

وزارة الدفاع
أكاديمية ناصر العسكرية العليا



مركز الدراسات الإستراتيجية

موسوعة التاريخ العسكري المصري

في العصر الحديث

الكتاب الخامس

التاريخ العسكري للجيش المصري في الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب
العالمية الثانية
(١٩١٤-١٩٤٥)

تأليف

عميد أ. ح. م. / يوسفي عبد العظيم

م. / فطين أحمد فريد

١٩٩٣



وزارة الدفاع
أكاديمية ناصر العسكرية العليا
مركز الدراسات الإستراتيجية

موسوعة التاريخ العسكري المصري

في العصر الحديث الكتاب الخامس

التاريخ العسكري للجيش المصري في الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب
العالمية الثانية
(١٩١٤-١٩٤٥)

تأليف
عميد أ. ح. م. / يسري عبد العليم
عقيد / فطين أحمد فريد
١٩٩٣

- × جميع الآراء الواردة فى هذه الإصدارة تعكس وجهة نظر الباحث ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز .
- × جميع المعلومات الواردة بهذه الإصدارة مستقاة من المصادر العلنية المصرية والإقليمية والعالمية .
- × لا يجوز النقل أو الاقتباس عن هذه الإصدارة إلا بعد ذكر المصدر ولا يحق لأى جهة نشر هذه الإصدارة جزءا أو كلا .

تقديم

بنظرة شاملة للتاريخ العسكرى المصرى عبر كل العصور يستلفت النظر أن القدرة الذاتية المصرية أخذت تتراكم و تتصاعد وتلافى عوامل الضعف فيها منذ فجر التاريخ وحتى قيام الدولة الحديثة الفرعونية ، ثم بدأت هذه القدرة تفقد بعض عناصرها ، الأمر الذى أدى إلى دخول مصر فى مرحلة تكاد تكون فيها مفتقدة لمعظم عناصر قدرتها الذاتية ، وذلك بتوالى إحتلالها بواسطة الفرس ثم الإغريق ثم الرومان ثم العرب بدولهم المختلفة ثم فرض السيطرة عليها بواسطة حكام أجانب من أيوبيين ومماليك لا يفترقون كثيرا عن الغزاة الفاتحين . ثم استمرت هذه المرحلة من فقدان عناصر القدرة بإحتلال العثمانيين لها إلى أن أتت الحملة الفرنسية إلى مصر . وهناك من الشواهد ما يشير إلى أن مصر بدأت تستعيد بعضا من عناصر قدرتها الذاتية منذ تلك الآونة وحتى الآن ، رغم ما تلاقيه من صعوبات جمة توضع فى طريقها وصلت إلى الإنذارات و التهديدات بل وإستخدام القوة المسلحة ضدها فى كثير من الأحيان . ونظرا للأهمية الواضحة لتتبع المسيرة المصرية فى مرحلة محاولة إعادة بناء قدرتها الذاتية ، خصصت دراسات الجزء الثالث من هذه الموسوعة للتاريخ العسكرى المصرى . ولقد تم تقسيم الفترة الزمنية منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى أحد عشر فترة ، تميزت كل منها بطابع خاص رغم عدم تساوى الفترات زمنيا . فلقد تميزت فترة الحملة الفرنسية بأنها الفترة التى تم فيها إستثارة المشاعر القومية المصرية.

وتلتها فترة حكم محمد على و إبراهيم و التى تميزت بأنه تم فيها إشتراك الجندى المصرى فى الجيش المصرى بعد طول غياب دام أكثر من ثلاثة وعشرين قرنا من الزمان . وفيها وضع تكاتف الدول الخارجية - رغم ما بينها من عداوات تقليدية - فى الوقوف ضد السماح للمارد المصرى من الانطلاق .

أما فترة خلفاء محمد على حتى نهاية حكم إسماعيل فلقد تميزت بمحاولات حكام مصر تثبيت

وتوسيع سلطانهم ، وافتتح الباب للتدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية .
أما فترة حكم توفيق وعباس الثانى من بعده فلقد تميزت في بدايتها بوصول المشاعر القومية المصرية إلى ذروة لم تقف أمامها القوى الخارجية مكتوفة بل تدخلت تدخلا عسكريا سافرا متعاونة مع حكام مصر الدخلاء لوضع حد لتفجر الطاقة المصرية ، بل والسيطرة الكاملة عليها ، كما تميزت هذه الفترة أيضا بظهور حالة فريدة في نظم حكم الدول المحتلة .
فلقد أصبحت مصر على رأسها حاكم (خديو) ليس من أهلها ، ومن الناحية الشكلية هي ولاية عثمانية خاضعة للسلطان العثماني وفي نفس الوقت هي دولة واقعة تحت الاحتلال الإنجليزي العسكري مع إشترك إنجليزي / فرنسى في السيطرة على إقتصادها . الأمر الذى لم يظهر له مثيل في تاريخ أى دولة .

أما الفترة التى تلت حكم عباس الثانى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية فلقد تمت بنمو المشاعر القومية المصرية من جديد ووصولها إلى ذروة جديدة إنتهت بعد صراعات ومواقف مختلفة إلى بدايات السماح للقدرات الذاتية المصرية بالإنبثاق من جديد تحت سيطرة خارجية قابضة .
أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يولييه ١٩٥٢ فكان أهم ما يميزها هو النمو السريع المسيطر عليه في القدرة الذاتية المصرية وبدأ إشترك مصر في الصراع العسكرى العربى الإسرائيلى .

وفي الفترة السابعة كانت بدايتها ذروة جديدة في المشاعر القومية المصرية بإندلاع ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ وتخلص مصر من حكم أسرة محمد على ثم تلى ذلك محاولة مصر الإنطلاق من جديد بإقامة صرح حضارى جديد ببناء السد العالى بأسوان الأمر الذى دفع القوى الخارجية لمحاولة إيقاف هذه الإنطلاقة فتطورت الأحداث وأدت إلى تأميم قناة السويس من جانب مصر . تلى ذلك العدوان الإسرائيلى الإنجليزى الفرنسى عليها والذى إنتهى بإنسحاب هذه الدول وعادت بذلك إلى مصر حريتها كاملة وأصبحت مصر دولة مستقلة لأول مرة بعد أن إستمرت تحت الاحتلال في صور مختلفة منذ الغزو الفارسى لها عام ٥٢٥ قبل الميلاد .

ولم تضيع مصر الوقت فحاولت أن تسابق الزمن في تطوير صناعاتها في المجالات المختلفة

وعلى رأسها الصناعات الحربية ، كما خاضت مصر فى تجربة رائدة فى مجال القومية العربية - رغم فشل هذه التجربة بعد ذلك - بإتحادها مع سوريا فى وحدة إندماجية مكونة « الجمهورية العربية المتحدة » .

وتأتى الفترة الثامنة بتجربة مصرية جديدة فى مجال القومية العربية ألا وهى الدعم المصرى العسكرى لحماية الثورة اليمنية ضد التدخلات الأجنبية .

وبلى ذلك الفترة التاسعة التى تلت فيها مصر ضربة كان الفرض منها الحد من قدرتها وتحجيمها فى محاولة لوقف التيار المصرى الدافق نحو التقدم الحضارى المحتوم .

أما الفترة العاشرة فلقد أطلق عليها الكثيرون فترة حرب الإستنزاف ولكن الحقيقة من الواجب أن يطلق عليها فترة إعادة البناء .

وفى الختام تأتى الفترة الأخيرة والتى يمكن أن يطلق عليها إسم « الشموخ العسكرى » وفيها تمت حرب أكتوبر المجيدة والتى أعادت إلى الأذهان أمجاد المصريين القدماء أيام أحمر فى طرده للهكسوس .

وإذ نسأل المولى عز وجل الهداية والتوفيق ندعوه سبحانه أن يكتب لمصرنا العزيزة فى قدره المحتوم كل المجد وكل الفخار ولجيشها كل سؤدد وإزدهار .

المحتويات

الصفحة	البيان
	<p style="text-align: right;">مقدمة :</p> <p style="text-align: right;"><u>الجزء الأول : من الحرب العالمية الأولى حتي معاهدة ١٩٢٦</u></p> <p style="text-align: right;"><u>القسم الأول : الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى .</u></p> <p style="text-align: right;">- تمهيد</p> <p style="text-align: right;">- مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى .</p> <p style="text-align: right;">- موقف مصر عقب نشوب الحرب .</p> <p style="text-align: right;">- حجم وتسليح الجيش المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى .</p> <p style="text-align: right;">- الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية .</p> <p style="text-align: right;">- الحملة التركية على قناة السويس .</p> <p style="text-align: right;">- موقعة طوسون .</p> <p style="text-align: right;">- موقعة الرمانة .</p> <p style="text-align: right;">- حملة السنوسى على حدود مصر الغربية .</p> <p style="text-align: right;">- إستدعاء الرديف المصرى</p> <p style="text-align: right;">- الجيش المصرى فى مواجهة على بن دينار على حدود مصر الجنوبية .</p> <p style="text-align: right;">- أسباب عدم دخول مصر الحرب رسميا .</p> <p style="text-align: right;">- ثورة ١٩١٩ .</p> <p style="text-align: right;"><u>القسم الثانى : الجيش المصرى من إخلاء السودان إلى أزمة ١٩٢٧ .</u></p> <p style="text-align: right;">- مقتل السير " لى ستاك " .</p> <p style="text-align: right;">- إنجلترا تطالب بإخلاء السودان .</p>
٣٠	

الصفحة	البيان
	<ul style="list-style-type: none"> - وحدات الجيش المصرى فى السودان . - تشكيل قوة الدفاع السودانية . - تسليح الجيش المصرى بالمدافع الآلية . - تعيين مندوب سامى بريطانى جديد فى مصر . - أزمة الجيش المصرى (١٩٢٧) . - خطة المندوب السامى لحل الأزمة . - إتصالات لويد لحل الأزمة . <p><u>القسم الثالث : الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية</u></p> <p><u>من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦ .</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تمهيد . - الجيش المصرى فى مفاوضات ثروت تشمبرلن . - الجيش المصرى فى مفاوضات محمد محمود / هندرسون . - الجيش المصرى فى مفاوضات النحاس هندرسون . - حالة الجيش المصرى فى الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ . - الملك فؤاد والجيش المصرى . - إنشاء السلاح الجوى المصرى . - الجيش المصرى قبل معاهدة ١٩٣٦ مباشرة . <p><u>الجزء الثانى : الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦ .</u></p> <p><u>القسم الرابع : معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الجيش المصرى .</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تمهيد . - معاهدة ١٩٣٦ وموقف بريطانيا من الجيش . - تحليل معاهدة ١٩٣٦ .

البيان	الصفحة
<p>- بعض المكاسب التي تحققت للجيش المصرى نتيجة معاهدة ١٩٣٦</p> <p>- خلاصة</p> <p><u>القسم الخامس : حركة التطوير والتحديث فى الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦</u></p> <p>- تمهيد :</p> <p>- المشروع البريطانى لتطوير الجيش المصرى</p> <p>- مشروع السنوات الخمس .</p> <p>- مشروع السنوات السبع</p> <p>- مشروع تشكيل ١٩٤٠</p> <p>- مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش عام ١٩٤٥</p> <p>- هيئة أركان حرب</p> <p>- المدفعية</p> <p>- الفرسان</p> <p>- البحرية المصرية</p> <p>- سلاح الطيران</p> <p>- التعليم العسكرى</p> <p>- الخلاصة</p> <p><u>القسم السادس : مصر والحرب العالمية الثانية :</u></p> <p>- قيام الحرب العالمية الثانية</p> <p>- الموقف البريطانى من مصر بعد المعاهدة وقبل الحرب</p> <p>- الموقف البريطانى من وزارة على ماهر</p>	<p>١١</p> <p>١٢٥</p>

الصفحة	البيان
	- موقف مصر من إعلان الحرب .
	- الموقف البريطانى من إعلان مصر الحرب .
	- موقف مصر خلال حركة حسن صبرى .
	- وزارة حسين سرى .
	- حادث ٤ فبراير .
	- نتائج حادث ٤ فبراير على الجيش المصرى .
	- تقدم قوات المحور .
	- وزارة أحمد ماهر وإعلان الحرب .
	- العمليات العسكرية فى صحراء مصر الغربية .
	- دور الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية .
	- تكاليف الدفاع .
	- إعتراف بريطانيا بدور الجيش المصرى .
	- فوائد وخسائر مصر من الحرب .
١٥٨	- خلاصة .
١٥٩	- خاتمة .
١٦٢	- الملاحق
١٨١	- الخرائط .
	- المراجع .

مقدمة

يتناول هذا الكتاب فترة من تاريخ مصر الحديث تضمنت حوالى ثلاثين عاما ، وشملت أحداث سياسية وعسكرية هامة فقد وقعت خلالها حربين عالميتين كان لهما تأثير قوى على الحياة السياسية والعسكرية فى مصر ، كما تصاعدت خلال هذه الفترة الحركة الوطنية حتى وصلت مصر بعد أن حصلت على شبه إستقلال سياسى أن تدعم هذا الإستقلال ببناء جيشها على أحدث الأساليب ولاقت فى تحقيق هذا الهدف صعوبات كبيرة .

وقد تم تناول هذا الموضوع فى جزئين على النحو التالى :

الجزء الأول : ويتناول الفترة من بداية الحرب العالمية الأولى وحتى معاهدة عام ١٩٣٦ ويشمل ثلاثة أقسام كالآتى :

القسم الأول : الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى .

القسم الثانى : الجيش المصرى من إخلاء السودان إلى أزمة ١٩٢٧ .

القسم الثالث : الجيش المصرى من المفاوضات المصرية البريطانية من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦ .

الجزء الثانى : ويتناول الفترة بعد معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويشمل ثلاثة أقسام كالآتى :

القسم الرابع : معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الجيش المصرى .

القسم الخامس : حركة التطوير والتحديث فى الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦ .

القسم السادس : مصر والحرب العالمية الثانية .

وقد راعينا فى هذا الكتاب أن يشتمل على أكبر قدر من المعلومات عن تلك الفترة من تاريخ مصر ، وأن يشمل بيانات عن قوة الجيش المصرى بجميع أفرعه ، خلال المراحل المختلفة التى مر بها الجيش المصرى فى هذه الحقبة التاريخية .

ونرجو أن نكون وفقنا فى تزويد القارئ بما يرجو من ثقافة تاريخية وعسكرية من خلال هذا الكتاب .

الجزء الاول

من الحرب العالمية الاولى حتى معاهدة ١٩٣٦

القسم الأول

الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

القسم الأول

الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

١ - تعهيد :

أ - شهدت الفترة التالية لحرب السبعين^(١) صراعا بين الدول الإستعمارية من أجل الإستيلاء على الأراضى والمناطق التى لم تكن من قبل مملوكة لأحد حتى تكون مصدرا للموارد الأولية وسوقا للسلع الصناعية ورأس المال ، وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أى مستعمرات يمكن الإستيلاء عليها ، ولم تحصل دول مثل ألمانيا وإيطاليا بسبب تأخر الحركة القومية والنهضة الصناعية فيهما إلا على نصيب ضئيل من المستعمرات بحيث أصبح الهدف من أى حرب هو إعادة التقسيم أو التوزيع بما يتلائم مع القوة النسبية لتلك الدول .

ب - وترتب على نجاح الثورة الصناعية أن عظمت حدة التنافس فى ميدان التجارة الدولية وكانت إنجلترا أكثر الدول الصناعية إحساسا وتأثرا بهذه المنافسة وبخاصة من ناحية ألمانيا. وإنعكست هاتان الظاهرتان فى صورة تسابق خطير فى التسليح البرى والبحرى. وأهم من هذا كله أن الدول - إستعدادا منها للصراع المسلح المحتمل - عملت على تنظيم صفوفها ، وإذ بالعالم الأوروبى ينقسم إلى معسكرين ، أحدهما دول التحالف الثلاثى ، وثانيهما دول الوفاق الثلاثى^(٢) . وعندما وصل التنافس بين المعسكرين إلى أقصى درجات حدته نشبت الحرب فى صيف عام ١٩١٤^(٣) .

(١) هى مجموعة الحروب التى دارت على ساحة القارة الأوروبية وبين دولها من أجل السيطرة وإقامة الإمبراطوريات وتحقيق كل دولة لأطماعها . وقد بدأت هذه الحرب (حرب السبعين) بمجيء نابليون إلى الحكم (١٧٩٩ - ١٨١٤) وقد إستمرت هذه الحرب حتى عام ١٨٧٠ ، ومن ثم سميت بحرب السبعين . فيعتبر عام ١٨٧٩ - ختاماً لعدة حركات سياسية نتج عنها تكوين الإمبراطورية الألمانية والمملكة الإيطالية والجمهورية الثالثة الفرنسية والمملكة الثانية (النمسا والمجر) .

(٢) بلدان الوفاق الثلاثى هى ألمانيا والمملكة الثانية (النمسا والمجر) والإمبراطورية العثمانية ، ودول التحالف الثلاثى هى ، إنجلترا وفرنسا وروسيا .

(٣) حدثت الحروب الأولى بين دول الوفاق (ألمانيا والمملكة الثانية والإمبراطورية العثمانية وبلغاريا) ودول التحالف إنجلترا وفرنسا وروسيا وصربيا واليابان وإيطاليا .

ج - الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى :

(١) كانت العلاقات بين النمسا وصربيا تسير من سيئ إلى أسوأ والولايات اليوغسلافية حانقة على الحكم الإمبراطوري النمساوي وتوالت المؤامرات اليوغسلافية لإغتيال كبار الموظفين النمساويين ، وقد نفذ صبر النمساويين على ما كان يوجه إليهم من إهانات وإعتداءات ، وأخذ " بروشتلد " وزير خارجية النمسا في يونيو ١٩١٤ يدير الوسائل السريعة التي تستطيع بها النمسا القضاء على صربيا وفي ٢٨ من ذلك الشهر قتل أحد الطلبة الصربيين الأرشيديوق فرانز فرديناند ولي عهد العرش الإمبراطوري النمساوي أثناء زيارة رسمية في سراييفو عاصمة البوسنة وكانت الحادثة فرصة ملائمة للنمسا وألمانيا لكي تتخذها ذريعة لإعلان الحرب .

(٢) و مر شهر حدثت خلاله إتصالات سرية بين النمسا وألمانيا أكدت الأخيرة لحليفاتها أنها تؤيدها في كل خطوة تخطوها ولم تكن الحكومة الفرنسية تقدر عواقب تلك الدثة حتى أن "بوانكارية" رئيس جمهوريتها "وفيفاني" رئيس وزرائه ذهب إلى "بترسبرج" في زيارة رسمية لروسيا ، وانتظرت حكومة النمسا حتى بدأ الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه يعودون من الرحلة الروسية ، ثم ألقت قنبلتها السياسية بإرسال الإنذار المشهور إلى صربيا في ٢٣ يولية تطالبها بحل الجمعيات الوطنية التي تقوم بالدعاية ضد النمسا وإغلاق المدارس ومراقبة الصحف حتى لا ينفث الأساتذة كراهية النمسا في نفوس التلاميذ ومصادرة الكتب المدرسية التي وضعت بقصد الدعاية ضد الإمبراطورية النمساوية وعزل القواد والموظفين الذين إشتهر عنهم كراهية النمسا والقبض على شخصين نمساويين جاء ذكرهما في التحقيق الخاص بمقتل ولي العهد .

(٣) ومع أن صربيا خضعت وقبلت معظم المطالب النمساوية التي تكاد تنتزع منها إستقلالها إلا أن النمسا إعتبرت ردها رفضا للإنذار وأعلنت عليها الحرب في ٢٨ يولية . وقد حاول القيصر الألماني التخفيف من حدة النمساويين قبيل إعلان الحرب إلا أنه لم ينجح في محاولته . أما روسيا فقد إستعدت لتقف في جانب صربيا ضد النمسا وأعلن القيصر التعبئة العامة ، فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في أول أغسطس سنة ١٩١٤ وإنضمت فرنسا إلى حليفاتها روسيا ، فأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا في ٣ أغسطس وأخذت ألمانيا تستعد لتنفيذ مشروعها الذي وضعه العسكريون

وهو غزو فرنسا عن طريق إختراق بلجيكا ولكسمبورج لإكتساح فرنسا قبل أن تستعد روسيا للقتال .

كذلك اخذت الحكومة الالمانية تتصل بالحكومة البريطانية تطالبها بأن تقف على الحياد فى نظير ان تتعهد المانيا بضمان استقلال بلجيكا و هولنده بعد الحرب ، لكن بريطانيا رفضت ذلك التعهد الالمانى و اعتبرت ان خرق حياد بلجيكا مبرر لاعلان الحرب على المانيا و أرسلت أنذارا الى المانيا فى ١٤ اغسطس تطالبها فيه بسحب قواتها من بلجيكا فى الحال و لما لم يصلها الرد اعلنت بريطانيا العظمى الحرب على المانيا و فى ٦ اغسطس اعلنت النمسا و المجر الحرب على روسيا، و انضمت منتجرو (الجبل الاسود) الى صربيا ضد النمسا وفى ١٩ أغسطس قطعت كل من صربيا ومنتجرو علاقاتهما بالمانيا و فى اليومين التاليين اعلنت فرنسا و انجلترا الحرب على النمسا .

(٤) وسرعان ما أصبحت الحرب عالمية برنضمام معظم الدول إليها ، ودخلت اليابان الحرب فى صف الحلفاء لأنها ترمى من وراء ذلك إلى بسط نفوذها على الصين ، وإنتهزت الفرصة لإحتلال المنطقة التى كانت تحتلها ألمانيا فى شبه جزيرة شانتونج فى الصين .

د - إنحازت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوفاق وأعلنت حالة الحرب بينها وبين إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر من السنة ذاتها ، وكانت النتيجة المباشرة لهذا العمل أن صدر إعلان فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٢٤ يوضع مصر تحت حماية بريطانيا وإشتمل الإعلان كذلك على تقرير زوال سيادة تركيا على مصر ، وفى اليوم التالى صدر إعلان آخر يقضى بخلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل العرش وهنا يعد التبليغ البريطانى إلى السلطان وثيقة تاريخية هامة كشفت عن نيات بريطانيا وأهدافها الحقيقية . ونظرا لما كان لهذا الإجراء من رد فعل فى نفوس الشعب المصرى عمدت السلطات العرفية البريطانية إلى أعمال الكبت ومصادرة الرأى وإضطهاد الوطنيين .

٢ - مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الأولى :

١- كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الأولى تحدده معاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ التي كانت صكا دوليا إلتزمت الدول بإحترامه ، وأهم أحكام هذه المعاهدة الإعتراف لمصر بحكم ذاتي تحت السيادة العثمانية مع ضمان الحكم فيها بالتوارث في أسرة محمد علي . ولم يكن يحد من أستقلال مصر سوى قيد السيادة العثمانية التي قررتها المعاهدة ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن حتي سارت سياده اسميه إذ لم يبق منها إلا اهم مظاهرها وهي الجزية السنوية (مقدارها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه عثماني اي حوالي ٦٨١٤٨٦ جنيه مصري) التي ألتزمت مصر بها حيال تركيا وقد رهنتها الحكومة التركية الى دائئنها من البيوت المالية الاجنبية بان حولتها اليهم وقبلت الحكومة المصرية هذه الحواله وتعاهدت لولئك الدائئين بأن تدفع لهم اقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ م ، عندما الغاها الرئيس جمال عبد الناصر .

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية تكاد تكون شبة مستقلة وكان هذا الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية لا يقيده سوى السيادة الاسمية لتركيا ، تلك السيادة التي كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال ، ولم يكن لهذه السيادة مظهرا ما او أثر عملي يحد من الاستقلال إذا قورنت بالامتيازات الاجنبية وفي ذلك يقول المارشال "ويفل" في كتابة عن " النبي " " قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع بإستقلالها الذاتي تحت السيادة التركية منذ عهد محمد علي وأن هذا الاستقلال كاد أن يكون تاما إذا أستثنينا الامتيازات الاجنبية .

ج- ذلك كان مركز مصر الدولي قبل الحرب العالمية الاولى ، وفي الحقيقة فإن الاحتلال البريطاني كان قد عصف بإستقلالها منذ سنة ١٨٨٢ ، فإلى جانب الاستقلال الذاتي قام الاحتلال الفعلي الذي حمل في ثناياه الحماية المقنعة واضحي المعتمد البريطاني هو الحاكم الحقيقي للبلاد ، وخضعت الحكومة الاهلية للسيطرة الانجليزية التي استبدت بشئون البلاد كافة ، وحاول فصل السودان عنها ، والغت الدستور الذي كان قائما قبل الاحتلال .

٣- موقف مصر عقب نشوب الحرب :

أ - أخذت الحكومة المصرية - بتأثير وجود الاحتلال البريطاني - موقف المستعمرات البريطانية تجاه الدول المتحاربة .

فخولت إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانئ المصرية ، وفي جميع البلاد ، وأول عمل اتخذته في هذا الصدد هو القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أى عقب إعلان الحرب بين إنجلترا وألمانيا مباشرة بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا ، فقد جاء في ديباجته ما يدل على تبعيتها لإنجلترا في تلك الحرب حيث ذكر :

« بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلاله ملك بريطانيا وأيرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ، وبين إمبراطور ألمانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال في القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضروري نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من إتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية ، فلهذه البواعث قرر مجلس الوزراء برئاسة الخديوى منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الإتصال بأى ثغر ألمانى وحظر التصدير إلى ألمانيا وتحويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية ، وإعتبار السفن الألمانية الراسية في الثغور المصرية سفنا معادية وحجزها في تلك الثغور .

ب - وتشير الوثائق إلى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية لإصدار هذا القرار ، هو التهديد بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية .. فقد أورد الخديو عباس الثانى في مذكراته صورة مذكرة من حسين رشدى باشا رئيس النظار وقائم مكان الخديو وقتذاك بتاريخ أول سبتمبر ١٩١٤ يقول فيها « غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من إنجلترا أنه لولا ذلك القرار (قرار ٥ أغسطس) لكان قد أعلن ضم مصر إلى الإمبراطورية » .

ج - وفى الحقيقة فإن إنجلترا لم تكن تستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين ، إذا لم يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولى ، ولذلك فحين تردد فى تركيا أن الحكومة البريطانية تبحث مسألة ضم مصر إلى إمبراطوريتها - سارع السير "إيوارد جراى" يوم ٧ أغسطس وطلب إلى سفيره فى الأستانة أن يؤكد للحكومة التركية أنه إذا ظلت تركيا على الحياد ، وبقيت مصر هادئة ولم تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فإن حكومة صاحب الجلالة لن تقترح تغيير وضع مصر السياسى .

د - ولما كان الهدف من الضغط على الحكومة المصرية لإصدار هذا القرار هو الحصول على معاونة مصر الحربية فإن هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على الجيش المصرى . فيؤخذ من المعلومات التى أوردها "الليفتنانت كولونيل كيرزى" ، أن الجيش المصرى كان يدخل فى خطة الدفاع البريطانية عن القناة . وفى آخر أغسطس ١٩١٤ أمر فيلق الهجانة المصرى بالقيام بأعمال الدوريات على شواطئ القناة للوقاية . ولما كان الإجراء الأخير من شأنه أن يثير ريبة الأتراك فقد سل "اللورد جراى" إلى ممثله فى الأستانة يطلب إليه أن يبلغ الحكومة التركية أن الحكومة المصرية إنما تقوم بعمل الدوريات على جانبى القناة للتأكد من ضمان سلامة المرور فيها وأنه لا توجد فكرة للقيام بعمليات عسكرية .

هـ - وفى ١٢ أغسطس ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء المصرى قرار آخر بسريان أحكام القرار السابق على النمسا والمجر ، وفى شهر أغسطس أيضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان ، وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونا لمنع التجمهر والعقاب عليه .

و - وعلى أثر نشوب الحرب بين تركيا وروسيا فى أول نوفمبر ١٩١٤ أعلن الجنرال السيرجون مكسويل قائد جيوش الاحتلال الأحكام العرفية البريطانية بموجب قرار إصداره يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ حيث جاء على النحو التالى : " ليكن معلوما أنيأمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن أخذ على كاهلى مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى نضمن حمايته ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه . وترتب على ذلك وضع الرقابة على الصحف وإعلان الأحكام العرفية " .

- ز - ثم دخلت تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ فأصدر "الجنرال مكسويل" إعلانا يؤكد فيه أن بريطانيا العظمى أصبحت فى حرب مع تركيا .
- ح - وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية ونص إعلان الحماية على : " يعلن وزير الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .
- ط - وبهذا الإعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضتها إنجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، ومن السهل أن ندرك ما فى هذا الإعلان من معنى البغى والعدوان إذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر . لقد كانت النتيجة الطبيعية عنها يصبح إستقلالها تاما ، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذى كانت إنجلترا تسعى له ، وهو إهدار إستقلال مصر الداخلى والتام وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ .
- ى - وفى اليوم التالى لإعلان الحماية البريطانية على مصر صدر بالقاهرة البيان التالى : " يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الإنضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله .
- وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش ، وجهت إليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شيتهايم القائم بأعمال المعتمد البريطانى ، أوضحت له الأسباب التى سوغت بها أحداث هذا الإنقلاب ، وحددت النظام الذى فرضته على البلاد فى عهد الحماية .
- ك - وقد ترتب على إعلان الحماية أن يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية الحكومة البريطانية وتنزل أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد الجيش المصرى ويصبح من حيز السلطان حسين الإنعام بالرتب والنياشين .

ل - وبهذا أرادت الحكومة البريطانية تسوينغ الإنقلاب الذى أحدثته فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولا شك أن الأسانيد التى قدمتها بريطانيا لتبرير وضع مصر تحت حمايتها قد إحتوت على كثير من المغالطات والحجج الواهية ، فإذا كانت تركيا قد إنضمت إلى أعداء إنجلترا ، فما ذنب مصر حتى تتحمل تبعه النظام ؟ وتفقد من أجله إستقلالها وحريتها ؟ لقد كان المنطق السليم يقتضى بعد زوال السيادة التركية أن تؤول هذه السيادة إلى مصر فيصبح إستقلالها تاما ، أما أن تؤول هذه السيادة إلى إنجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها ، فهو منطق إستعماري ، قوامه إنتهاز الفرص لسلب إستقلال مصر وتحقيق أغراض قديمة كانت تسعى لها إنجلترا فى وادى النيل منذ سنة ١٨٨٢ ، بل قبل ذلك بسنين .

م - ومع ذلك لم يدع أحد أن أى إصلاح يتم على يد دولة أجنبية غاضبة يعدل إستقلالها وحريتها لأن الإستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعا ولا يعوضه أى إصلاح مزعوم يجئ فى ظل الذل والعبودية ، وفى ذلك يقول " اللورد دفرين " فى تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ : لو فعلنا ما فعلنا من الإصلاحات لرأى المصريون أنهم موضع الغدر والغبن فى شراء تلك المزايا ومن حقهم أن يروا ذلك إذ أن ثمنها كان فاحشا وهو ضياع إستقلالهم الوطنى .

ن - ولعل الدراس لتاريخ مصر فى تلك الحقبة يلاحظ مدى التهكم المرير فيما تشير إليه رسالة السير "ملن شيتهايم" القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر إلى الأمير حسين كامل ، من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف مقاتل ، أو بعبارة أخرى أنه يزيح العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده فالواقع أن هذا القيد لم يكن إلا سميا وأن مصر كانت قبل الإحتلال حرة فى أن تزيد عدد جيشها كما تشاء وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والإنحلال إلا فى عهد الإحتلال والحماية وما بعد الحماية أما حق الإنعام بالرتب والنياشين فإن ولى الأمر فى مصر كان يتمتع بحق الإنعام بها كما يشاء كما أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه فى حياة الأمم .

س - بل أن فرض الحماية على مصر أهدر شخصيتها الدولية فى علاقتها مع الدول الأجنبية إذ حتمت الحماية أن تكون هذه العلاقات بواسطة المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التى كانت لمصر من

قبل وحرمانها حق الإتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب السامى البريطانى وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية . وقد ألغيت وزارة الخارجية فعلا فى عهد الحماية وظلت ملغاه إلى أن أعيدت فى مارس ١٩٢٢ .

٤ - حجم وتسليح الجيش المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى (ملحق ١) :

أ - شهدت فترة الحرب العالمية الأولى تطورا ملموسا فى حجم وتسليح الجيش المصرى وقد تم هذا التطور لصالح القوات البريطانية التى كانت تسيطر عليه حيث كانت كل الرئاسات والقيادات والإدارات بريطانية ، وكان معظم الضباط العظام والقادة من الإنجليز وقد ساعد الإنجليز على هذا التطوير للإستعانة بالجيش المصرى لتأمين الجبهة الداخلية وللإشتراك فى الدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجى عند اللزوم .

ب - المشاة :

(١) بلغ مجموع كتائب المشاة فى الجيش المصرى ٨ كتائب وكان يوجد منها ٦ كتائب بالسودان تم اعادة ٤ كتائب منهم الى مصر خلال فترة الحرب .
(٢) بذلك يكون عدد الكتائب المشاة فى مصر ٦ كتائب قوة كل منهم ٢٣ ضابط و ٦١٢ رتب اخرى وكانت موزعة كالاتى :

(أ) ٢ كتيبة بالقاهرة وهى من الكتائب المدعمة بالمدافع الالية .

(ب) ٤ كتائب بالاقاليم وهى غير مدعمة بالمدافع الالية .

ج - الخيالة :

كانت تتشكل من ٢ اورطة قوة كل منها ٦ ضباط و ١٤٨ رتب اخرى ومسلحة بالسيوف والبنادق وقد تواجدت احدهما فى مصر وتتمركز فى القاهرة والآخرى بالسودان .

د - المدفعية :

(١) بلغ مجموعها ٤ بطاريات مقسمة بين مصر والسودان .
(٢) كان يوجد ٢ بطاريات بالسودان قوة كل منها ٥ ضباط و ١٥٤ رتب اخرى وكل بطارية مسلحة بأربعة مدافع ٢.٩٥ بوصة جبلى بالاضافة الى سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضباط ، و ١٠٣ رتب اخرى وهى مسلحة بأربعة رشاشات .

(٢) كان يوجد بطارية واحدة بمصر وتتمركز بالقاهرة وقوتها ٥ ضابط و ١٢٨ رتب
اخرى ومسلحة باربعة مدافع ٢.٩٥ بوصة جبلى ومعها سرية حراسة بقوة
٢ دضباط ، ٦٤ رتب اخرى .

هـ - وحدات معاونه وكان بيانها كالاتى :

(١) فى مصر :

- (أ) قسم اشغال عسكرية بقوة ضابط و ٤٠ رتب اخرى غير مسلحين .
- (ب) قسم طبى بقوة ١٢ ضابط و ٩٩ رتب اخرى .
- (ج) قسم بيطرى بقوة ١ ضابط و ٩ رتب اخرى .
- (د) ادارة تجنيد بقوة ٤٤ ضابط و ٥٨ رتب اخرى .
- (هـ) وحدات حدود تتكون من مركز تدريب حدود + سرية جمال قوتها ٢ ضابط
بريطانى و ضابط مصرى ، ومن الرتب الاخرى ٣٦٥ سودانى و ١٠٩
مصرى + سرية حدود قوتها ٦ ضابط مصرى ومن الرتب الاخرى ٤٨ مصرى و
١٧ سودانى .

(٢) فى السودان :

- (أ) كتيبة سكة حديد فى عطبرة قوتها ٢٤ ضابط و ١٨٨ رتب اخرى .
- (ب) قسم اشغال عسكرية بقوة ١٦ ضابط و ٣٨٨ رتب اخرى .
- (ج) قسم طبى بقوة ٣٢ ضابط و ١٢٤ رتب اخرى .
- (د) قسم الامداد بقوة ٢٠ ضابط و ١٦٠ رتب اخرى .

هـ - الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية : -

أ- من الامور المثيرة والجديرة بالملاحظة ، انه حين اراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد
الهجوم التركى فى يناير - فبراير ١٩١٥ ، لم يدافعوا عنها عن حدودها الشرقية فى
سيناء ، بل عند قناة السويس ، ويرجع السبب فى ذلك الى ان القوات البريطانية فى ذلك
الحين كان ينقصها التدريب والتنظيم اللزمين للقيام بعمليات هجومية . كما ان اقامة خط
من التحصينات شرق القناة ومد السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات الضخ
للمحافظة على تموين القوات ، كما عملا باهظ التكاليف كما ان خطوط المواصلات فى
هذه الحالة من الطول بحيث يسهل قطعها فضلا عن ان موقع البريطانيين يكون مكشوفاً
لما كانت القناة تهيب خطاً دفاعياً منبعاً بطبيعته ومستوراً ومحماً فقد قامت الخطة
البريطانية على تحسسين هذا الخط ، واجبار الاتراك على القيام بمهمة اختراق سيناء .

ب- ويتضح مما أورده الليفتنانت كولونيل كيزرى انه كان يوجد فى مصر اواخر عام ١٩١٤ مايقرب من ٢٢ الفا من القوات المصرية والسودانية ، هذا بالاضافة الى سبعين الفا من القوات الهندية والاسترالية والنيوزيلاندية والبريطانية التى وصلت الى مصر فى ذلك الحين وقد استدعيت الوحدات المصرية للاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس بعد ايام من العد البريطانى بتحمل كافة اعباء الحرب ، وقد جرى توزيع هذه القوات فى حاميات فى الطور ، ابو زنيمة وعلى خطوط المواصلات شرقى القناة وفى قلب الخط الدفاعى عن قناة السويس . وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جى اورطة بياذة بينما كانت البطارية المصرية الخامسة مدفعية تحتل مرائبها على خط القناة الدفاعى .

٦- الحملة التركية على قناة السويس : خريطة (١) :

أ- منذ اول يناير ١٩١٥ بدأت التقارير تصل للقيادة البريطانية عن استعداد الاتراك للقيام بحملة على مصر عن طريق القناة وانه قد تم انشاء مخازن ومحطات تموين لقواتهم التى سيعهد اليها بامر الحملة وذلك فى خان يونس والعوجه والقسيمة .

ب - وكان فى حكم المقرر أن يتولى الخديو السابق عباس قيادة الحملة التركية على مصر ، وأن يدخل البلاد على رأس الجيش الفاتح بإحتفال عظيم يصحبه الزعيم الوطنى محمد فريد الذى كان قد تصالح معه للتضافر على خدمة الوطن . وبالفعل أرسلت أمتعه الخديو عباس إلى الشام وسافر رجاله فوصل بعضهم إلى القدس والبعض الآخر إلى حلب ودمشق وبيروت ولكن مساعى الصدر الأعظم الأسبق سعيد حليم باشا إنتهت بإسناد القيادة إلى جمال باشا وزير بحرية تركيا . وكان المسئولون الاتراك يرون أنه بمجرد وصول طلائع الجيش العثمانى ستندلع نار الثورة فى مصر ضد الإنجليز ومن ثم يقع الإنجليز فى مصر بين نارين العدو فى الخارج والثورة فى الداخل .

ج - جهزت تركيا لهذه الحملة قوة قدرت بحوالى ٢٠ ألف مقاتل تجمعت عند "بير سبع" وذلك فى منتصف يناير ١٩١٥ ولكن الحملة كان يعوزها السلاح الجوى وكان الجيش العثمانى إذ ذاك ليس له قوة جوية تذكر .

٧ - موقعة طوسون (٣ فبراير سنة ١٩١٥) :

١ - كان طريق التقدم على ساحل البحر المتوسط هو أيسر الطرق لتقدم القوات التركية ولكن يعيبه احتمال تعرض القوات المتقدمة للقصف بواسطة السفن البريطانية المزودة بالمدفعية والمنتشرة فى البحر المتوسط فضلا عن أنه حتى يتم الإستيلاء على قناة السويس لا بد من إحتلال قناة المياة العذبة ومن ثم لابد من الهجوم على القناة عند منطقة الإسماعيلية .

ب - وتم الهجوم المتوقع ليلة ٢ - ٣ فبراير ١٩١٥ على القناة ، وحاول الترك إجتياز القناة من محطة طوسون ، فصدتهم الجيش البريطانى بمعاونة بطارية مدفعية من الجيش المصرى بقيادة الملازم أول أحمد أفندى حلمى الذى كان يقود على الضفة الغربية للقناة بطارية الطوبجية المصرية الخامسة ، وكان الأتراك قد قاموا بمد جسر خفيف على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه ليعبروا القناة ففاجأهم الملازم أول أحمد حلمى بنيران المدفعية فأحبط محاولتهم ، وقتل هو فى المعركة وعرفت هذه المعركة بمعركة طوسون .

ج - وقد كان إشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب التى كانت ترمى من ناحية بريطانيا إلى تأييد الحماية على مصر ، أول نقض للعهد الجديد الذى أعلنته إنجلترا وهى أن لا تحمل مصر شيئا من أعباء هذه الحرب ، لأن هذا الهجوم لم يكن موجها ضد مصر ، بل ضد وجود إنجلترا فيها ، ولذلك كان منطقيا ما أعلنه "الجنرال مكسويل" فى منشور ٧ نوفمبر ١٩١٤ من تعهد إنجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من الشعب المصرى سوى الإمتناع عن أعمال عدائية ضدها ، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب إشتراكه فى أعباء حرب كان مقصودا منها تثبيت الإحتلال والحماية عليه . لذلك كان الأتراك يرمون بإتفاقهم مع الألمان إلى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجنود فى مصر ويخففوا الضغط عليهم فى الميادين الأخرى .

د - فى ذلك الوقت كانت قوات الأتراك على طول القناة تقدر بنحو ١٢ - ١٥ ألف جندى وتسع بطاريات ومدفعين هاوتزر . ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبى لم تتطور تطورا جديا ، إذ إنسحبوا بعد ضربهم للنقط البريطانية عند الكوبرى . وخلال النهار قامت خمس طرادات ومعها قوارب الطوربيد والانشات المدرعة بمساعدة المدافعين عن القناة

بفتح نيرانها على الأتراك . وفى مساء ٢ فبراير كان الهجوم التركى قد ثبت فشله ، وأصدر جمال باشا أمره بالانسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندى لتهديد القناة وإجبار البريطانيين على الإحتفاظ بقوات هناك . ومنذ ذلك الحين أخذت تتعدد الإشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين القوات التركية .

هـ - وفى يوم ١٢ فبراير قامت من السويس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحربية "منيرفا" قاصدة الطور لتعزيز الحماية المصرية هناك التى كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية وقد قامت القوات المصرية الهندية بهجوم فى فجر اليوم التالى على القوات التركية أسفر عن مقتل ٧٠ وأسر ١٠٢ من الأتراك .

و - وفى يوم ٢٨ أبريل وبعد إشتباك مع ٢٠٠ من الأتراك بمدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقى الإسماعيلية ، غادر الإسماعيلية قول مكون من ثمانى كتائب ونصف مشاة ورافقتهم عناصر من المدفعية المصرية لمباغطة القوة التركية عند النقطة التى إنسحبت إليها عند الهوايش ، غير أن الأتراك إنسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل .

ز - وفى ذلك الوقت كان الجيش المصرى يقدم لقوات البحر المتوسط المهمات الحربية اللازمة بالإضافة إلى ٧٤,٠٠٠ قنبلة ، فضلا عن مهمات السكة الحديد للدفاع عن القناة . وقد خص الجنرال " أرشيبالد مرى " القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط بعض الضباط وصف الضباط والجنود من الجيش المصرى بالثناء لتفوقهم فى الخدمات التى أوكلت إليهم أو لبلائهم فى الحرب أحسن البلاء .

ح - ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كانت القوات المصرية تشترك على هذا النحو فى الدفاع عن القناة كان الإنجليز يحتفظون بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلق فى صالح الأتراك ، وقد كلف ذلك الإنجليز غاليا ، فقد أضاع عليهم نصرا ساحقا على الأتراك ، إذ لو كانت هذه القوة فى متناول اليد فى الإسماعيلية عند مجيء الأتراك ولو أخذت الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ونقلها عبر القناة ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة . ولقد سارع الإنجليز ، عندما تبينوا أن المصريين لا يبدون إكتراثا ، بإرسال تلك القوات من القاهرة إلى الإسماعيلية بالسكة الحديدية ، ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أى بعد فوات الفرصة وإفلات القوات الغازية .

٨ - موقعة الرمانة (٤ أغسطس ١٩١٦) :

١ - إستعد الأتراك مرة أخرى لغزو قناة السويس ذاتها - وذلك بعد الإنسحاب الإنجليزى من جزيرة "غاليبولى" ، وقد حدث ما كان "كتشنر" يتوقعه فما كاد يتم إنسحاب الإنجليز من شبه الجزيرة حتى إستعد الأتراك للقيام بحملة كبيرة على قناة السويس بدأوها فى ربيع العام التالى ١٩١٦ .

ب - عهدت تركيا بقيادة الحملة هذه المرة إلى قائد ألمانى يدعى "فون كريس" ، وقد تقدم كريس إلى قاطية فى صباح ٢٣ أبريل ١٩١٦ فإحتلتها وإنسحبت القوة البريطانية منها إلى الغرب ولكنها عادت فتمكنت من معاودة إحتلالها فى ٢٥ أبريل أى بعد ذلك بيومين فقط ... وإنسحب الأتراك إلى بير العبد .

ج - وفى يوليو ١٩١٦ بدأ "كريس" يتحرك بقواته تجاه القناة مرة أخرى وكان هدفه هو التمكن من إحتلال منطقة يمكنه منها تخريب قناة السويس وتعطيلها ثم السيطرة عليها وحرمان الإنجليز من إستخدامها . وفى ٢٤ يوليو توقف الأتراك فى تقدمهم وكانوا قد ودوا إلى مسافة ١٠ أميال من رمانة ثم عاودوا تقدمهم فى الثالث من أغسطس بقوة بحوالى ثمانية عشر ألف جندي ، فهاجموا فى منتصف ليلة ٤ أغسطس المواقع الحربية بين قاطية ورمانة فى معركة فاصلة عرفت بموقعة الرمانة (أو رومانى) ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة وإنسحبوا خارج مسرح العمليات . وبلغت خسائرهم فى هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل منهم ٣٣٠٠ أسير ولم يفكروا بعد هذه الموقعة فى إستئناف الهجوم على قناة السويس ثم لم يلبثوا أن إنسحبوا من شبه جزيرة سيناء وأخلوا رفح والعريش . ٩ -

٩ - حملة السنوسى على حدود مصر الغربية :

١ - عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كانت الحرب الإيطالية الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الأرض الليبية ، وكان القتال يدور حينذاك بين القوات الإيطالية وقوات السنوسى بعد إنسحاب القوات العثمانية إلى بلادها عقب إبرام معاهدة "أوشى" . فلما قامت الحرب العالمية الأولى ودخلت تركيا فيها إلى جانب ألمانيا وإنحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فى مارس ١٩١٥ ، أصبح المسرح الليبى معدا لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة . وبالنسبة للسنوسيين فقد توقعوا مساعدة الأتراك والألمان لهم ضد العدو الأساسى وهو الطليان . ولكن الأتراك والألمان كانوا بدورهم يسعون للحصول على مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم

الأساسى وهو الإنجليز ، ولما كانوا يعدون لحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصر ، فقد أرسلوا بعثة تركية - ألمانية إلى برقة غرضها شغل الإنجليز بأمر الدفاع عن مصر من جهة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل على الألمان والأتراك تحقيق النصر عليهم . وقد استطاعت هذه البعثة توريط السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف) فى القتال ضد الإنجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته الكبيرة لمشروع الحملة ضد الحدود المصرية . وبذلك بدأت الحرب فى الجبهة الغربية من ناحية ليبيا .

ب - فى ذلك الحين كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح والسلوم وسيدي برانى وقربة عند واحة سيوة . وكان رجال الحامية المصرية بالطرف الشرقى من خليج السلوم يقيمون فى العقر وعلى شواطئ البحر تحت قيادة الكولونيل "سيسل سنو" الذى كان محافظا للصحراء الغربية وضابطا بالمخابرات الإنجليزية ، بينما كان القائد المصرى لمنطقة مرسى مطروح وسيوة هو اليوزباشى محمد صالح حرب . وعندما بدأ القتال ، انسحب "سنو" من السلوم إلى مرسى مطروح وأسند إلى محمد صالح حرب سلطات الحاكم العسكرى فى مرسى مطروح . ولما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت الحماية على مصر فى ذلك الحين ، وفى نفس الوقت نفسه كان "سيسل سنو" قد أظهر عدم إكتراث بمصير القوة المصرية السودانية فى سيدي برنى وبقي بقى بعد الانسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك ما دفع محمد صالح حرب إلى إتخاذ قرار بالإنضمام بجنوده إلى السنوسيين ضد البريطانيين . وقد انضم إليه من الضباط المصريين اليوزباشى سيد أبو شادى ، والملازمون الأوائل عبد الحميد حمدى ، وأمين زهنى ، ومحمود لبيب ، وأحمد سالم ، والملازمان الثانيان إبراهيم عوض ، ومحمود عبد الواحد ، وضابط بحرى هو الملازم أول أبو زيد مقلد .

ج - ووقت أن اكن الترك يهاجمون مصر من ناحية قناة السويس (ولم تكن مصر المقصودة وإنما بريطانيا) أعد السنوسى الكبير السيد أحمد الشريف السنوسى - بإتفاقه مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية ، قادها فى نوفمبر سنة ١٩١٥ ، حيث انسحبت حاميتا السلوم وسيدي برانى ودخلهما السنوسيين . وعلى الفور دفع البريطانيون جيوشهم إلى مرسى مطروح حيث إتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها فى أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ ، إنتهت بإرتداد السنوسيين ، وزحفت قوات سنوسة أخرى جنوبا

وإحتلت سيوة والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ثم زحف الجيش الإنجليزى من مرسى مطروح تدعمه المدرعات حيث إشتبك مع السنوسيين يوم ٢٦ فبراير ١٩١٦ فى معركة العقاقير الواقعة فى الجنوب الشرقى من سيدى برانى وعلى مسافة خمسة عشر ميلا منها وإنتهت بإسترداد سيدى برانى .

د - وفى مارس سنة ١٩١٦ إسترد الجيش المصرى الإنجليزى مدينة السلوم ، وفى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ إسترد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة ، وفى فبراير سنة ١٩١٧ إسترد واحة سيوة وإنتهت حملة السنوسى بالإخفاق والهزيمة .

هـ - قام السيد أحمد الشريف بحملته تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين وصلوا إلى ليبيا لإثارة " برقة " بهدف إرغام إنجلترا على القتال على حدود مصر الغربية ومن ثم شغلها عن الحملة الأساسية ، وهى الحملة التركية - الألمانية على قناة السويس .

و حين تفهقت القوات التركية أدى ذلك إلى الفت فى عضد المتشيعين لتركيا وألمانيا من المصريين وما لبثت السلطات الإنجليزية أن بدأت عملية قبض واسعة النطاق ، ونفت الكثير من المشتبه فى ميولهم الخديو عباس أو ضد إنجلترا إلى جزيرة "مالطة" ، وكان من هؤلاء عدد كبير من رجال الحزب الوطنى وأعتقلت وحددت إقامة الكثيرين .

١٠. إستدعاء الرديف المصرى :

أ - من الواضح أن هجوم السنوسى على مصر لم يكن يشكل أى خطر على مصر من الناحية العسكرية البحتة ، بدليل أن السنوسيين لم يطوروا هذا الهجوم الذى وصلوا فيه إلى سيدى برانى وعندما لم يحدث هذا الغزو أى رد فعل لدى الشعب المصرى لم يكن الإنجليز فى عجلة من أمرهم لدحر هذا الغزو ومضوا على طريقتهم فى الإستعداد البطيء ، وظل إهتمامهم الأكبر موجهاً نحو الشرق ، وركزت بريطانيا على إثارة الحرب وإشراكهم فى الحرب ضد تركيا ، وعندما مضت بريطانيا قدماً فى الإستعداد لحملتها الشرقية كان العمال المصريون الذين تم حشدهم هم أقوى ركيزة لهذه الحملة ولكن الإنجليز سرعان ما إكتشفوا أنهم بحاجة إلى عنصر عسكرى يتولى إدارة هذه الفرق الضخمة من العمال ففكروا فى دعوة الرديف المصرى للقيام بهذه المهمة ، وقد كانت الحكومة المصرية متعاونة معهم إلى أقصى حد .

ب - من هنا نرى إسماعيل باشا سرى وزير الحربية يرفع إلى حسين باشا رشدى رئيس الوزراء المذكرة التالية :

" أتشرف بأن أعرض على مسامع مجلس الوزراء أن قائد عموم القوات البريطانية بمصر يشتعل الآن بتنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القناة وهو كما يعلم حضرات أعضاء المجلس قد نال معاونة كثيرة من فروع الإدارة المدنية المصرية ، وقد أخطرني الآن أن الضرورات التى يدعو إليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله فى حاجة إلى طائفة من العمال متعودين النظام العسكرى مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش . وقد إستشرت حضرة صاحب المعالى السردار فى هذا الموضوع وبعد إتمام الإتفاق بينى وبينه على ذلك أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم برفق هذه المذكرة مشروع قرار وزارى بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة راجيا عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء " .

ج - لم تكد تلك المذكرة تعرض على مجلس الوزراء حتى تمت الموافقة عليها ، وتم جمع أفراد الرديف الذين هم فى حقيقتهم يتعبون الجيش المصرى تلبية لإحتياجات القوات البريطانية وكان الأمر الوحيد الذى إتفق عليه الجانبان هو سرعة الإستدعاء وتحديد منطقة ثكنات عين شمس لتجميع هؤلاء الأفراد ... أما كيف ومن أين يأكل هذا الجيش فقد كانت هذه مسألة لم تنظم ولم يتفق عليها الجانبان .. ، لذلك وبعد أن وجد أفراد الرديف أنفسهم بلا مأوى أو طعام قاموا بمظاهرة وصلت إلى قصر عابدين ، وتجددت هذه المظاهرة يوم ٣٠ يناير ١٩١٦ وقد إستقبلتها السلطة بوسائل القمع والبطش وأصيب بعض أفراد الرديف بجروح بالغة ، وقد توقفت الحركة عند هذا الحد بعد أن سوى الأمر بين السلطة المصرية والقوات البريطانية على تحديد مسئولية إعاشة الأفراد .

١١ - الجيش المصرى فى مواجهة على بن دينار على حدود مصر الجنوبية :

أ - من أكبر المهام الحربية التى قام بها الجيش المصرى خلال الحرب العالمية الأولى القضاء على حركة السلطان على بن دينار فى دارفور ، الذى تمرد على حكومة السودان فأنفذت إليه حملة الجيش المصرى ، وعلى بن دينار من سلالة سلاطين الفور وكان قد إستخلص دارفور من يد الدراويش فى وقائع إسترداد السودان بعد واقعة أم درمان وقد كتب بالطاعة وأنه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان ، ثم أسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده .

وإعترفت حكومة السودان رسمياً بسلطته فى سنة ١٩٠٠ . وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى . فإنتهز على بن دينار الفرصة ، ونبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الأتراك والسنوسيين فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ .

ب - تكوين الحملة :

تكونت الحملة من عدد ٢ بلوك بياذة راكبة تحت قيادة البكباشى "كوبدن" ، وعدد ٣ بطارية طوبجية ، منها بطاريتان ميدان ، تحت قيادة البكباشى "ثوربون" وبكباشى إنجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى علوى ومحمود زكى رشاد . أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى وبطارية مسكيم جمالى وعدد ٤ جى أورطة بياذة ، وعدد ٤ بلوكات من الأورطة السودانية الثالثة عشر ، ومن ضباطها الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى ، وبطارية مكسيم جمالى ، وعدد ٤ جى أورطة بياذة ، وعدد ٤ بلوكات من الأورطة السودانية الثالثة عشر ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، وعدد ٢ (بلوكان) من الأورطة ١٤ بياذة تحت قيادة بكباشى إنجليزى ، وعدد ٢ إدارة من أورطة العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام "مكاون بك" وعدد ٥ بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام "هدلستون" ، هذا عدا قسم الأشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها .

ج - تحرك الحملة :

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ بقيادة "الليفتنانت كولونيل كلى" ووصلت إلى حدود دارفور يوم ١٩ مارس وإجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، وإستطاعت رغم عدم وجود طرق مراصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياه ، وصعوبة المناخ أن تحتل الفاشر عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة النادرة والثبات وعدم المبالاة حتى أن كثيراً منهم قد لقى حتفه على بعد خطوات من الصفوف المصرية . وبذلك إنتهت هذه المعركة بهزيمة "على بن دينار" وفراره إلى جبل مرة وإحتلال الفاشر وخلع "على بن دينار".

أرسل السلطان حسين كامل إلى حاكم السودان العام يهنئه ويهنئ الجيش المصرى بهذا النصر الباهر ، وأرسل إليه الملك "جورج الخامس" برقية تهنئة قال فيها : "تناولت بمزيد من الإرتياح الأنباء السارة عن إحتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دارفور بقيادة

الليفتنانت "كولونيل كلى"، فاهنىء جميع صفوف الجيش على نجاح حركتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت فى سبيلهم ، وأشار حاكم السودان العام إلى فضل الجيش المصرى فى هذه الحملة فى خطبة له القاها فى نادى الضباط المصريين يوم إحتفالهم برأس السنة الهجرية (١٢٣٥ - ١٩١٦) إذ قال : " أنى بمزيد الفخر والأعجاب أذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور فإنها ستبقى مسطورة بأحرف من ذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجباً وسروراً عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة التى كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخرى جبيلة ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى عقر داره ضربة قاضية ، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى .

وقد أدركت "على بن دينار" قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غرباً فى نوفمبر سنة ١٩١٦ فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم بقية

الثوار.

١٢ - أسباب عدم دخول مصر الحرب رسمياً :

أ - وبعد ذلك كله ، وبعد أن إشتراك الجيش المصرى ، فى الحرب العالمية الأولى على هذا النحو ، فإن السؤال الآن هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية الحرب إلى جانب بريطانيا واللفاء رسمياً لتستفيد بميزات الدولة المحاربة عند إنتهاء الحرب أو تمتنع عن وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلب منها ذلك .

ب- بالنسبة للشق الأول من السؤال ، فإن الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعلن الحرب رسمياً إلى جانب بريطانيا ، دون أن تقدم ثمن هذا للشعب المصرى إعلاناً بحريته وإستقلاله .

ولم تكن السياسة البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا ، بل لقد عادت فكرة الضم إلى الظهور مرة أخرى فى يوليو ١٩١٧ عندما إقترح ذلك " السير ريجالند وينجت والبريجادير كلايتون " ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت إتخاذ هذا الإجراء على أساس أنه يعتبر

إنتهاكا لتصريح الحماية .

ج- أما بالنسبة للشق الثانى من السؤال ، ففي الواقع أن هذه هى مسئولية الوزارة المصرية القائمة فى ذلك الحين ولربما أرادت بإنتهاج هذا الطريق الغريب أو الطريق الوسط : طريق الإستجابة لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالإشتراك فى الحرب دون إعلان الحرب رسميا ، تفادى طريق الضم الذى كانت تخشى أن تنتهى إليه السياسة البريطانية ، الوصول فى نفس الوقت إلى أكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب . وقد أفلحت فى الغرض الأول ، ولكنها فشلت فى الغرض الثانى لأن حرية مصر منوطة بإرادة شعبها ، لا بسخاء الإنجليز ، وقد عبر الشعب المصرى عن إرادته بعد الحرب بعنف .

١٣ - ثورة ١٩١٩ :

أ - تعتبر البداية الحقيقية للثورة هى يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ وهو اليوم الذى تقابل فيه سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى مع المعتمد البريطانى "السير وينجت" للمطالبة بطرح قضية مصر فى مؤتمر السلام الذى كان سيعقد فى باريس بعد إنتهاء الحرب ، على أساس حصول مصر على إستقلالها والمطالبة بتطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، ولم يكن لدى الثلاثة الذين ذهبوا لمخاطبة "وينجت" شك فى أنهم يتكلمون بإسم مصر ولكن "وينجت" أبدى ذهشته لحسين رشدى رئيس الحكومة كيف سمح هؤلاء الثلاثة لأنفسهم أن يتحدثوا بإسم الشعب المصرى ، ومن هنا كانت فكرة عمل توكيل للوفد ليتحدث بإسم الأمة فكانت العرائض التى وزعت فى طول البلاد وعرضها ، وأقبل الشعب على توقيعها رغم مصادرة السلطة لها فكان ذلك هو أول تحدى للسلطة .

ب - تطورت الأحداث بعد ذلك خاصة بعد إصرار حسين رشدى على الإستقالة وتحدى سعد زغلول لسلطة الإحتلال بإصراره على إعلان رفض الحماية البريطانية وإعتبارها عمل غير قانونى صادر من طرف واحد وأنها كانت ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، فقام الإنجليز عصر يوم ٨ مارس ١٩١٩ بإعتقال سعد زغلول وثلاثة من زملائه هم حمد الباسل ومحمد محمود وإسماعيل صدقى ونفيهم إلى مالطة، فكان هذا الإجراء هو الذى أشعل الثورة التى إجتاحت مصر كلها والتى سقط خلالها مئات من القتلى والجرحى .

ج - إضطرت بريطانيا أن تعترف بالثورة المصرية وقامت بتعيين "الجنرال اللنبى" مندوبا ساميا

فى مصر وفوضته فى إتخاذ الإجراءات المناسبة لإنهاء الثورة فكان قراره بالإفراج عن سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالسفر لحضور المفاوضات وعرض مطالب مصر ، وسافر بقية أعضاء الوفد الموجودين فى مصر لمقابلتهم فى مالطة والسفر معهم إلى باريس .

د - فوجيء وفد مصر المسافر إلى فرنسا بإعتراف الرئيس الأمريكى ويلسون بالحماية البريطانية على مصر وقد كان لهذا الحدث تأثيره على بعض أعضاء الوفد الذين كان أملهم فى تحقيق مطالب مصر فى الإستقلال يعتمد على المبادئ التى طرحها ويلسون الذى أعتبر نبيا لحرية الشعوب فى تقرير مصيرها ثم إتضح فى النهاية أنه كان نبيا زائفا ، وبنجاح بريطانيا فى حمل ويلسون على الإعتراف بالحماية أصبح الطريق أمامها عهدا لجعل الحماية جزءا لا يتجزأ من معاهدة الصلح مع ألمانيا حيث ورد النص الخاص بذلك فى المعاهدة على النحو التالى :

" تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الإمتيازات الأجنبية فى القطر المصرى ، ويكون هذا التنازل إعتبارا من أغسطس ١٩١٤ " .

هـ - أوفدت بريطانيا إلى مصر لجنة برئاسة اللورد "ملنر وزير" المستعمرات البريطانى للتحقيق فى الأسباب التى أدت إلى قيام الثورة وقد وصلت اللجنة إلى مصر يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ ولكنها فشلت تحقيق مهمتها وكان حضورها فرصة جديدة أتاحت للشعب المصرى إستئناف ثورته فقاطعها الشعب المصرى بجميع فئاته ، ولم يبق لدى "ملنر" شك فى أن مفتاح الموقف كله فى يد سعد زغلول لذلك وجهت الدعوة للوفد المصرى برئاسة سعد زغلول للتفاوض ، وقد سارت المفاوضات خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٢٠ فى الطريق الذى رسمه الإنجليز وبدأت بأن عرض "ملنر" مشروع معاهدة رفضها الوفد للوهلة الأولى، وقدم الوفد من ناحيته مشروعا رفضه الإنجليز بدورهم ، وبعد إنقطاع المفاوضات فى ١٧ يوليو إستؤنف من جديد حيث تقدم "ملنر" بمشروع جديد أحدث إنقساماً فى الوفد الذى رأى فيه سعد زغلول حقيقته التى تمثلت فى الحماية وقد نظمت تحت إسم الإستقلال بينما وجد فيه بقية أعضاء

الوفد مزايا لا يستهان بها ، وعند طرح المشروع للرأى العام فى مصر أدخل عليه الكثير من التحفظات ، وأدى ذلك فى النهاية إلى فشل مفاوضات "سعد - ملنر" ، وفى السادس من

يناير عام ١٩٢١ أعلن رسمياً نبأ إستقاله "اللورد ملنر" وكان ذلك نتيجة للخلافات بينه وبين "اللورد كيرزون" وزير الخارجية البريطانية الذى أتهمه بأن مقترحاته لحل القضية المصرية كان مفرطه فى التساهل ، وعين بدلاً منه واحداً من غلاة المستعمرين هو "ونستون تشرشل" .

و - إستهل "تشرشل" توليه لمنصبه الوزارى بتصريح أعلن فيه أن أى ترتيبات تتخذ فى أيرلندا ومصر يجب أن تتم داخل الدائرة المرنة للإمبراطورية ، وقد أهاج هذا التصريح جميع الأوساط السياسية فى مصر بما فيها أشد العناصر تعاوناً مع الإنجليز ووجدت الحكومة البريطانية نفسها من جديد أمام أحد ظواهر الثورة الشعبية وخشيت من تفاقم الأحداث مرة أخرى فلم تجد بداً من الاعتراف بإلغاء الحماية ، وفى رسالة وجهها "الجنرال اللنبى" إلى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قال فيها " أن حكومة صاحب الجلالة بعد أن درست الإقتراحات التى إقترحها "اللورد ملنر" إستنتجت أن نظام الحماية لا يمثل علاقة مرضية لمصر تجاه بريطانيا العظمى " .

ز - مفاوضات عدلى - كيرزون : فى ١٧ مارس ١٩٢١ تألفت وزارة جديدة برئاسة عدلى يكن وكانت المهمة الأساسية لهذه الوزارة هى التفاوض مع الإنجليز ، فسافر عدلى يكن على رأس وفد إلى لندن ولكنه لم يصل فى مفاوضاته مع "اللورد كيرزون" وزير الخارجية البريطانى إلى نتيجة مقبولة فعاد إلى مصر وقدم إستقالته ، وأمتنع الساسة المصريون عن قبول الوزارة .

ح - إندلاع الثورة مرة أخرى وإعتقال سعد زغلول : أدى فشل المفاوضات إلى تجدد الثورة مرة أخرى ، وحاولت السلطات البريطانية قمعها فألقت القبض على سعد زغلول وبعض رجال الوفد ونفثهم إلى جزيرة "سيشل" ، ولكن هذا الإجراء أدى إشتداد الحركة الوطنية .

ط - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : لم تجد الحكومة البريطانية حلاً للأزمة إلا بالإسراع بإجابة بعض مطالب المصريين فأصدرت من جانب واحد تصريح ٢٨ فبراير الذى نص على الآتى :

(١) إلغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة .

(٢) تهيئة البلاد للحياة الدستورية مع إحتفاظ بريطانيا بتحفظات أربعة لمفاوضات مقبلة

وهى:

- (أ) تأمين المواصلات البريطانية فى مصر .
 - (ب) الدفاع عن مصر ضد أى إعتداء أو تدخل أجنبى .
 - (ج) حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .
 - (د) يظل الوضع فى السودان طبقا لإتفاقية ١٨٩٩ .
- ى - وفى مارس من نفس العام تلقب السلطان فؤاد بلقب ملك مصر وبعد ذلك تم تشكيل لجنة من ٣٠ عضوا لوضع الدستور الجديد للبلاد ، وتم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه فى مارس ١٩٢٣ وصدر الدستور فى أبريل ١٩٢٣ .
- ك - أجريت الإنتخابات العامة طبقا للدستور الجديد حيث حصل الوفد على أغلبية ساحقة وتشكلت أول وزارة دستورية فى البلاد برئاسة سعد زغلول .

القسم الثاني

الجيش المصري من إخلاء السودان إلى نزمة ١٩٢٧

القسم الثاني

الجيش المصري من أخلاء السودان إلى أزمة ١٩٢٧

مقتل السيرلي ستاك :

أ- تمكنت المنظمة السرية " جمعية الفدائيين " (١) من قتل " السيرلي ستاك " سردار الجيش المصري في يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ بعد ان اطلقت عليه الرصاص بشارع القصر العيني، واحس سعد زغلول رئيس وزراء مصر حينذاك بخطورة الموقف فأعلن عن اسفه واسف الحكومة المصرية لما حدث .

ب - وقد قررت بريطانيا ان تستغل هذه الحادثة لتنفيذ مخططها المرسوم في وادي النيل فرأت ان تتخلص من الوجود المصري في السودان علي اساس ان هذا الوجود هو الذي سبب المتاعب للبريطانيين في السودان في ذلك الوقت . فقام الحاكم العام الانجليزي في للسودان بإكتاب بعد الشخصيات السودانية عرائض التأييد للحكم الانجليزي مما استثار الحركة الوطنية السودانية .

ج - وأدي هذا الاستفزاز الانجليزي الي قيام جمعية اللواء الابيض (٢) بمظاهرات كبيرة في أم درمان وعطبرة وبورسودان وغيرها .

وقد واجهت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع وقدم زعيم الجمعية عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط المصريين بتهمة التحريض علي المظاهرات ، كان منهم الملازم اول علي زين العابدين الذي تم حبسه بالسجن بما يخالف القوانين العسكرية.

(١) جمعية الفدائيين هي احدي المنظمات السرية التي انبثقت عن ثورة ١٩١٩ والتي كان من مبادئها مقاومة الاحتلال البريطاني بالقوة المسلحة .
 (٢) كان علي رأس علي الحركة الوطنية السودانية عام ١٩٢٤ جمعية اللواء الابيض التي اسسها الملازم علي عبد اللطيف وهو من شباب الثوار العسكريين السودانيين ، وكان من مبادئها وحدة وادي النيل المتمثل في مصر والسودان وكانت تهدف الى اشتراك السودانيين في كفاح وادي النيل ضد الاستعمار البريطاني .

وفي يوم ٢٩ يوليو تجمع عدد من الضباط المصريين والسودانيين وهم في حالة هياج شديد لما حدث للضباط المصريين والسودانيين الذين وضعوا في السجن لمنعهم من الهتاف بحياة ملك مصر- لكل ذلك قرر الضباط الاحتجاج علي هذه التصرفات لدي نائب السردار في الخرطوم الجنرال " هدستون " باشا .

وأجتمعوا لهذا الغرض في ليلة ٣٠ يوليو ١٩٢٤ ووقعوا جميعا علي هذا الاحتجاج ما عدا القائم مقام محمد بك يحيى قائد الكتيبة الرابعة مشاة (٤ جي أورطة) الذي امتنع عن التوقيع. وقدم هذا الاحتجاج القائم مقام أحمد بك رفعت قائد المدفعية في الخرطوم بحرى .

د- وفي ١٩ أغسطس تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم - وفي نفس الوقت حدثت ثورة في كتيبة السكة الحديدية الخديوية بالعطبرة ، مما أدى بالانجليز الي ارسال قوة بريطانية امكنها قمع هذه الحركة ولم تلبس الاضطرابات ان عمت ام درمان وملكال وغيرها ، مما ادي بالساسه البريطانيين الي الاقتناع بوجوب طرد المصريين من السودان والأفراد بحكمه بعد أن تأكد لهم ذلك التلاحم المصري السوداني ضد الاستعمار البريطاني في وادي النيل .

١٥-انجلترا تطالب بأخلاء السودان :

أ- وفي يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ توجه المندوب السامي البريطاني " اللورد اللنبي " الي مجلس الوزراء المصري حيث سلم سعد زغلول باشا رذيس الوزراء الانذار البريطاني وقد اشتملت المذكرة الاولى منه على :

- (١) أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .
- (٢) أن تتابع باعظم نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين اشد العقاب .
- (٣) أن تمنع من الان فصاعدا او تقمع بشدة كل مظاهر شعبية سياسية .
- (٤) أن تدفع في الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية
- (٥) أن تصدر خلال ٢٤ ساعه الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش

المصري الموجود بالسودان .

(٦) ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠ الف فدان الي مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .

(٧) ان تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية .

ب - وجاء في المذكرة الثانية التي قدمت في نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الي قوة سودانية مسلحة تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وتحت القيادة العليا للحاكم العام وبإعادة النظر في القواعد والشروط والخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية طبقا لرغبات الحكومة البريطانية .

ج - في نفس اليوم - ٢٢ نوفمبر ارسل سعد زغلول رد الحكومة المصرية بالموافقة علي المطالب الاربعة الاولى ، ولكنها لم توافق علي باقي المطالب ، فاجاب المندوب السامي علي ذلك في اليوم التالي ٢٣ نوفمبر بمذكرة جديدة ابدى فيها تمسكة بكافة المطالب ، وانه قد ارسل التعليمات الي حكومة السودان لاجراج القوات المصرية من السودان ومنحها حرية زيادة الاراضي المروية في الجزيرة .

وفي يوم ٢٤ نوفمبر احتجت الحكومة المصرية علي تصرفات بريطانيا وارفقت بخطاب الاحتاج تحويلا بمبلغ الفرامة .

وكان سعد زغلول قد طلب يوم ٢٢ نوفمبر من الملك أعفاء الوزارة ثم اعاد سعد التماس قبولها في اليوم التالي فقبلها الملك .

د - وقد أتبع الانجليز في جلاء القوات المصرية عن السودان أسلوبا مائلا حيث تكتموا الأمر الصادر إليهم من المندوب السامي حتى يمكنهم من السيطرة الموقف في هدوء وبأقل خسائر ممكنة ، إلا أنه منذ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ جاءت بعض الأنباء الي الضباط المصريين بالخرطوم عن إرسال أنذار من الحكومة الانجليزية الي الحكومة المصرية بمطالب قاسية - وفي مساء

ذلك اليوم ظهر ملحق لجريدة الحضارة السودانية موضح به مواد الأنداز .

هـ - كذلك أتبع الأنجليز خطة مأكرة لأجلاء القوات المصرية عن السودان ، فقد داهنوا المصريين حتى أستولوا على مفاتيح الذخيرة منهم ، ثم حاصروا الوحدات المصرية فى كل مديرية وأفرادها عزل من السلاح والذخيرة ، ثم أجبروهم على الانسحاب إلى مصر وهكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر . ولكن الأمر كان مختلفا بالنسبة لوحدات منطقة الخرطوم ، وكانت هذه الوحدات مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والكتيبة الثالثة مشاة . فقد أستطاع جنود المدفعية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ خاص بعد أن أستحوذ الأنجليز على المفاتيح الأصلية لمخزن الذخيرة وبعد ذلك هددوا المستر " ثيروبورن " بك بحصار الجنود الأنجليز من جميع الجهات .

و - وفى الحقيقة كان تصرف الجنود المصريين صادرا من تلقاء أنفسهم وبدافع من الوطنية التى تجرى فى عروق كل جندي من جنود جيش مصر . وبعد أن حصلت الوحدات المصرية على ذخيرتها ورغم قلتها الا أنها رفضت الانسحاب من السودان بأمر صادر من حكومة السودان . وكان " هدلستون " باشا نائب السردار - ونائب الحاكم العام قد أصدر أمرا كتابيا الى قادة وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود فى ٢٤ نوفمبر . وواضح أن هذا الأمر صادر من نائب السردار بناء على طلب المندوب السامى بالرغم من اعتراض الحكومة المصرية .

ز - لذلك رفض القائم مقام أحمد بك رفعت تنفيذ الأمر الكتابى بالانسحاب وأجاب بأنه لما رآه " من نفسية عساكر الطوبجية لا يمكننى أن أنفذ هذه الأوامر عليهم ، وخير لى أن تحاكمونى بمجلس عسكرى أو تكبلونى بالحديد من أن أنفذ هذا الأمر وأكون عنه مسئولا " . الا ان هدلستون باشا طلب من احمد بك رفعت عرض الامر على الوحدات المصرية فى الخرطوم البحرية ، فقام بالمرور على هذه الوحدات ، فكانت الكتيبة الثالثة مشاة هي اولى التشكيلات الراضة تماما لعملية تسليم ذخائرها والانسحاب من السودان مهما كانت النتائج . وكان هذا موقف بطاريات المدفعية الثالثة أذ قال ضباط هذه الوحدات أنه " خير لنا أن ندافع

حتى نموت ولا نترك السودان الا بأمر من مليكنا وحكومتنا " . وقد تم ابلاغ نائب السردار بهذا الموقف المصري المتصلب .

ح - بدأت القوات البريطانية في تدعيم حصارها للقوات المصرية التي أخذت بالمقابل الاستعداد للدفاع عن نفسها وعن السودان ، هذا رغم الفارق الكبير في التسليح بين الجانبين وأعلن القائم مقام أحمد بك رفعت أن " كل رصاصة من رصاص بنادقنا العشرين من كل بندقية تقابل أكثر من عشرين ألف طلقة عندهم بما في ذلك الاحتياط بالطابية العامة ، أما ذخيرة المدافع فعندهم أنواع كثيرة لمدافع مختلفة ، وعلي العموم ما عندنا هو قليل جدا ، وعلي ذلك اصدر أمرا قويا بعدم إطلاق أي طلقة الا بأمرى وحضوري شخصا مهما كان الضرب من جانبهم شديدا ، وذلك حتى اقتصد في الذخيرة للحظة الأخيرة .

ط - وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وصل هدلستون باشا نائب السردار الي مواقع الدفاعات المصرية في الخرطوم البحرية وكرر أوامره بانسحاب الوحدات المصرية . الا أن أحمد بك رفعت قائد الوحدات هناك طالب بوصول مندوب مصري من قبل الملك فؤاد ومعه تعليمات من جلالة بالمطلوب ، وأنه حتي مع وصول هذا المندوب ومعه أمر بانسحاب وحدات الجيش المصري من السودان فإن هذا الانسحاب سيكون بالاسلحة والذخائر وجميع المهمات وبالشرف العسكري . وفي نفس الوقت أرسل أحمد بك رفعت برقية الي الملك فؤاد اوضح فيها أن القوات الانجليزية تحاصر القوات المصرية من جميع الجهات وأن الذخائر المصرية لا تكفي لمجابهة القوات البريطانية ورغم ذلك فإن " الضباط والصف ضباط والعساكر مصممون علي عدم ترك السودان بدون امر جلالتكم يرسل لهم مع مندوب مصري أو يموتون عن آخرهم في قشلاقاتهم " .

ي - وفي يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ وصل المندوب المصري البكباشي امين هيمن الذي انتقل الي مقر الوحدات المصرية الصامدة في السودان ، حيث اوضح للقاده والضباط حقيقة الموقف السياسي في مصر ، وسلم أحمد بك رفعت خطاب وزير الحربية القاضي بانسحاب الوحدات المصرية من السودان . وهكذا كان علي الوحدات المصرية الصامدة المتمركزة في

الخرطوم البحرية والتي رفضت الانسحاب من السودان الا بعد صدور قرار مصري خالص لهم بذلك ، كان علي هذه الوحدات ايضا وبمنتهى الانضباط اطاعة هذا الامر المصري بالانسحاب .

ك - وقد انهي خطاب وزير الحربية الموقف كله ، فقد جمع القائممقام أحمد بك رفعت ضباط المدفعية والمشاة واخبرهم بوجوب إطاعة أمر الملك بالانسحاب .. وقد جاء في خطاب وزير الحربية المصري الي ضباط وضباط صف وجنود الجيش المصري بالسودان " أننا عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أي شك في انكم مستعدين جميعا لاراقة آخر قطرة من دمائكم في خدمة جلالة الملك وفي سبيل الملك والوطن علي اننا نأمركم بان تكفوا عن مقاومة الاجراءات التي اتخذها نائب حاكم السودان العام بإخراجكم بالقوة من الاراضي السودانية فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوي سفك الدماء بغير جدوي وبما أن الحكومة المصريه قد احتجت صريحا علي هذا العمل الذي نفذ بالقوه القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها اي مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكري .

وهكذا أذعن ضباط الجيش المصري في السودان للامر اسفين ، حيث قامت الوحدات المصرية بالسفر من الخرطوم في ايام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر ، و ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ علي خمس قطارات خاصة حيث وصلت خلال يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، وعلي هذا النحو تم إخلاء السودان من الجيش المصري .

والواقع فإن تنفيذ الانذار البريطاني كان نصرا بريطانيا كاملا علي الحركة الوطنيه سواء في مصر أو في السودان ، ففي مصر سقطت وزارة سعد زغلول وخلفتها وزارة أحمد زيور باشا الذي لم يكن ليستطيع بماضيه السياسي غير الواضح أن يملأ الفراغ الذي أحدثته غيبة شيخ الساسه المصريين عن رئاسة الجهاز التنفيذي في مصر .

وحدات الجيش المصري في مصر :

يتضح من تقرير " اللورد اللنبي " الذي كتبه الي رئاسته في أغسطس ١٩٢٤ أن حجم الجيش المصري في مصر والسودان كان علي الوجه الاتي :

أ- وحدات الجيش المصري في مصر والسودان :

(١) ٣ كتائب في القاهرة قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة وكل فرد معه ٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع اليه .

(٢) ٤ كتائب في الاقاليم قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة ومع كل فرد ٢٠ طلقة وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع اليه .

(٣) البطارية الرابعة مدفعية وقوتها ٥ ضباط و ١٣٨ من رتب مختلفه وهي متمركزه في القاهرة ، وتسليحها مدفعية جبليه 6-10 Pr . B.L مدافع ومعها ١٤٤ دانه شراينل لكل مدفع ، ومع البطارية الرابعة المدفعية ولحراستها السريه الثالثة حراسه مدفعية وقوتها ثلاثة ضباط و ٦٤ من رتب مختلفة .

(٤) أورطة خيالة قوتها ٦ ضباط و ١٤٨ من رتب اخري ، وهي متمركزه في القاهرة ومسلحة بالبنادق والسيوف ، ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

(٥) الحرس الملكي في القاهرة ، وهو مكون من ٧ ضباط خيالة ١٥٠ رتب اخري والخيالة مسلحون بالبنادق والسيوف وكمية الذخيرة غير معروفة . وقوة من المشاة تتكون من ٢٢ ضابطا و ٦٠٧ من رتب اخري ، والمشاة مسلحون بالبنادق وبتدعيم من ٣ مدفع فيكرز و ٢ مدفع هوتشكيس .

(٦) القوات المعاونة : وتتكون من قسم الاشغال العسكرية وقوة ٦ ضباط و ٤٠ من رتب اخري وافراده غير مسلحين وإدارة الصيانة وقوتها ١٢ ضابطا ، ١٣١ من رتب اخري والقسم الطبي وقوته ١٢ ضابطا ، ١٣١ من رتب اخري . والقسم البيطري وقوته ضابط واحد و ٩ من رتب اخري . وإدارة التجنيد وقوتها ٤٤ ضابطا و ٥٨ من رتب اخري .

(٧) مصلحة الحدود : وهي تتكون من مركز تدريب وسرية الجمال قوتها ٢ ضابط بريطاني ١٠ ضابط مصري و ٣٦٥ سوداني و ١٠٩ مصري من رتب اخري وسرية السيارات الخفيفة وقوتها ضابط بريطاني و ٦ ضباط مصريين و ٤٨ مصري ، ١٧ سوداني من

رتب أخري وتسليح قوات الحدود مدعم بثلاث مدافع لويس آليه و ١٢٠٠٠ طلقة

لكل مدفع ، و ٣٠٠ طلقة بندقية لكل فرد ، ٢٤ سيارة فورد .

ب- الوحدات المصرية في السودان :

(١) عدد ٢ كتيبة مشاققة كل منها ٢٣ ضابطا و ١١٢ رتب أخري .

(٢) ٣ بطاريات مدفعية قوة كل منها ٥ ضابط و ١٥٤ رتب أخري وكل بطاريه مسلحة بأربع

مدافع جبلية ٢٩٥ و Q.F ، ٧٦ شربل ، ١٤ HE مع ٦ صناديق ذخيرة لكل مدفع .

(٣) سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضباط و ١٠٣ رتب أخري وهي مسلحة بأربع مدافع

فيكرز .

(٤) كتيبة سكك حديدية في عطبرة ، قوتها ٢٤ ضابط و ١٨٠٨ رتب أخري .

(٥) القوات المعاونة وتتكون من :

(أ) الاشغال العسكريه وقوتها ١٦ ضابطا و ٢٨٨ رتب أخري .

(ب) الامداد وقوتها ٢٠ ضابطا و ١٦٠ رتب أخري .

(ج) القسم الطبي وقوته ٢٣ ضابطا و ١٢٤ رتب أخري .

ج - المجموع الكلي لوحدات الجيش المصري في مصر والسودان :

العنصر	ضابط	رتب أخرى	البنادق	المدافع
٩ كتائب مشاة	٢٠٧	٨٠٥٥	٥٥٠٨	-
٤ بطاريات مدفعية	٢٠	٦١٦	٦١٦	١٨
٢ سرية حراسة مدفعية	٨	١٦٩	-	٤
سرية خيالة	٦	١٤٨	١٤٨	-
الحدود	٢٢	٥٠٧	٥٠٧	٩
<u>الحرس الملكي :</u>				
المشاة	٢٢	٦٠٧	٦٠٧	٤
الفرسان	٧	١٥٠	١٥٠	-
القوات المعاونه	١٤٥	١٠٢٩	-	-
المجموع	٤٣٧	٨٧٣٤	٧٥٣٦	٣٥

تشكيل قوة الدفاع السودانية :

أ- شهد السودان تطورات كبرى نتيجة انسحاب القوات المصرية منه ونتيجة أيضا لتنفيذ الانذار البريطاني .. فقد حدثت ثورة عسكرية في صفوف أفراد الجيش المصري من السودانيين احتجاجا علي ابعاد الجيش المصري من السودان ، ففي تالودي رفض الضباط السودانيين الانصراف من طابور ابعاد عنه المصريون الي القاهرة ، الا انه تم القبض علي هؤلاء الثائرين في محطة كوستي .

ب- الا أن المواجهة الاخطر كانت ما وقع من الكتيبة الحادية عشر السودانية في الخرطوم والتي وصلت الي حد الصدام المسلح مع القوات البريطانية مما أدى الي مقتل عدد من الطرفين ، وذلك في يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر . وكان هذا الحادث هو أخطر ما واجه

البريطانيين في محاولتهم تنفيذ قرار اجلاء القوات المصريه من السودان . الا أنه نتيجة الفارق الكبير في التسليح بين القوتين ، تمكنت القوات البريطانية من القضاء علي تلك المقاومة السودانية ، هفت من عضد هذه المقاومة انسحاب السودانين أنفسهم من السودان بعد وصول الأمر المصري لهم بذلك .

جـ - لقد عمدت بريطانيا الي محاولة سد الفراغ العسكري الناجم عن اجلاء الجيش المصري من السودان باصدار قرار - اصدره الحاكم العام الجديد في ١٧ يناير ١٩٢٥ - بانشاء جيش دفاع السودان الذي يدين بالولاء لحاكم عام السودان ، وتقرر ان يخدم الضباط والجنود السودانيون في الجيش المصري في هذا الجيش الجديد .

د - وعند اعداد الميزانية المصرية في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء ان تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية التالية كما كانت في السنة الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، علي ان يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش المصري في مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذي في السودان . وتبين ان هذا الباقي هو مبلغ ٧٥٠ الف جنيه تم تخصيصه سنويا لقوة الدفاع السودانية الجديدة . وهكذا تكونت القوة العسكرية التي تكفلت بسد الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش المصري من السودان والتي ظلت مصر تساهم في نفقاتها .

هـ - وقد اوضح " تشمبرلين " انه بالنسبة للوضع السياسي للسودان في تلك المرحلة فانه يمكن معاملة السودان كالمستعمرات البريطانية مثل هونج كونج ، أي ان السلطة البريطانية فيه يجب ان يكون سلطة كاملة ، ورغم ذلك فهو ليس في الواقع مستعمرة بريطانية ، لانه من الناحية الرسمية هو تحت السيادة المصرية البريطانية وتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسة وعشرين عاما أعباء التأمين الضروري لحماية السودان ، وإذا كنا ولاسباب تتعلق بمصالحنا في السودان قد ابعدنا الجيش المصري عن السودان فإن هذا العمل لا يعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانية وان نتحمل النفقات المالية للحامية البريطانية .

و - ولم تكتف بريطانيا بقوة الدفاع السودانية فقط في السودان بل انها أبقت قوة بريطانية خالصة هناك علي غرار جيش الاحتلال البريطاني في مصر ، وأن كانت أقل حجما وتسليحا وذلك حتي يمكن لهذه القوة البريطانية الخالصة ان تقوم بالردع المطلوب لاي حركه او انتفاضة وطنية في السودان . وبعد عدة دراسات رأي " اللورد كافان " في بداية عام ١٩٢٦ انه يكفي تخصيص كتيبة بريطانية خالصة في السودان لانه " عند مواجهة أي اضطراب في السودان فإنه يمكن إرسال أمدادات فورية من مصر .. الا ان الجنرال " هدلستون " ابرز قلقه بالنسبة لتأثير انسحاب الجيش المصري وانه من الافضل تخصيص كتيبتين او كتيبة ونصف علي الاقل حتي خريف ١٩٢٦ وان النصف الباقي من الكتيبة الثانية " أما أن يعود من مصر الي السودان ، اذا ما حتمت الظروف ذلك او ان نصف الكتيبة الباقي في السودان يتجه الي القاهرة إذا ما سمحت الظروف بذلك ايضا ، وبمعني آخر فإن جناحي الكتيبة الثانية يجب أن يتحدا في القاهرة او في الخرطوم في صيف ١٩٢٦ - وذلك طبقا للظروف القائمة . وقد وافقه الجنرال " هوكنج " قائد قوات الاحتلال في مصر علي هذه المقترحات .

ز - وهكذا ابتعد الجيش المصري عن السودان وقامت قوة الدفاع السودانية التي ظلت الحكومة السودانية التي ظلت الحكومة المصرية تساهم بمبلغ ٧٥٠ الف جنيه سنويا في الانفاق عليها .

تسليح الجيش المصري بالدافع الآلية :

أ - مع بداية عام ١٩٢٥ وقعت في مصر احداث هامة ذات طبيعة عسكرية كانت لها انعكاسات كبيرة علي العلاقات بين مصر وبريطانيا . فقد سمح في ذلك الوقت للحكومة المصرية بعد موافقة المندوب السامي " اللورد اللنبي " بشراء ٦ قطع مدفعية اليه (رشاشات) من بريطانيا . وبعد ذلك بوقت قصير سمح للحرس الملكي المصري بأن يشتري علي نفس المنوال قطع اليه . وفي أبريل من نفس السنة تم اتصال آخر بالسلطات البريطانية في مصر لشراء ٦ قطع آلية أخرى للحرس الملكي . وكانت الرشاشات الآلية في ذلك الوقت بمثابة ثورة في

تسليح الجيش المصرى بالنسبة للتسليح الذى كان قائما وقد وافقت الحكومة البريطانية على بيع هذه الأسلحة خوفا من قيام الحكومة المصرية بالحصول عليها من إيطاليا أو فرنسا أو أية دولة أخرى .

ب - وقد وافق المندوب السامى " اللورد اللنبى " على مد مصر بهذه الأسلحة الحديثة لأنه أستبعد احتمال حدوث نزاع مسلح بين قوات جيش الاحتلال والجيش المصرى فى ذلك الوقت ، هذا بالإضافة الى أن الحكومة المصرية سوف تتعرض للهجوم فى البرلمان لعدم حصولها على المدافع الآلية التى خصص لها بند فى الميزانية المصرية وعددها ٢٢ مدفعا ، بينما المطالبة بأكثر من هذا العدد يمكن رفضها بسهولة لعدم تضمن الميزانية مخصصات لها .

ج - وكان " السيرلى ستاك " (سردار الجيش المصرى) قد أشار قبل اغتياله فى عام ١٩٢٤ الى أن المدافع التى فى حوزة الجيش المصرى الآن هى قديمة وأن هناك صعوبة كبرى فى الحصول على ذخيرة لها . و " السيرلى ستاك " هو الذى أوصى الحكومة المصرية بأختيار المدافع الهاوتز ٣.٧ بوصة البريطانى عند أعاده تسليح المدفعية ، ومن جهة النظر البريطانية ، فقد كان من الصعوبة منع المصريين من أتباع مشورة " السيرلى ستاك " إلا أن هذه المدافع ستكون عديمة الفائدة حتى يعلم أفراد المدفعية كيفية أستعمالها ، وهذا لا يمكن أن يتم قبل أنشاء مدرسة المدفعية . كما أنه يمكن للورد اللنبى أقناع الحكومة المصرية بالسير ببطء فى هذه الأمور .

د - وأذا كانت الحكومة المصرية قد أفصحت عن رغبتها فى تطوير تسليح الجيش المصرى مع بداية عام ١٩٢٥ فأنها عملت أيضا على زيادة عدد أفرادها بالذات بعد أخلاء السودان من الجيش المصرى . ولذا فأنها قررت أمتصاصهم وذلك بزيادة الجيش المصرى بكتيبتين مشاه وكذلك ببطارية مدفعية أو أكثر . ويؤكد المندوب السامى البريطانى أن الملك فؤاد هو الذى رغب فى زيادة الجيش المصرى من ناحية الأفراد ، وأن الفكرة جاءت منه شخصيا ، وخصوصا وأن أسماعيل صدقى باشا أبلغه أنه لا هو ولا رئيس الوزراء يوافقان على هذا الاقتراح .

هـ - وقد أوضح " المستر تشمبرلان " عن قلقه للمندوب السامى بالنسبة لهذه المسألة ، وأمره بأرسال أية معلومات خاصة بهذا الموضوع بصفة فورية الى لندن ، وذلك حتى تجد الحكومة البريطانية الوقت الكافى لاتخاذ الإجراءات المناسبة . والواقع فإنه فى هذه المرحلة ونتيجة لعدم موافقة المندوب السامى على هذه الزيادة فى وحدات الجيش المصرى ، فإن المشروع لم يجد سوى تأييد ضعيف فى مجلس الوزراء المصرى .

و - وفى مذكرة للمفتش العام للجيش المصرى " سبنكس " باشا فى ١٦ أبريل ١٩٢٥ يوضح حجم الجيش المصرى فى ذلك الوقت وتأثير عودة وحدات الجيش المصرى من السودان الى مصر على النحو الأتى :

(١) قوة الجيش المصرى دون الحرس الملكى :

التعداد	
١٥٥	أورطة خيالة
١٦٢	بطارية مدفعية
١١٦	سرية حراسة مدفعية
٤٤٤٥	٧ كتائب مشاه
٤٨٧٨	المجموع

(٢) الوحدات المصرية المنسبة من السودان :

٤٦٥	٢ بطارية مدفعية
١١٦	سرية حراسة مدفعية
١٢٧٠	٢ كتيبة مشاه
١٨٥١	المجموع

(٣) بجلاء الوحدات المصرية عن السودان زادت قوة الجيش فى مصر وأصبحت :

الوحدات الموجودة فى مصر	٤٨٧٨
الوحدات المنسحبة من السودان	١٨٥١
المجموع	<u>٦٧٢٩</u>

(٤) تم تخصيص الأتى فى ميزانية عام ١٩٢٥/١٩٢٦ كوحدة مضافة :

كل الرتب	
سرية خيالة	١٥٥
٢ كتيبة مشاه (تجهيز ممتاز)	١٦٩٤
المجموع	<u>١٨٤٩</u>

(٥) كما خصصت الميزانية إعادة تسليح بطارية مدفعية بأربعة من مدافع هاوتز ٣.٧ بوصة بدلا من المدفعية الجبلية IOP.R المسلح بها الجيش المصرى فى ذلك الوقت . وهناك مدفعا هاوتز ٣.٧ بوصة قد صدرت التعليمات من لندن بأرسالها بالفعل . وكذلك أشتملت الميزانية على تشكيل ١١ فصيلة مدافع فيكرز اليه بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاه .

(٦) الحرس الملكى :

كل الرتب	
سرية خيالة	١٥٧
كتيبة مشاه	٦٢٩
المجموع	<u>٧٨٦</u>

ألا أن المشاه فى الحرس الملكى تمت زيادتها مؤخرا بمائتى جندي ، وكذلك تم تدعيمها بمدفعين فيكرز وكذلك بمدفعين هوتشكيس Hotchkiss ويضاف الى ذلك أن سلطات القصر كانت تفاوض فى ذلك الوقت لشراء ٦ مدافع آلية طراز لويس من الجيش البريطانى.

(٧) أدارات الجيش :

كل الرتب	
١٠٦	أدارة التجنيد
١١٧	أدارة التنظيم والمناطق
٦٦١	قسم الأشغال العسكرية
٢٢٤	أدارة الامداد والتموين
٢٠٧	أدارة الصيدانية
٥٥٤	القسم الطبى
٨٧	القسم البيطرى
٢٠٥٦	المجموع
غير مقاتلين	

(٨) والخلاصة أنه بتشكيل الوحدات الجديدة فإن المجموع النهائى لأفراد الجيش المصرى

سيصبح :

٨٥٧٨	[٢ سرورية خيالة
		٤ بطارية مدفعية
		٢ كتيبة مشاة (تسليح ممتاز)
		٩ كتائب مشاة (تسليح عادى)
٩٨٦		الحرس الملكى
٢٠٥٦		الادارات
١١٦٢٠		المجموع

ز - وقد أقترح اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى على المستر تشيمبرلن أنه من الأفضل أيقاف أى زيادة فعالة فى حجم وكفاءة تسليح الجيش المصرى ، وأن كان يرى أنه من الممكن فى تلك المرحلة منح الحرس الملكى - أرضاء للملك فؤاد - ٦ مدافع آلية إضافية ، وعدم تشجيع المصريين على الحصول على أكثر من ٢٢ مدفعا من نفس النوع ، والتى تمت الموافقة عليها بواقع مدفعين لكل كتية مشاة .

تعيين مندوب سامى بريطانى جديد فى مصر :

أ - كان تعين مندوب سامى بريطانى جديد خلفا " للورد اللنبى " فى ذلك الوقت مسألة تثير الكثير من التساؤلات .. هل كان التعين فى ذلك الوقت مجرد مصادفة أم أنه كان أمرا مخططا له بكثير من التعقل والمرونة والحذر البريطانى المعهود ؟ فالمندوب السامى اللورد اللنبى هو الذى وافق على بيع صفقة من الأسلحة الآلية بواقع ٢٢ مدفعا للحكومة المصرية ... وهذه الصفقة هى التى أثارت كل هذه المناقشات ، وبدا " اللنبى " وكأنه يدافع عن موقفه بقوله : "أننى فى اللحظة التى أرى فيها أن تطوير تسليح الجيش المصرى سوف يؤثر على المصالح البريطانية ، فأننى سوف أتدخل بوسائل مختلفة لمنع ذلك" ووضع اللورد " اللنبى " أنه من غير المرغوب فيه الاعتراض فى هذه المرحلة على تسليح الجيش المصرى بالمدفع الآلية .

ب - وقد أوضح المستر " تشمبرلين " أنه لا يمكن التراجع عما فعله " اللورد " اللنبى بالنسبة لصفقة المدافع الآلية ومدافع الهاوتزر فالمندوب السامى " اللورد اللنبى " لا يود التراجع عما سبق ووافق عليه للحكومة المصرية بالنسبة لصفقة الأسلحة . كما أن وزير الخارجية البريطانى " المستر تشمبرلين " أيضا لا يود أن يتراجع " اللورد اللنبى " عما سبق وسمح به للحكومة المصرية ... ولكن يبدو أن " تشمبرلين " تلمس حلا آخر للمسألة ، فهو لا يطلب من المندوب السامى اللورد " اللنبى " التراجع عن قراره تجاه الحكومة المصرية ، حفاظا على هيبة منصبه ، ولكنه يستطيع بتغيير شخص المندوب بأخر سحب الموافقة بهدوء دون إثارة أى مشكلات كبرى .

ج - وقد أصدرت وزارة الحرب البريطانية فى هذا الصدد قرارا يقضى بعدم اتخاذ أى إجراء للموافقة على بيع المدافع الآلية للحكومة المصرية فى الوقت الحاضر . وتبدو أهمية تغيير المندوب السامى فى مصر فى هذه المرحلة طبقا لكلمات " تشمبرلن " نفسه : " أقترحت الحكومة البريطانية سحب الموافقة الخاصة بمنح الحكومة المصرية ٢٢ مدفعا آليا ، وسوف نرسل رفضا قاطعا عندما يكون " اللبى " فى طريقه الى مغادرة المنطقة ... وبهذا نتلافى بقدر الامكان هذه المسألة الشائكة حتى يتولى " السير جورج لويد " منصبه الجديد كمندوب سامى فى مصر .

د - وتبلورت وجهات نظر وزير الخارجية البريطانى " تشمبرلن " فى أن " لويد " يمكنه أن يسيطر على الأمر بسهولة اكثر .. لانه من المتوقع أن يحاول كل من الملك فؤاد والحكومة المصرية التقرب الى المندوب السامى الجديد ، وهذا الموقف سيعطية فرصة لمعالجة المسألة فى ظروف أفضل مما يؤدى به الى الوصول الى نتائج افضل بالتالى مما هو متوقع من العمل المتسرع الحالى . واسترسل تشمبرلن موضحا بأنه حتى يرسل لويد تقاريره من مصر فإن طلب هذه المدافع الآلية لا يجاب عليه .. اننا لم نخسر شيئا لو اننا امرنا بنوم الطلب فى ملفاته حتى صدور تعليمات اخرى .

هـ - وعندما وصل " لويد " الى مصر ، سارع الى محاولة تفهم أبعاد المسألة الخاصة بتدعيم الجيش المصرى بالمدافع الآلية والمدفعية الثقيلة ، وبدأ مناورته بمقابلة مع رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٢٥ والتلميح له بأنه طالما ان دول العالم تناقش مسألة عدم التسليح ، فلا داعى لان تسير مصر فى الاتجاه المعارض . وفى نهاية هذه المقابلة أستخلص " لويد " وعدا من رئيس الوزراء بأنه لن تكون هناك أعتماادات لشراء أسلحة آلية فى ميزانية العام القادم . إلا أن " لويد " من ناحية أخرى وافق على رأى " سبنكس " الخاص بالسماح للجيش المصرى بالحصول على أربع مدافع هاوتزر كل سنة ولمدة أربع سنوات وبمعنى آخر أن يعاد تسليح بطاريات المدفعية الأربعة بواقع بطارية كل سنة . وذكر " لويد " : " ورغم أننى لا أوافق على أى تدعيم بالسلاح للقوات المصرية فأننى أعتقد - ويتفق معى فى الرأى قائد قوات الاحتلال

- أنه يجب تزويد مدفعية الجيش المصرى بهذه الهاوتزرزات ، على أنه يجب الاشراف الدقيق على ذخيرتها بواسطة مدير عام من الخدمات الخاصة ، وهى وظيفة يجب أن يحتلها أنجليزى ، والواقع أننى لا أود إعطاء المصريين فرصة قد تدفعهم الى الحصول على أسلحة من أى مكان آخر .

وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على مقترحات " لويدي " هذه وطلب من وزارة الحرب البريطانية تنفيذ المطلوب بالنسبة لتدعيم مدفعية الجيش المصرى بالهاوتزرز ٣.٧ بوصة .

أزمة الجيش المصرى (١٩٢٧) :

أ - ونتيجة لزيادة عدد الجيش المصرى لأنسحاب وحداته من السودان وما واكب ذلك من اتجاه مصر الى محاولة تدعيم قواتها المسلحة بالأسلحة المتطورة . وكانت وجهة النظر البريطانية هى أن الجيش المصرى أقل كما وتسليحا من قوات الاحتلال فى مصر .. إلا أنه مع ذلك الاتجاه المصرى الرامى الى زيادة حجم الجيش المصرى وتطوير تسليحه وتمصير قيادته ، فإن خطورة المواجهة بين القوتين ستكون أمرا بالغ الخطورة بالنسبة للقوات البريطانية المحتلة فى المستقبل القريب . ولكن المصريين مضوا فى سياستهم الوطنية نحو بناء جيش مصرى قوى يمكنه إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، أو على الأقل كى يكون عامل ضغط فى أى مفاوضات قادمة بين الدولتين .

ب - ومع الشهور الأولى من عام ١٩٢٧ بدأ المندوب السامى البريطانى فى التحقق من أن أمورا هامة تحدث فى مسألة الجيش المصرى ، وأن هذه الأمور تتطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ إجراءات سريعة ، وعلى حد قوله : " أن مكانتنا الأخذة فى التناقص منذ عام ١٩٢٢ أصبحت تسير بمعدل سريع ، مع مصاحبة ذلك بأقتراحات لزيادة ضخمة فى الجيش المصرى عددا وعدة ، وعلى الرغم من اشاراتى الواضحة بان حكومة جلالة الملك لم توافق على مثل هذه المقترحات فان الحكومة المصرية تسير فى طريقها ونحن فى خطر المواجهة بعد فترة بأمر واقع .

ج - وقد كانت الزيادة الحقيقية في الجيش المصري نتيجة لعملية اخلاء السودان . فقد كان الجيش المصري في عام ١٩١٤ تحت القيادة البريطانية ، وكان السردار مقيماً في السودان وكانت كل الرئاسة والقيادات وهيئات المصالح والادارات بريطانية ، اما في عام ١٩٢٧ ، فكان هناك فقط ٩ ضباط بريطانيين يخدمون في الجيش المصري واحدهم هو المفتش العام الذي من المفروض انه ممثل السردار ، ولكن الحكومة المصرية رفضت اعطائه لقباً اعلى من مفتش عام لـ اختصاصات تنفيذية .

د - واذا قارنا بين تسليح الجيش المصري في عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٦ لوجدنا ان التسليح في العام الاول كان عبارة عن ٦ مدافع ٢.٩٥ بوصة ٤ مدافع مكسيم ٤٥٠ ، وبنادق عيار ٣٠.٣ ، اما في عام ١٩٢٦ فقد تم تدعيم المدفعية والمشاة حتي اصبحتا تضمان ٢ مدفع ٣.٧٥ بوصة هاوتزر ، و ١٢ مدفع ٢.٩٥ بوصة و ٦ مدافع ١٠ جند ، ٤ مدافع فيكرز آلي وبنادق ٣٠.٣ ، اما الحرس الملكي فقد تم تسليحه بعدد ٦ مدافع هارتزر آلية ، ٢ مدفع آلي هوتشيكس ، ٦ مدافع لويس عدا البنادق .

هـ - واستخلص " لويد " من الملاحظات السابقة لزيادة الجيش المصري كما وتسليحا ، انه لا بد من اتخاذ موقف بريطاني صلب تجاه مخططات الحكومة المصرية الرامية الي اقامة الجيش المصري القوي مهما كانت النتائج ، لان هذه النتائج ستكون شيئاً قليلاً بما يمكن ان تجابهه بريطانيا في وقت لاحق لانه كلما مضى الوقت ، كلما زادت الصعوبات امام بريطانيا ، وان الحسم السريع هو افضل من الانتظار لفترة تالية .

و - كما اوضح " لويد " ان اي حكومة مصرية لم تفهم حقيقة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالنسبة للجيش المصري ، فالتصريح لم يضع تحديدا ولا قيود علي الوحدات العسكرية المصرية ، مما ادي الي تشجيع العمل علي تبعية هذه الوحدات للسيطرة الوطنية ومحاولة تدعيم الجيش المصري عددا وعدة . وأضاف " لويد " أن البرامج العسكرية التي وضعها وزراء الحربية المتتابعون تتعارض مع أثنتين من التحفظات . . فزيادة القوة الحربية المصرية تهدد المواصلات الامبراطورية وخصوصا بالنسبة لقناة السويس . كما أنها تعقد الدفاعات البريطانية عن مصر ضد العدوان الخارجي ، كما أن هذه الزيادة ستجعل دفاعنا عن

المصالح الأجنبية فى مصر أكثر صعوبة ، وأسترسل لويد موضحا أن بريطانيا بالإضافة الى ما سبق سوف تواجه بعض الاقتراحات القوية والمحاولات الذكية لأضعاف مكانه المفتش العام والضباط الأنجليز الذين يعملون معه ، وكذلك الذين يعملون فى مصلحة الحدود وخفر السواحل ، كما تواجه الأقسام التدريجى للجيش المصرى فى السياسية .

خطة المندوب السامى لحل الأزمة :

أ - حل المندوب السامى " لويد " الموقف بأن أمامه أما أن يختار أسلوبا من ثلاثة أساليب مطروحة للتعامل مع المصريين : أولا أن يترك الأمور تسير فى طريقها بأمل أن الاعتبارات المالية سوف تمنع الحكومة المصرية من السير بعيدا فى هذا المضمار ، وثانيا : أن يقوم بعرقلة هذه الاتجاهات باستخدام الضغط الشخصى وغير الرسمى . وثالثا : أن يقدم مطالب محددة للحكومة المصرية على شكل أنذار . وأوضح " لويد " أن السبيل الأول لا يمكن أن يكون فعالا ، لأن الحكومة المصرية قد صبح عزمها على إقامة الجيش المصرى القومى مهما كلفها الأمر ، أما السبيل الثانى فإن نتائجه غير مضمونة ، وهكذا لم يتبق من سبيل لحل الأزمة سوى السبيل الثالث . وأردف " لويد " أنه من الواضح أنه ليس لنا خيار سوى إرسال المطالب البريطانى الى الحكومة المصرية بدون تأخير وبشروط حاسمة وبصيغة ودية ، على أن ندعم مطالبنا بكل قوة ممكنة . وأستمر " لويد " فى توضيحه مؤكدا أنه إذا ما فعلنا ذلك فإن هذا التدعيم سوف يحقق كل الظروف الممكنة لحل الأزمة دون عنف وذلك بالمقارنة بما قد نضطر الى أن نفعله فى وقت لاحق .

وقد ذكر " لويد " خطته على الحل الشامل وهى تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء .. بمعنى المحافظة على الوضع البريطانى ومكانة المفتش العام فى مصر مع أعطاء الجيش المصرى بعض المطالب التى يسعى إلى الحصول عليها .

وقد وافق وزير الخارجية البريطانى " المستر تشمبرلن " على آراء لويد السابقة ، مع التأكيد على أن أى سياسة يتم اختيارها بالنسبة للعلاقة مع الحكومة المصرية ، يجب أن تكون معتدلة وبناءة طبقا لما تسمح به الظروف .

ب - ويبدو أن " لويد " كان يحاول في هذه المرحلة وضع حل شامل للأزمة ، لأنه في ٩ مارس ١٩٢٧ أوضح أن مخططاته لا ترمى فقط الى منع الارتباك القائم في السياسة البريطانية تجاه زيادة الجيش المصرى عددا وعدة ، بل أيضا لتقديم أسس تسوية نهائية ، عندما تكون هذه التسوية محتملة الوقوع .

ج - ورغم رفض " لويد " بيع بريطانيا ٢٢ مدفع آلى (رشاش) الى الحكومة المصرية إلا أنه لاعتبارات كثيرة عاد وأقنع بوجهة نظر " تشمبرلن " بخصوص بيع المدافع الآلية الى الجيش المصرى فى مقابل تنفيذ المطالب البريطانية ، وأن كان قد وضع بعض الإجراءات الوقائية لتنفيذ هذه العملية . فهذه الأسلحة يمكن تقديمها فقط للجيش المصرى فى مقابل تعيين ٤ ضباط بريطانيين كخبراء ، وأن الحكومة المصرية ستجد نفسها مضطرة الى قبول هذه الخبرة . وأضاف " لويد " أن المفتش العام بحصوله على السلطات الفعالة سيشعر بالثقة ويستطيع بذلك أن يسيطر على استخدام هذه المدافع الآلية ، والتقليل من خطورة استخدامها .

د - وقد وافق " الجنرال هوكنج " قائد قوات الاحتلال على تدعيم الجيش المصرى بهذه المدافع الآلية ، بشرط أن توافق الحكومة المصرية على الترتيبات السابقة كأجراء وقائى بالنسبة لأمن قوات الاحتلال فى مصر . وأتفق أيضا كل من لويد والمفتش العام وكذلك قائد قوات الاحتلال فى أن الطريق المؤكد لأبعاد الجيش المصرى عن السياسة فى تلك المرحلة من التطور هو تحقيق السيطرة البريطانية على الترقيات والتعيينات والأوسمة .

هـ - وقد أكد لويد أن بريطانيا تتعامل مع حكومة رفضت السماح بشرعية التحفظات الأربعة ، وأنه يمكن التعامل مع حكومة مصرية تتمسك بالموافقة على التحفظات . وفى ٢٢ مارس ١٩٢٧ أقترح لويد كعملية تكتيكية الاتصال بالحكومة المصرية ووضح أنه من أجل التوصل الى تسوية مؤقتة فإنه على استعداد للموافقة على أقترحات معينة فى صالح مصر على أن تقوم مصر بالمقابل بمراعاة مصالح بريطانيا . وإذا لم توافق الحكومة المصرية على هذه المقترحات فلا بد أن يكون واضحا أنه ليس أمامنا خيار ، بل اعتبار الجيش المصرى كعدو

محتمل لنا ، وفى هذه الحالة سوف نضطر الى اتخاذ إجراءات وقائية بدون تأخير لحماية حقوقنا ومصالحنا .

و - وقد وضع " لويد " لحكومته أستيائه بالنسبة لعلاقاته مع رئيس الوزراء المصرى ثروت ، كما أبرز " لويد " قلقه وخوفه من أن يصدر البرلمان المصرى فى هذه الفترة قرارات خاصة بالجيش المصرى يضع بها بريطانيا أمام الأمر الواقع .. وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يجعل اتصالاته مع الحكومة المصرية أكثر صعوبة وسلم بأن أمله الوحيد يتركز فى محاولة اقناع رئيس الوزراء بالعمل دون أن يستسلم للضغوط من جانب الوفد والبرلمان وكما طلب لويد من تشمبرلين أن يمنحه السلطة فى اتخاذ أية إجراءات ضرورية فى حالة فشله فى إعاقه البرلمان المصرى عن اتخاذ قرارات ضد بريطانيا . وقد وافق تشمبرلين على مقترحات لويد السابقة ، كما أكد على " لويد " بأن لا يصور للمستولين المصريين بأن المدافع الآلية هى مرتقبة للوصول الى مصر .

اتصالات لويد لحل الأزمة :

أ - فى أوائل مايو ١٩٢٧ ، بدأ " لويد " اتصالاته الكثيفة مع المسئولين المصريين لأجهاض تلك الثورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصرى القومى . فبدأ فى أوائل مايو ١٩٢٧ بمقابلة مع الملك فؤاد وتطرق الحديث بينهما عن أزمة الجيش المصرى ، وقد أمتدح الملك التدخل البريطانى فى شئون جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة متعقلة بل أنها متأخرة أيضا . وأعتبر " لويد " أن آراء الملك معقولة ومعتدلة . ثم سعى المندوب السامى "لويد" في تعميق الهوة بين الملك وحزب الوفد بأشارته الى أن من أهداف الوفد الأطاحة بالأسرة المالكة . وفى النهاية أستخلص " لويد " من الملك وعدا بأن يبذل جلالته كل مساعيه لضمان الموافقة على المطالب البريطانية ، كما أوضح بأن ثروت باشا سوف يسعى للموافقة عليها ولكنه شكك فى موقف سعد زغلول باشا .

ب - واستمر لويد فى اتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين ، فقابل ثروت باشا يوم ١٠ مايو ثم قابله مرة أخرى يوم ١٢ مايو ١٩٢٧م وعرض عليه خطة للتعاون الودى فى الأمور

الحربية بتعليمات من الحكومة البريطانية إلا أن ثروت باشا أوضح بأن المطالب البريطانية غير معقولة . كما تساعل ثروت عما إذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الأنجليز في الجيش المصرى على شكل بعثة عسكرية فأجاب " لويد " بأن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشككية لمساعدته أمام البرلمان وأمام الرأى العام المصرى ، ولكن مع ضمان السلطات والأختصاصات الضرورية للمفتش العام .

ج - مذكرة ثروت باشا :

تطورت الأمور بسرعة ، ففي ٢٤ مايو ١٩٢٧ وقعت أحداث خطيرة بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، فقد وجه ثروت باشا بصفته الشخصية مذكرة الى " اللورد لويد " يرفض فيها أى حق قانونى للحكومة البريطانية فى التدخل فى شئون الجيش المصرى . وقد أحتوت مذكرة ثروت باشا على نقاط هامة تتمسك فيها الحكومة المصرية رسميا بالأتى :

(١) أن الجيش المصرى لا يدخل ضمن أى من التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ١٩٢٢ ، وأن لمصر مطلق الحرية بالتالى للعمل فى هذا القطاع .

(٢) أن توصيات لجنة الضباط خاضعة لموافقة وزير الحربية .

(٣) ضرورة تعيين رئيس لهيئة أركان حرب الجيش المصرى .

د - المذكرة البريطانية الى الحكومة :

وفى ٣٠ مايو ١٩٢٧ تم تسليم مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بعد تنقيحها وتعديلها عدة مرات طبقا للمراسلات المتبادلة بين " لويد " و " تشمبرلن " . وقد طلبت الحكومة البريطانية طبقا لنص المذكرة تحقيق الأتى :

(١) وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى من ممارسة الأختصاصات التى سبق أن فوضها له " هدلستون " فى يناير ١٩٢٥ ، إذا هى لم تلغ قط ، وأنه لهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة الفريق وراتبه ومخصصاته وأنه يوقع معه عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبصفة فورية .

(٢) إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر ، فيجب على وزير الحربية أن لا يتأخر عن

أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات والأوسمة ، والأمور الخاصة بالضبط والربط وحسن الانتظام العسكرى بصفة عامة .

(٣) أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه .

(٤) يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الأدماج الذى تقرأخيرا) تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه . ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى أبريل ١٩٢٥ .

(٥) أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو موظفون بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل إذا ما أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيدي بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

(٦) فيما يتعلق بالأختصاص القضائى ، تظل الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلية فى أختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها .
وأنتهت المذكرة البريطانية بالتأكيد على أن هذه المطالب هى الحد الأدنى الممكن لبريطانيا أن ترضى به ، كما أضافت أن الحكومة البريطانية تأمل فى أن ترسل لها الحكومة المصرية مقترحاتها من أجل تنسيق التعاون فى خطة الدفاع عن مصر .

هـ - الرد المصرى على المذكرة تالبريطانية :

فى يوم ٢ يونيو ١٩٢٧ جاء الرد المصرى على المذكرة البريطانية وهو لا يقبل من المطالب البريطانية سوى المطلب الخاص بموافقة وزير الحربية على أراء لجنة الضباط ، وقد سيطر على الرد المصرى الشكل أكثر من المضمون ، فهو لم يوافق على باقى المطالب البريطانية ولكنه لم يرفضها تماما .

و - تراجع الحكومة المصرية ومجلس النواب وانتهاء الأزمة :

(١) وفى ١٢ يونيه ١٩٢٧ أبرق اللورد لويد الى وزارته موضحاً أنه بعد جلسة طويلة وعاصفة لمجلس الوزراء فإن ثروت باشا أعد مذكرة وافق عليها سعد زغلول لتسوية أزمة الجيش .

وكانت خلاصة هذه المذكرة تتلخص فى أن الحكومة المصرية قد قررت المحافظة على أختصاصات السردار دون مساس ، كما تم تفويضها للمفتش العام . كما أنه بالنسبة لمنصب نائب المفتش العام ، فإن الحكومة المصرية مقتنعة تماما بالحاجة الى هذه الوظيفة ، التى يجب أن يعين فيها ضابط بريطانى فورا . أما بالنسبة لتوصيات لجنة الضباط فأنها ترفع فى الحالات الاستثنائية جداً من وزير الحربية الى ملك مصر كما كان الحال قائماً . كما أن الحكومة المصرية سوف تبدى اهتماما سريعا بالنسبة للأمور المدنية والقضائية التى تتكفل بها مصلحة الحدود وكذلك الأمور التى تؤثر فى الدفاع عن البلد ، وأية موضوعات أخرى هامة . كما أضافت المذكرة المصرية أن المفتش العام سيمنح رتبة الفريق وراتبه فى غضون أسبوع من ترشيح أسمه ، وأن المنصب الثانى فى مصلحة الحدود سوف يحتله ضابط بريطانى وهو مساعد مدير خفر السواحل عند أدماج المصلحتين .

(٢) وهكذا وافقت الحكومة المصرية على كل المطالب البريطانية الحيوية وأنهت أزمة الجيش بسرعة فائقة لصالح الحكومة البريطانية تماما ، ووافقت ايضا على إجراء المفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق بين الحكومتين لتنسيق التعاون بين الجيشين المصرى والبريطانى للدفاع عن مصر وطبقا لما سبق أن طلبته الحكومة البريطانية . وهكذا أنتهت أزمة كبرى خاصة ببناء الجيش المصرى الوطنى القوى ، كادت تؤدى الى مواجهة شاملة بين مصر وبريطانيا .. أنتهت هذه الأزمة لصالح بريطانيا لتقاعس السياسين المصريين عن التمسك بالوطنية التى كانت نبراسا لمصر أثناء تاريخها الطويل.

القسم الثالث

الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية

من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦

القسم الثالث

الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية

من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦

تمهيد :

أ - جاءت أزمة الجيش في مايو - يونيو ١٩٢٧ بين سلطات الاحتلال والحكومة المصرية، خاتمة لكل المحاولات التي قامت بها الزعامات المصرية الحاكمة منذ قيام الحكم الدستوري في أوائل عام ١٩٢٤ للوقف التدهور المستمر في الجيش المصري - وخصوصاً بعد التطورات التي لحقته في أعقاب عودته من السودان ومحاولة إصلاحه ورفع كفاءته العسكرية .. ولما كان كل إستقلال لا يرتكز علي جيش يحميه هو إستقلال مهدد، كما أن كل وجود سياسي لا يستند إلي قوة عسكرية هو وجود عدم، فإن الجيش المصري في ذلك الحين بما كان عليه من الضعف وتأخر، كان تعبيراً بليغاً عن أزمة الإستقلال الذي حصلت عليه مصر بتصريح ٢٨ فبراير .

ب - ولقد ترتبت علي أزمة الجيش النتيجتان الآتيتان :

(١) تجميد أوضاع الجيش المصري بعد أن أوضحت السلطات البريطانية بلا مواربة أنها تعتبر تقوية الجيش المصري خطراً محتملاً علي قيامها بمسؤولياتها في الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية وحماية مصر من أى إعتداء أجنبي، حسب تصريح ٢٨ فبراير .

(٢) ما وعته القيادات السياسية من دروس الأزمة، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصري هو أمر يتلو ولا يتقدم تحسين وضع مصر السياسي، وقد كان المغزى الصريح لذلك هو التخلي عن فكرة المتطرفين في الإستعانة بالجيش في تدعيم الإستقلال الذي حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير .

الجيش في مفاوضات ثروت - تشمبرلن :

أ - علي أثر إنتهاء أزمة الجيش في يونيو ١٩٢٧ وقبل مرور شهر واحد كان عبد الخالق ثروت باشا ينتهز فرصة زيارة الملك فؤاد لإنجلترا في يوليو ١٩٢٧ ليطلق باب المفاوضات مع إنجلترا .

ففي أول لقاء لثروت باشا مع تشمبرلن أعرب له عن رغبته في الارتباط مع بريطانيا بأوثق العلاقات وأن اليوم الذي أصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو في نظري بعيداً

ب - ثم إستدل ثروت باشا علي أن مصر سعت بإخلاص إلي تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين بموقفها من أزمة الجيش وأفاض في إيضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسؤولين بصدد الخلافات التي وقعت في هذه المسألة وغيرها من المسائل وبيان ما كان للجهود التي بذلها كل في دائرته من الأهمية للوصول إلي تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر علي حسن العلاقات بين البلدين ج - وكان ثروت باشا يري أن الأزمة بين مصر وبريطانيا في جوهرها هي أزمة ثقة ، أما الهدف الذي كان يسعى إليه طوال المفاوضات - فهو الوصول بمصر إلي وضع سياسي لم يكن يبعد في الحقيقة عن وضع المستعمرات الحرة (الدومنيون) في الكومنولث البريطاني .

أما السير "أوستن تشمبرلن" فقد كان يفهم الأزمة علي أنها أزمة مصالح . وأن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها وأن كل حكومة إنجليزية أياً كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك .

د - وفي هذا الإطار دارت أشد المفاوضات تعسفاً من الجانب الإنجليزي وأشدّها تخاذلاً من الجانب المصري بخصوص الجيش المصري . وقد إرتبط الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يرتكز عليهما الإستقلال وهما : إنهاء الإحتلال العسكري البريطاني لمصر وجلاء القوات البريطانية عنها ومسئولية الدفاع عن مصر في حالة بقاء قوات بريطانية في مصر، وهل تكون هذه المسئولية ملقاة عاتق هذه القوات أم تكون علي عاتق الجيش المصري وحده .

ولم يتجاوز البحث في المفاوضات المصرية البريطانية هاتين النقطتين في المفاوضات التي إنتهت بتصريح ٢٨ فبراير وكذا في المفاوضات التي تمت في عهد حكومة سعد باشا زغلول . ولكن في مفاوضات ١٩٢٧ - ١٩٢٦ تناولت المباحثات أيضاً الجيش المصري كمؤسسة من ناحية حجمه وتدريبه وتعليمه وتزويده بالموّن والذخائر .

هـ - وقد عالج ثروت باشا مسألة إنهاء الإحتلال البريطاني وجلاء القوات البريطانية عن مصر في إقتراح هو :

أن ترخص الحكومة المصرية لبريطانيا بأن تبقي قوة عسكرية في الأراضي المصرية ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقاً صفة الإحتلال ولا تخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة علي أن تستقر هذه القوة بعد إنقضاء مدة معينة من تاريخ العمل بالمعاهدة في أي مكان من منطقة القناة .

و - أما بالنسبة لمسألة مسؤولية الدفاع عن مصر، فقد تجاهلها عبد الخالق ثروت باشا. فقد إقترح أن يكون الغرض من بقاء هذه القوة البريطانية هو تسهيل وتحقيق قيام بريطانيا بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية. وبذلك سلم بأن مسؤولية الدفاع عن مصر منوطة بالقوات البريطانية إلى حين يتم الإتفاق علي أن يعهد بهذه المهمة إلى الجيش المصري.

ز - ولم يلبث ثروت باشا أن إنتقل في المفاوضات إلى معالجة مسألة الجيش المصري كأداة حربية، فأقترح أن تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الإنجليزي وإذا رأت الحكومة ضرورة إستخدام ضباط أوروبيين من الأجانب فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين. وقد برز هذا التعهد من جانب الحكومة المصرية بأنه " لأجل تحقيق المعاونة بين الجيش المصري والبريطاني نظراً لأن الجيش الإنجليزي كان عليه بحكم المحالفة أن يتقدم لنجدة مصر بصفة محارب إذا أصبحت في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصلحة من مصالحها.

ح - ولم يتوان الجانب البريطاني في المباحثات عن التقدم لملء الفراغ الذي خلفه ثروت باشا بمشروعه وفرض سيطرته علي الجيش المصري علي النحو التالي :

(١) أضاف في المشروع البريطاني فرضاً آخر لوجود القوات البريطانية في مصر إلى جانب حماية طرق المواصلات الإمبراطورية وهو " تسهيل التعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقدتين ". ولهذا السبب أطلق المشروع البريطاني العدد الذي يمكن لبريطانيا أن تضعه في مصر من قواتها .

(٢) إشتراط المشروع البريطاني لتحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقاً فعلياً أن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني . كما أوجبت علي الحكومة المصرية في حالة ما إذا رأت ضرورة إستخدام ضباط أومدرين من الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين . وكان المشروع المصري قد جعل ذلك أمراً إختيارياً للحكومة المصرية .

حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني . كما أوجب علي الحكومة المصرية في حالة ما إذا رأت ضرورة إستخدام ضباط أو مدرين من الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين . وكان المشروع المصري قد جعل ذلك أمراً إختيارياً للحكومة المصرية .

(٣) إشتراط المشروع البريطاني ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصري في حالة السلم ١٢,٢٥٠ رجلاً .

(٤) إشتراط المشروع البريطاني ألا تدرب الحكومة المصرية رجالها في بلد أجنبي عدا بريطانيا . وأن يتم التدريب العسكري علي يد فنيين وعسكريين تضعهم الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية .

(٥) إشتراط المشروع البريطاني أن تورد الحكومة البريطانية إلي الحكومة المصرية بالثمن الأساسي ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يصنع في مصر . وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أي مصدر آخر .

(٦) إشتراط المشروع البريطاني أن تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراضي عرضها عشرون كيلو متر علي كل من جانبي قناة السويس . ومنع الطائرات المصرية من التحليق فوق القناة إلي الجانب الآسيوي .

(٧) إشتراط المشروع البريطاني إستمرار وقوع الجيش المصري تحت سيطرة المفتش العام علي نفس الأسس التي إنتهت إليها أزمة الجيش . أو علي حد تعبير النص الإنجليزي « طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثلي حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ مايو و٢ و١٣ و١٤ يونيو ١٩٢٧ علي التوالي » . كما إشتراط أن يكون ذلك طوال السنوات الخمس التي حددتها المادة الخامسة من المشروع البريطاني لتنتقل بعدها القوات البريطانية المنتشرة في مصر إلي مكان محدد تستقر فيه بإتفاق الحكومتين المصرية والبريطانية . ومعني ذلك أن السياسة البريطانية قد نسقت أنه في الوقت الذي تكون فيه القوات البريطانية معسكرة في جميع أنحاء البلاد يكون الجيش المصري أيضاً خاضعاً لسيطرة المفتش العام البريطاني . وكانت الحجة البريطانية في ذلك هي تحقيق الإتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها .

ط - كان هذا هو فحوي المشروع البريطاني للسيطرة علي الجيش المصري الذي قدم لعبد الخالق ثروت باشا ، وعندما أبدى ثروت باشا ملاحظاته علي تلك النصوص أجري الجانب البريطاني تعديلات وإضافات عليها بقصد إرضائه حسب قوله ، وكانت المحصلة النهائية لهذه التعديلات كما وردت في المشروع النهائي علي النحو التالي :

(١) نزلت السياسة البريطانية عن الغرض الذي كانت قد أضافته لوجود القوات البريطانية بمصر وهو الخاص بتسهيل التعاون بين قوات البلدين وأضيفت العبارة الضعيفة والصورية التي تحدد أجل بقاء القوات البريطانية في مصر بأنه « ريثما يحين الوقت لعقد إتفاق يعهد بموجبه صاحب الجلالة البريطانية لصاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية (حماية طرق المواصلات البريطانية) » .

(٢) نزل الجانب البريطاني عن إشتراط ألا يتجاوز عدد الجيش المصري في زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلاً .

(٣) تعديل النص الخاص بتوريد الأسلحة حيث ترك للحكومة المصرية الخيار في الإستيراد خارج الحكومة البريطانية علي أن يكون من بريطانيا .
(٤) رفعت الحكومة البريطانية الحظر الذي وضعت في مشروعها علي تحليق الطائرات المصرية فوق القناة (عشرين كيلو متر علي كل من جانبيها) وقصرته علي طيران الدول الأخرى.

ي - وقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد أسفرت دراسة مصطفى النحاس باشا للمشروع النهائي عن أنه لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع إستقلال البلاد وسيادتها ، وفوق ذلك وجدت الحكومة المصرية أن المشروع يجعل الإحتلال البريطاني شرعياً . فقام ثروت باشا بإبلاغ "اللورد لويد" بذلك يوم ٤ مارس ١٩٢٨ ، وانتهت بذلك مباحثات ثروت - تشمبرلن .

الجيش المصري في مفاوضات محمد محمود - هندرسون (١٩٢٩):

أ - ظهر واضحاً أن الخلاف حول الجيش المصري كان عاملاً رئيسياً في تحطيم المباحثات البريطانية - المصرية . ولما كانت بريطانيا لا تريد التخلي عن مركزها في مصر بأية حال ، فلم تقبل بتسليم هذه القوة إلي الأيدي الوطنية حتي لا تتخذها هذه سلاحاً ضدها .
ب - وعندما تولت حكومة العمال في بريطانيا الحكم بدأت مفاوضات محمد محمود - هندرسون في ظل رغبة مخلصه منهما في تسوية القضية المصرية التي عجز عن حلها المحافظون . وقد إنعكس ذلك علي قضية الجيش المصري في المفاوضات البريطانية - المصرية . ففيما يختص بالوجود العسكري البريطاني في مصر وهو الوثيق الصلة بالجيش المصري ، وبمقتضي المشروع البريطاني نفسه لم يعد للقوات البريطانية أن تبقى منتشرة في جميع أنحاء القطر بل نصت المادة الثامنة علي أن تقيم القوات شرقي التل الكبير . وقد طلب محمد محمود باشا تحديد موقع القوات البريطانية بخط الطول ٢٢ ، وهو يقع أبعد إلي جانب الشرق من التل الكبير . فأجيب إلي طلبه، وتعديلت المادة التاسعة علي هذا الأساس .

ج - أما بالنسبة للغرض من وجود القوات البريطانية في تلك المنطقة فقد حددها المشروع البريطاني بأنه " لتسهيل وتحقيق « قيام بريطانيا بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية » . وقد طلب محمد محمود باشا تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود « بالحماية هو قناة السويس وحدها ، بإعتبارها طريقاً أساسياً للمواصلات البريطانية وذلك " لدفع الزعم الذي يقول به بعض المعتمدين البريطانيين ، من مدعي أن جميعها طريق أساسي للمواصلات البريطانية وبذلك تنفي أن يكون للقوات البريطانية

في منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر
وقد قبل الجانب البريطاني هذا الطلب .

د - أما بالنسبة للقوات المصرية فقد نصت المادة السابعة من المشروع البريطاني على أنه " نظراً إلى احتمال التعاون الفعال بين الجيش البريطاني والمصري ، ويتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة الإستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، فإن هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط " . كما نصت المذكرة البريطانية عن الجيش على إنهاء الترتيبات القائمة التي بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه إختصاصات معينة وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية وأن تستبدل بذلك بعثة عسكرية " بفرض المشورة " ولكن المشروع البريطاني بني تعيين هذه البعثة العسكرية على " إدراك الحكومة المصرية لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى في الوقت الطواريء " . وقد طلب محمد محمود باشا تغيير هذا التعديل ليصبح : " نظراً لإستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيشين المصري والبريطاني " وذلك حتي يكون إيفاد البعثة تطوعاً وإختيارياً من الجانب المصري لإعتبارات التدريب الوقتية ولا يكون إكراهاً له . وقد قبلت الحكومة البريطانية إجراء هذا التعديل .

هـ - أما بالنسبة لتدريب القوات المصرية في الخارج فقد نصت المذكرة البريطانية على أن ترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من هذه القوات إلى بريطانيا وحدها . ولم يعترض محمد محمود باشا على ذلك . وبخصوص تسليح الجيش فقد نصت المذكرة نفسها على أن يتم توريد الأسلحة والمهمات التي يحتاجها الجيش المصري من الحكومة البريطانية كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

و - وقد تناول محمد محمود باشا في مفاوضاته مسألة السودان وطلب عودة القوات المصرية إلى السودان عند تنفيذ المعاهدة وقد وافقت الحكومة البريطانية أن يكون ذلك إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تم التفاوض بها في المقترحات . وكان الإتفاق كذلك على أن تسحب القوات البريطانية من القاهرة عند إتمام بناء الثكنات في الموقع الذي ستنقل إليه القوات البريطانية .

الجيش المصري في مفاوضات النحاس - هندرسون (١٩٣٠) :

أ - عندما تولي مصطفى النحاس باشا الوزارة في أول يناير ١٩٣٠ عادت الحياة النيابية وقرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض برئاسة النحاس باشا وعضوية كل من

واصف غالي باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندي . وتم أول إجتماع يوم ٣١ مارس ١٩٣٠ .

وقد ضمن مصطفى النحاس باشا مشروعه الأول الذي قدمه يوم ٢ إبريل سنة ١٩٣٠ نصاً يحدد مدة بقاء القوة العسكرية البريطانية علي القناة بإسم المحالفة بأنه "إلي أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أي إعتداء علي قناة السويس حتي يصل مدد الحليف " . ولم يعترض الجانب البريطاني علي المنطق الذي أملي هذا النص وإنما أخذ يصوغه علي الشكل الذي يجعل الحكم علي مقدرة الجيش المصري علي دفع العدوان في يد إنجلترا ذاتها .

ب - وقد حدث خلافاً كبيراً كاد يقضي علي المفاوضات حول من الذي يقول أن الجيش المصري أصبح قادراً علي صد الهجمة الأولى علي قناة السويس ... بريطانيا أم مصر . وعند هذا الحد الذي هدد المفاوضات بسبب النقطة العسكرية ، رأي النحاس الإتصال بزملائه في مصر للإستشارة وعندما إستؤنفت المفاوضات قدم الوفد يوم ٥ مايو ١٩٣٠ مشروعه الثاني وقد أصر علي حذف العبارة المذكورة وعلي الإلتجاء إلي عصبة الأمم حسب ما نصت عليه المعاهدة من أنه عند حدوث أي خلاف فإن الأطراف ترجع إلي عصبة الأمم . وقد قدم النحاس حلاً وسطاً يزيل الإعتراضات البريطانية فقد نص علي أنه إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين علي ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن القوات المصرية أصبحت في حالة تستطيع فيها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة علي القناة وسلامتها التامة ، فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية علي عصبة الأمم .

ج - علي أنه لما كانت المادة الرابعة عشرة من المشروع قد حددت المدة التي يحق لمصر فيها الإلتجاء إلي عصبة الأمم ، بأنها بعد إنقضاء مدة عشرين سنة ، فقد تضمن نص المادة التاسعة أن جواز العرض علي عصبة الأمم عند قيام خلاف بين الطرفين هو « عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة . وقد قبل الجانب البريطاني هذا النص وكانت هذه الصيغة هي التي تضمنها المشروع النهائي للمعاهدة التي تم الإتفاق عليه ليلة ٨/٧ مايو ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان .

د - وقد أصر مصطفى النحاس باشا كذلك علي حذف ما ورد في مقترحات محمد محمود - هندرسون من أن القناة هي فقط طريق ضروري للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية المختلفة . وقد أثار هذا الحذف إعتراض الجانب البريطاني الشديد .

فقد أصر مصطفى النحاس باشا علي أن مسئولية الدفاع عن القناة تقع علي عاتق الجيش المصري في هذا الدفاع . وقد كان هذا الرأي محل مناقشات محتدمة أثارها

الجانب البريطاني . وأخيراً تم الإتفاق علي صيغة تضمنها المشروع النهائي ، وتنص علي أن الغرض من وجود القوات البريطانية هو لضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية... ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الإحتلال مطلقاً ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

هـ - وقد أصر النحاس باشا كذلك علي مرابطة الجيش المصري علي القناة ، وتحديد مكان القوة العسكرية البريطانية بموقع واحد فقط علي القناة . وبالنسبة للنقطة الأولى وهي مرتبة علي الإعتراف بالجيش المصري بمسئولية الدفاع عن القناة فقد قبلها المستر هندرسون دون جدل كثير .

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي حصر مكان القوة البريطانية في موقع واحد ، فقد تمكن النحاس باشا من تركيز القوة البريطانية في نقطة واحدة علي القناة وليس علي طول القناة .

و - كذلك أصر النحاس باشا في المذكرة المصرية علي تحرير الجيش المصري من السيطرة البريطانية . وحق مصر في الإستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية بمحض إرادتها كما أضاف جزءاً خاصاً بأن الحكومة المصرية لها الحق في الإنتفاع بمشورة البعثة العسكرية البريطانية للمدة التي تراها الحكومة المصرية وحذف العبارة الخاصة بقصر إرسال البعثات المصرية علي إنجلترا وحدها .

ز - وقد أراد النحاس باشا تعديل المادة الخاصة بالأسلحة والمعدات في مقترحات عام ١٩٢٩ ، والتي تتصل بضرورة تماثل الأسلحة والمعدات في كل من القوات البريطانية والمصرية . فقد قبل الوفد مبدأ تماثل الأسلحة ولكنه لم يوافق علي ضرورة تماثل المعدات . كذلك قبل من مقترحات ١٩٢٩ تعهد الحكومة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد الأسلحة من بريطانيا كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

ح - وأصر النحاس في مشروعه علي عودة الجيش المصري إلي السودان وكانت هذه العودة تدخل في إطار خطة النحاس لحل مسألة السودان وتقوم علي الإشتراك الفعلي في الإدارة مع بريطانيا إلي أن توضع إتفاقات جديدة . وقد فسر النحاس ما يعنيه بخصوص الإدارة المشتركة ، فذكر أنه يجب أن يكون لمصر وكيل مصري لحاكم السودان وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والإنجليز علي السواء . إلا أن الجانب البريطاني أبدى معارضة راسخة في هذه النقطة فقد كانت خطة بريطانيا في ذلك الحين ، تقوم على حل قضية مصر علي حساب قضية وادي النيل . وهكذا تحطمت مفاوضات النحاس - هندرسون بسبب مسألة السودان .

ط - يتضح من ذلك كله أن مصطفى النحاس قد أفلح في زحزحة حكومة العمال لحد بعيد عما عرضته في مفاوضات محمد محمود - هندرسون . ومع ذلك فإن الوفد نفسه قد

تراجع في هذه المفاوضات عن موقفه عام ١٩٢٤ بقبول الترخيص لبريطانيا بوضع قوة عسكرية بريطانية في منطقة القناة .

حالة الجيش المصري في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ :

- أ - شهدت الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ أعنف حكم رجعي مر بالبلاد وإنشغلت القوة الوطنية بالمعركة ضد القصر عن المعركة الأساسية ضد الإحتلال فيما يشبه الحرب الأهلية . ففي بداية عهد إسماعيل صدقي باشا نلاحظ أن الإهتمام بالجيش المصري وتقويته كان فاتراً من قبل الحكومة . ولكن هذا الإهتمام إشتد في عهد عبد الفتاح يحيي باشا الذي خلف صدقي باشا في سبتمبر ١٩٣٢ أي بعد أن إنتقل الحكم بصفة مباشرة إلي يد القصر . وهذا الإهتمام من جانب القصر بتقوية الجيش يبدو منطقياً . ذلك أن تقوية الجيش في ظل حكم أوتوقراطي يجعله أداة في يد الحاكم الأوتوقراطي يزيد به سيطرته وهيمنته علي البلاد وعلي القومي الوطنية فيها .
- ب - في ذلك الحين كان عدد الجيش المصري يتناقص شيئاً فشيئاً فقد كان هذا العدد يبلغ ١٣٣٧٧ في سنة ١٩٣٠ ، فتناقص حيث نزل في سنة ١٩٣١ إلي ١٢٢٩٢ ، ثم إلي ١٢٢٦٢ في سنة ١٩٣٢ ثم إلي ١٢٢٠٦ في سنة ١٩٣٣ . وكانت ميزانية الجيش المصري في تناقص مستمر . وقد ذكر تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب المصري سنة ١٩٣٠ ، إن مجموع الإعتمادات المطلوبة لوزارة الحربية والبحرية يبلغ ١٠٩٨٣.١٩٥ جنيهاً بتخفيض إجمالي قدره ٨٩.٣٥٠ جنيهاً عن سنة ١٩٢٩^(٢) . ولقد تناقص هذا المبلغ أيضاً في ميزانية ٩١٣٢ - ١٩٣٣ . ومع ذلك فلم تكن هذه الميزانية تصرف كلها علي الجيش . إذ لم يكن يخصه منها سوى ٧٥٠ ألف جنيه فقط ، بينما كان مثل هذا المبلغ يخصص لقوة الدفاع السودانية ، والباقي يصرف علي مصلحة الحدود . وبذلك نري أن الميزانية لا تعبر بحال من الأحوال عن حالة الجيش المصري .
- ج - لذلك فلا يمكن إعتبار الجيش المصري في ذلك الوقت جيشاً حديثاً أو مجرد جيش قادر علي الدفاع ، وكان حجمه أقل من فرقة واحدة بالإضافة إلي أنه لم يكن فيه مدفع متيروليوز (مدفع ماكينة) واحد في الوقت الذي كانت هذه المدافع لا يستغني عنها في جيوش العالم . وكذلك فإن المدفعية كادت تكون معدومة في الجيش المصري ، إذ لم يكن لديه سوى أربع بطاريات « هاوتزر » تتكون من أربعة مدافع منها بطاريتان حديثتان

وواحدة قديمة ولا تصلح للاستخدام . وأما الدبابات والسيارات المصفحة ، ومدافع الميدان ، ومدافع القلاع والقنابل اليدوية والمدافع الرشاشة والمدافع المضادة للطائرات ، فلم يكن لها أثر في الجيش المصري في ذلك الحين .

د - وكانت الروح العسكرية في الشعب المصري قد وصلت إلي الحضيض بسبب المهام الصورية للجيش وتجرده من الظروف التي تدفع المواطن إلي الإنخراط فيه في ظل قانون القرعة الذي كان قائماً في ذلك الوقت والذي كان يقضي بأن يظل الجندي في الخدمة العسكرية خمس سنوات متتالية ، من سن تبدأ من الثامنة عشرة وحتى الثالثة والعشرون لا يقضيها الجندي في ميدان القتال وإنما يقضيها في منازل الضباط . الأمر الذي جعل الرأي العام المصري يطالب باستمرار بتخفيض هذه المدة .

ولكل هذه الأسباب كان عدد المتخلفين عن التجنيد يتزايد باستمرار حتي بلغ ٨٢٤٠٨ متخلفاً في سنة ١٩٣٣ ... وبالتالي كانت إيرادات التجنيد تتناقص حتي بلغ العجز الظاهر فيها ١١٢٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٣٤ . وقد أدّى تخلف المواطنين عن التجنيد إلي تناقص عدد الجنود في الوقت الذي كان عدد الضباط يزيد . فقد إرتفع عدد الضباط من ٥٦٣ في سنة ١٩٣٠ إلي ٥٦٥ سنة ١٩٣٢ وإلي ٥٧٥ سنة ١٩٣٤ . بينما نقص عدد الجنود في نفس الفترة من ١١٨١٤ في سنة ١٩٣٠ إلي ١١٧٢٧ في سنة ١٩٣١ إلي ١١٦٩٣ في سنة ١٩٣٢ إلي ١١٦٣٨ في سنة ١٩٣٣ . وقد طالبت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن ميزانية وزارة الحربية بزيادة عدد جنود الأورط بما يتناسب مع عدد الضباط . إذ تبين لها أن الملازم الثاني أو الملازم الأول يقود خمسين جندي مع إمكانية قيادته لعدد أكثر من الجنود .

هـ - وقد إنعكس ذلك في سياسة قبول الطلاب في المدرسة الحربية فقد قامت سياسة الحكومة في ذلك الحين علي ألا تقبل في كل عام إلا عدداً من الطلبة يتناسب وعدد الوظائف التي ستخلو في الجيش عند موعد تخرجهم . وفي عام ١٩٣٤ كان عدد طلبة المدرسة الحربية يبلغ ٦٠ طالباً فقط ، منهم ٢٢ في الفرقة الأولى و ١٨ في الفرقة المتوسطة و ١٧ في الفرقة النهائية .

الملك فؤاد والجيش المصري:

أ - أبدي الملك فؤاد إهتماماً واضحاً بالجيش المصري وتقويته للإستعانة به في تعزيز حكمه الأوتوقراطي ولذلك سعى وعمل علي التحلل من قيود الإتفاقية المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية (أزمة الجيش) . ومن أجل ذلك أتى بصليب سامي باشا ليكون وزيراً للحربية خلفاً للوزير السابق " علي جمال الدين " الذي كانت علاقاته بسبنكس باشا متوترة .

ب - وفور تولي صليب سامي وزارة الحربية فتح باب الحوار مع المندوب السامي في مسألة الجيش علي النحو الذي ترويه لنا ، بصورة أفضل ، المراسلات السرية بين المندوب السامي البريطاني السير مايلز لامبسون والسير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية .

وقد تناولت هذه المراسلات أيضاً مطالب الحكومة المصرية بتقوية سلاح الطيران المصري .

إنشاء السلاح الجوي المصري:

- أ - تشير بعض المراجع التاريخية إلي أن إهتمام مصر بإنشاء السلاح الجوي يعود إلي وزارة سعد زغلول الأولي عام ١٩٢٤ حين طلب وزير الحربية حسن حسيب فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لإنشاء هذا السلاح ، إلا أن الوثائق البريطانية توضح أن أول إهتمام مصري بإنشاء قوة جوية يعود إلي عام ١٩٢٢ في عهد وزارة عبد الخالق ثروت عندما بحثت الحكومة المصرية في نوفمبر من نفس العام إنشاء قوة جوية صغيرة مكونة من رفين كل من ٤ طائرات يتمركز أحدهما في العريش والآخر في السلوم بغرض القيام بأعمال الدوريات علي الحدود المصرية لمقاومة أعمال التهريب ، ويتضح من ذلك أن دور هذه القوة كان يقتصر علي الأعمال البوليسية .
- ب - كان رد الحكومة البريطانية تجاه إنشاء تلك القوة كأحد أسلحة الجيش المصري إيجابياً ، حيث كان غرضها يخدم السياسة البريطانية فوافقت عليها مع ضرورة قيام بريطانيا بتسليحها وتدريبها ، وأوصي قائد القوات الجوية الملكية بأنه يمكن أن تقوم به طائرات أقل قدرة من طائرات بريستول (Bristol) المقاتلة أو طائرات (DH.9A) والتي يمكن الحصول عليها بسعر أقل حيث أن قوة جوية مجهزة بغير هذه الطائرات ستكون أقل خطورة علي القوات البريطانية في حالة حدوث مشاكل ، ووافقت وزارة الطيران البريطانية علي تدريب الضباط المصريين ، إلا أن الموضوع توقف ولم تتم متابعته طوال عام ١٩٢٣ ذلك لأن رد وزارة الطيران البريطانية جاء بعد إستقالة وزارة عبد الخالق ثروت وإنشغال وزارتي محمد نسيم ويحيي إبراهيم في مشروع دستور ٢٣ ، وبذا ضاعت الفرصة الأولي لإنشاء القوات الجوية .
- ج - أثير موضوع القوة الجوية مرة أخرى في عهد حكومة سعد زغلول حين طلب وزير الدفاع حسن حسيب من السردار السيرلي ستاك دفع عملية إنشاء قوة جوية كما طلب من وزارة المالية اعتماد مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه لإنشاء هذا السلاح ولم يلق طلب الحكومة هذه المرة نفس الإيجابية من الحكومة البريطانية حيث أرسل رئيس أركان الطيران البريطاني خطاباً إلي أوليفر سوان (Oliver Swann) قائد القوات الجوية

بالشرق الأوسط يقول له فيه « علي ضوء الظروف الحالية في مصر أظنك توافقني الرأي علي تعطيل هذا الموضوع وقد كان ذلك بسبب السياسة الوطنية لوزارة سعد زغلول وانعكاساتها علي العلاقات المصرية البريطانية ، وعندما صدرت الميزانية لم يرصد بها المبلغ المطلوب لإنشاء القوات الجوية .

د - ظل موضوع القوة الجوية المصرية طوال الخمس سنوات التالية مرتبطاً بالتغيرات السياسية وعلاقة الوزارات المصرية التي تتابعت خلال هذه الفترة ببريطانيا ونلمح في إطار ذلك الآتي :

(١) إتصال حكومة زيور - رغم قبولها للإنذار البريطاني بعد مقتل السردار - بمؤسسة فوكر (Foker) الألمانية بغرض الحصول علي البيانات اللازمة لإنشاء قوة جوية وقد كان ذلك كفيلاً بإثارة حماس بريطانيا للمشروع خوفاً من إمكانية قيام مصر بتوفير هذه القوة عن طريق طرف آخر ، ورغم هذه الخطوة فقد خلت ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من المبلغ المخصص للقوات الجوية .

(٢) طلب وزير الحربية محمد صادق يحيي من قائد الأسراب لونج (Long) الذي كان معاراً إلي وزارة المواصلات إعداد تقرير عن إمكانية إنشاء قوة جوية مصرية وقد إقترح لونج تكوين قوة من ثلاثة أسراب وتكوين سرب لحراسة السواحل ، وكان المشروع كبيراً جداً ومكلفاً وعندما عرض علي مجلس الوزراء طالب بإعداد مشروع مخفض يشتمل علي قوة جوية صغيرة من رفين (٨ طائرات) لا ينتظر أن تعمل كقوة عسكرية وتكون من طراز آمن وبسيط وعندما أعطت وزارة الخارجية البريطانية مندوبها السامي صلاحية الموافقة علي إنشاء القوة الجوية المصرية كانت وزارة زيور قد سقطت .

(٣) تأثير أزمة الجيش المصري خلال النصف الأول من عام ١٩٢٧ بالسلب علي إرسال بعثة الطيران إلي بريطانيا والتي أدرج لها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه من ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

(٤) بدأ إهتمام وزارة الائتلاف الأولي برئاسة عدلي يكن بمشروع القوة الجوية فاتراً وعندما لمح قائد الأسراب لونج لوزير الحربية أحمد خشبة بأن إرسال طلبة عسكريين للتدريب علي الطيران سيكون مضيعة للوقت والمال ووافقـه الوزير علي رأيه معرباً أنه يري أن مصر بحاجة إلي قوي أكثر فائدة مثل البحرية والجيش وساعد علي فتور الإهتمام بالمشروع أسلوب المفتش العام للجيش في التسويف والتعطيل بحجة المزيد من الدراسة .

(٥) أدي إستسلام وزارة عبد الخالق ثروت للمطالب البريطانية وإنهاء أزمة الجيش إلي إنهاء تحفظات المندوب السامي البريطاني علي التسهيلات البريطانية لتدريب أفراد

- القوة الجوية المصرية المقترحة إلا أن نجاح المفاوضات بخصوص تدريب هؤلاء الأفراد ثم في عهد وزارة محمد محمود في يونيو ١٩٢٨ حينما تم إخطار الحكومة المصرية بموافقة بريطانيا علي تدريب الطلبة المصريين علي الطيران ، وقد بدأ تدريب هؤلاء الطلبة وكان عددهم ٤ ضباط إعتباراً من ٢٦ إبريل ١٩٢٩ بمدرسة الطيران بأبي صوير ، وأظهروا كفاءة أشاد بها رؤسائهم ، وقد إشتراكوا فعلاً في حفلة الطيران البريطانية التي أقيمت بمطار مصر الجديدة في مارس ١٩٣٠^(٦) .
- (٦) وعندما تولت وزارة الوفد الحكم في يناير ١٩٣٠ طلبت من المفتش العام رسمياً قبول دفعة جديدة من ٥ ضباط لحضور دورة التدريب التي ستعقد في مدرسة تدريب الطيران بأبي صوير في أغسطس ١٩٣٠ كما إعتمدت مبلغ ٤٠٠٠ ر.٤ جنيه في ميزانية ٣٠ - ٣١ من أجل بعثات الطيران .
- (٧) وفي ٤ يونيو ١٩٣٠ إقترح قائد القوات الجوية الملكية البريطانية في الشرق الأوسط علي وزارة الطيران البريطاني تشكيل قوة جوية لإستيعاب الطيارين المصريين الذين تم تدريبهم وقال في إقتراحه « أن الوقت قد حان لإقتراح تشكيل وحدة جوية للجيش المصري ، فهي لا مفر آتية علي أي حال وإذا جاء الإقتراح بتشكيلها من جانبنا فإن ذلك سيقوي مركزنا أكثر مما يضعفه وإن أي إقتراحات يمكن أن نقدمها في إطار إجراءات الأمان ستكون أكثر قبولاً أن سرب « تعاون » مجهز بطائرات « الأوفر » ومثلاً سيكون له قيمة لدي الحكومة المصرية ، وسيكون المدي القصير لهذه الطائرة عاملاً غير مشجع علي القيام برحلات إلي فلسطين أو السودان ، ولم يتم وضع هذا القرار في حيز التنفيذ إلا بعد حوالي عامين .
- هـ - كانت الوزارة التي أسست القوات الجوية بعد عشر سنوات من بدأ التفكير في إنشاء هذا السلاح هي وزارة إسماعيل صدقي ففي نفس اليوم الذي تولت فيه تلك الوزارة - ١٩ يونيو ١٩٣٠ تخرج ٣ ضباط طيارين من الدفعة الأولى وفي أغسطس من نفس العام تم إلحاق الدفعة الثانية بمدارس الطيران بأبي صوير - وقد سافرت الدفعتان لإستكمال تدريبهم في إنجلترا .
- و - وفي ٢٧ مايو من عام ١٩٣١ صدر قرار إنشاء سلاح طيران الجيش المصري وأعتمد من ميزانية ٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥٠ ألف جنيه لإنشاء المطار اللازم وشراء خمس طائرات موث (Moth) وقد وصلت هذه الطائرات في ٢ يونيو ١٩٣٢ مشحونة عن طريق البحر وكونت السرب الأول لتعليم وتم بعد ذلك شراء طائرتين نقل ومواصلات من طراز أفرو ١٠ (Auro 10) وقد وصلت إلي مصر في ١٨ يناير ١٩٣٢ قبل الطائرات طراز موث ، وذلك لأنها جاءت طائرة .
- ز - وفي عهد وزارة إسماعيل صدقي الثانية والتي شكلت في ٤ يناير ١٩٣٣ إعتمد

مجلس الوزراء مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه لإنهاء سرب جديد لسلاح الطيران مكون من عشر طائرات وقد تم شراء هذا السرب وسافر كل طياري السلاح الذين أتموا تدريبهم حتي ذلك الوقت (٧ طيارين) إلي إنجلترا وإنضم إليهم القائممقام فكتورتيت (U.H Tait) القائد الإنجليزي لسلاح الطيران لإحضار العشر طائرات طراز أفرو ٦٢٦ (Auro626) التي تم شراؤها وقد وصلت في ٧ ديسمبر ١٩٣٣ وكونت سرب الخدمة العسكرية .

ح - وفي عهد حكومة عبد الفتاح يحيي التي خلفت حكومة إسماعيل صدقي الثانية زاد سعي الملك فؤاد لتقوية الجيش فطلب من وزير الحربية والبحرية صليب سامي العمل علي شراء سرب جديد لسلاح طيران الجيش وعندما علم المندوب السامي من المفتش العام للجيش المصري في ١٥ فبراير ١٩٣٤ أن قائد سلاح طيران الجيش المصري القائممقام فكتورتيت (Tait U.h) قد أوصي بشراء عشر طائرات وثمان مئدي مدافع من طراز لويس لتزويدها بها طلب - المندوب السامي - رأي كل من قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط والقائد العام للقوات البريطانية في مصر وافق الإثنان علي الزيادة المقترحة وتحفظ الأخير علي أي زيادة في المستقبل ضماناً للحفاظ علي تفوق القوات البريطانية في مصر .

ط - كان طلب هذا السرب جزء من الخطة الخمسية التي أعدها قائد سلاح طيران الجيش المصري في عهد إسماعيل صدقي للوصول بقوة سلاح الطيران إلي ٢٤ طائرة حربية واحتياطي ٥٠ ٪ بحيث يصل المجموع إلي ٣٦ طائرة حربية ، وقد تأخر وصول تلك الطائرات وعددها عشرة من طراز أفرو ٦٢٦ (Auro626) حتي عام ١٩٣٥ .

ي - وفي عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة التي خلفت وزارة عبد الفتاح يحيي في ١٤ فبراير ١٩٣٤ إعتد مجلس الوزراء مبلغ ٢٨ ألف جنيه لشراء خمس طائرات حديثة الطراز لسلاح الطيران إلا أن الأمر لم يسفر إلا عن شراء ثلاث طائرات تم التعاقد عليها خلال الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٦ وكان طراز تلك الطائرات كالآتي :

(١) طائرة واحدة طراز وستلاند وسكس (Westland Wessex)

(٢) " " " أفرو ٦٥٢ أنسن (Anson)

(٣) " " " ٦٤٢ كومودور (Commodore)

وكانت تلك الطائرات هي آخر ما تم التعاقد عليه حتي معاهدة ١٩٣٦ .

ك - وبذلك يكون مجموع طائرات السلاح الجوي المصري حتي معاهدة ١٩٣٦ ثلاثون طائرة كالآتي :

(١) ٥ طائرة طراز موث .

(٢) ٢ " " أفرو ١٠ .

(٣) ٢٠ ، ، أفرو ٦٢٦ .

(٤) ٣ ، ، وستلاندوسكس ، وأفرو ٦٤٢ ، وأفرو ٦٥٢ .

الجيش المصري قبل معاهدة ١٩٣٦ مباشرة:

أ - كان قوام الجيش المصري قبل المعاهدة يتكون من ثلاثة ألوية مشاة قوامها أحد عشر أورطة بيادة (كتيبة مشاة) خص اللوائين الأول والثاني منها أربعة أوط لكل لواء... أما اللواء الثالث فتشكل من ثلاثة أوط فقط ، وتشكل السوارى (الفرسان) من أوطتين والطوبجية من أربعة بطاريات وبلوك مدفعية محافظة وبطارية سيارات ومدافع ماكينة .

ب - وقد إنقسمت ألوية البيادة (المشاه) إلى أوط (كتائب) مقسمة إلى بلوكات ، وكل أوط أربعة بلوكات (سرايا) وينقسم البلوك إلى أربعة بلوتونات ، وينقسم البلوتون (فصائل) إلى أربعة جماعات .

ج - وإنقسمت السوارى (الفرسان) إلى أوط تنقسم إلى بلوكات والطوبجية (المدفعية) إلى بطاريات .

د - تسلحت المشاه بالبندقية ذات الخزينة طراز لي إنفلد وتسلحت الفرسان بالقربينية (بندقية صغيرة) طراز مارتيني إنفلد والسيف والمزراق (عصا خشبية تنتهي بطرف حديدي مدبب وتشبه الرمح) كما ضمت ضمن تسليحها مدافع رشاشة طراز مكسيم " عيار ٣٠٣ " وتسلحت بها جماعات سيارات المدافع الماكينة - ومدافع الماكينة فيكرز .

هـ - تسلحت المدفعية بالهاوتزر قطر ٣٧ بوصة المجرورة بالبغال وضمت بلوكات لما يسمى بالمدفعية المحافظة (وهي مدفعية تستخدم في أداء التحية العسكرية والتنظيمات في المناسبات الرسمية) تسلحت بمدافع عتيقة من طراز كروب وأرمسترونج " عيار ٢٠٩٥ بوصة " جبلي ، و " عيار ١٢٠٥ بوصة " طراز وابوراث . وتسليح ضباط الجيش المصرى بالطبنجات ماركة " ويلي " عيار ٤٥٥ ، بوصة و ماركة (٥) ، وماركة (٦) .

و - وفي سنة ١٩٣٦ كان التقسيم العددي للجيش كالآتي :

٥	- لواء
١٢	- أميرالاي (عميد)
٢٥	- قائمقام (عقيد)
٧٧	- بكباشي (مقدم)

٤٢	- صاغ قول أغاسي (رائد)
١٢٥	- يوزباشي (نقيب)
١٧١	- ملازم أول
١٢٧	- " ثان

المجموع ٥٨٤ ضابطاً + ١١٢٠٥ جندياً .

ز - وكان المصدر الأساسي للجنود هو نظام التجنيد الإجباري الذي كان لمدة خمس سنوات يصبح بعدها الجندي من قوات الإحتياط ، وكان قانون التجنيد يسمح بالإعفاء من أداء هذا الواجب مقابل دفع بدل نقدي قدره ٤٠ جنيه لذلك لم يكن يجند إلا أبناء الطبقات الفقيرة والمعدومين من الفلاحين ، وفي عام ١٩٢٦ خفضت مدة التجنيد لتكون ثلاث سنوات وذلك إرضاءً للفلاحين الذين تأتي منهم أغلبية الجنود .

ح - ولم يقتصر حال الجيش المصري عشية المعاهدة المصرية البريطانية علي هذا التشكيل والتسليح والتنظيم الهزيل فحسب بل لقد تربع أيضاً علي قمته عدد من الضباط البريطانيين أمسكوا بالمناصب الحساسة فيه ، ورغم توقفهم عن تولي لمناصب القيادة في الوحدات القتالية أثر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلا أنه إستمراراً لسياسة تأمين الإحتلال جعلوا مفاتيح مصلحة الأسلحة والمهمات في يد ضابط بريطاني كبير برتبة الأميرالاي خشية أن يعبث بنظام توزيع الأسلحة والذخيرة عابث فيما لو جعلت في يد ضابط مصري

ط - وفي شأن التعليم الحربي للضباط قبل المعاهدة ، فقد كان تلامذة المدرسة الحربية في العام الدراسي ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، يدرسون في مجال توضيح وتطبيق المبادئ الحربية في وضع الخطة الإستراتيجية لمعركة واحدة بالمقابلة بالدراسة العامة للحرب التي كانت تشمل الدراسات الإستراتيجية للحملة وتطبيق المبادئ ، والتكتيكات الإستراتيجية في الكلية الحربية الملكية بساند هيرست (Sand Herest) والأكاديمية الملكية العسكرية بوليتشي (Wolluich) وإقتصرت دراسة الأسلحة في المدرسة الحربية المصرية علي العناية بالسلح والذخيرة وتعليمات التصويب بالبندقية - وإستخدامها حتي مدي ثلاثين ياردة وإستخدام البندقية والطبنجة . وإقتصر التدريب في المدرسة الحربية علي التدريبات النظرية وكانت الدراسات التنظيمية تقتصر علي لواء المشاة وأورطة الخيالة ويطارية المدفعية بصفة عامه .

وكانت دراسة التكتيك قاصرة علي وظيفة المشاة وأورطة المشاة وقسم المشاه والتشغيل التكتيكي للبلاتون (الفصيلة) والتمرينات التكتيكية للبلاتون والجماعه -

مما يعني أن خريج المدرسة الحربية المصرية لم يكن مؤهلاً حتي تاريخ عقد المعاهدة سوي علي قيادة ١٥ رجلاً هم قوة القسم - إذا علمنا أن الأورطة المشاه سنة ١٩٢٥ كانت تتألف من ٨١٧ رجل وتنقسم إلي أربعة بلوكات وكل بلوك ينقسم إلي أربعة بلاتونات وكل بلاتون ينقسم إلي ثلاثة أقسام .

ي - وكانت دراسة التاريخ العسكري في المدرسة الحربية المصرية مبتورة قاصرة علي الحروب الأوروبية كحرب الوراثة الأسبانية وحرب السنوات السبع وحروب نابليون واسترلitz ووترلو والقرم - نون أي ذكر لمعارك الجيش الجيش المصري في الجزيرة العربية والسودان والمورة وسوريا ونزيب وأطنه ودمشق وحمص وحلب وطرطوس وأزمير وقونيه . كما إستبعد من دراسة الشخصيات العسكرية الزعيم أحمد عرابي والبطل محمد عبيد ، و الفريق راشد باشا حسني ، وعلي فهمي ، وطلبة باشا عصمت ومحمود سامي باشا البارودي وحل محلهم مارلبورو ونابليون وولنجتون .

ك - ومن هذا المنطلق المعوج لم يجد البريطانيون سبباً ملائماً يدعو مصر الي زيادة حجم او تسليح جيشها - كما كانوا يرون ان مناقشة زيادة الجيش المصري يجب ان تبحث فقط من زاوية مساعدته لقوات البوليس المصري في حفظ الامن الداخلي للبلاد - وانه ما دامت قوات البوليس المصرية كفؤة في عملها فإن الجيش المصري لم يكن مطلوباً لتشكيل الدفاع الأول ضد المتاعب الداخلية ولكنه سيكون مجرد شئ ذو طبيعة احتياطية لتعزيز قوات البوليس عند الطلب .

ويمكن علي ضوء ما سبق القطع بأن ما كان موجوداً في مصر سنة ١٩٢٦ لم يكن جيشاً بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة فقد أكد ذلك الميجور جينرال 'مارشال كورنول' أول رئيس للبعثة العسكرية البريطانية بعد معاهدة ١٩٢٦ ، فقد جاء في تقريره أن الجيش المصري عبارة عن قوة تتألف من ٥٦٧ ضابطاً و ١١٨٠٤ رجلاً مجتمعين في ثلاثة ألوية من المشاة دون ان يربطهم أي إتصال تكتيكي أو مذهب ، وتوزيع هذا الجيش في وقت السلم بعيد كل البعد عن دوره الإستراتيجي في الحرب وأماكن توزيعه بعيدة مثل السلوم والعريش وتبدو هذه الأماكن وقد أختيرت بهدف تجنب التركيز المكثف للقوات في وادي النيل دون إتفات لتسهيلات التدريب في وقت السلم أو الإستخدام في وقت الحرب .

ولا تمتلك الأحد عشرة كتيبة التي تتكون منها ألوية المشاة الثلاثة أي مدافع خفيفة أو ثقيلة أو أي شكل من أشكال الدعم أو أسلحة مضادة للدبابات - وتدريب هذا الجيش من النوع الروتيني الضعيف البعيد عن الواقعية . وكانت أورطتي السواري تقتصر علي العمل في الإحتفالات وكذلك المدفعية لاتصلح إلا لأغراض التحية والإحتفالات وهكذا وضع تقرير الميجور جينرال مارشال كورنول حالة الجيش المصري ... ولم يترك هذا التقرير مجالاً للتعليق فهو صورة مجسمة وحقيقية لحالة الجيش المصري عشية توقيع

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وخلاصة القول أن المطلع علي تطورات قوة الجيش المصري منذ الإحتلال البريطاني وحتى عام ١٩٣٦ يدرك بسهولة أن الوجود البريطاني في مصر وضع نصب عينيه هدفا أساسياً هو عدم تمكين مصر من إقامة جيش قوي .

الجزء الثاني

الجيش المصري بعد معاهدة ١٩٣٦

القسم الرابع

معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الجيش المصري

القسم الرابع

معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الجيش المصرى

تمهيد :

أ - على أثر مقتل السير " لى ستاك " أخرج الجيش المصرى من السودان كما أخرج الموظفين المصريين من حكومته . وفى سنة ١٩٢٧ جرت محادثات بين عبد الخالق ثروت رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها و بين السير " أوستن تشمبرلن " وزير خارجية بريطانيا التى وافقت على مشروع عرض على الوزارة المصرية فرفضته لانه لايتفق فى اساسه و نصوصه مع استقلال البلاد و سيادتها و يجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا .

ب - وفى سنة ١٩٢٩ جرت محادثات بين محمد محمود رئيس الوزراء المصرى و بين المستر " هندرسون " وزير خارجية بريطانيا يومئذ و على اثرها قدم المستر " هندرسون " الى الحكومة المصرية مقترحات عرضت فى سنة ١٩٣٠ على البرلمان المصرى ففوض الوزارة القائمة برياسة مصطفى النحاس فى ان تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين . و قد جرت هذه المفاوضات فى ربيع عام ١٩٣٠ ولكنها اخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان بعد ان تم الاتفاق بخصوص مصر فيما عدا بعض مسائل قليلة اهمها مسألة الطيران .

ج - وفى سنة ١٩٣٢ تحدث اسماعيل صدقى رئيس الوزراء المصرية مع السيـر "جون سيمون " وزير الخارجية البريطانية و اشار الى أنه من المرغوب فيه أن تجرى المحادثات بين الحكومتين تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية ، فأجاب السير "جون سيمون" بأنه شخصيا يعتقد أن مشروعى سنة ١٩٢٩ و سنة ١٩٣٠ يصلحان أساسا لمفاوضات مقبلة ولكنه يبدى تحفظين احدهما خاص بمسألة مواقع القوات البريطانية فى مصر والاخر بالسودان و وجوب الاحتفاظ بإدارته الراهنة .

د - ومع تطور الاحداث الدولية وتزايد احتمالات حرب عالمية ودخولها دور له خطورته رأى الوفد المصرى ان الوقت مناسب لعقد محالفة بين مصر وبريطانيا العظمى تحققي استقلال مصر وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، فتحدث

مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى فى هذا الشأن مع محمد توفيق نسيم رئيس الوزارة القائمة وطلب منه ان يفضى به الى الحكومة البريطانية . ثم تألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى وأرسلت الى المندوب السامى خطابا هاما يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

هـ- وقد اشتمل الخطاب على حرص المصريين دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة على ان يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما وقد انتهت مفاوضات الربيع فى سنة ١٩٣٠ الى نصوص أوشك ان يوقعها الطرفان لولا خلاف حدث فى اللحظة الاخيرة ادى الى عدم توقيعها . وجاء فى الخطاب ايضا ان حرص المصريين على اتمام الاتفاق يرجع الى اسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر و انجلترا من حين الى حين ولا شئ احب مصر من ان تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقوبات فى سبيل رقيها . ومن هذه الاسباب بقاء الامتيازات الاجنبية ووجود إدارة أوروبية الى جانب إدارة الامن العام المصرية وحرمان مصر من ان تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة حليفاتها ، وكذا حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الامم لتساهم بنصيبها مع بول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

و - وقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية بمذكرة وتبليغ شفوى فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ وضحت فيه ان بريطانيا على استعداد تام لان تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر لكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الاهمية الكبرى تقترح الحكومة البريطانية تمهيدا للمفاوضات ان تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

ز- وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ اصدر على ماهر باشا رئيس الوزارة مرسوما بتعيين الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى ووقعه من الملك فؤاد الاول ملك مصر . وفى نفس اليوم ابلغ على ماهر باشا صورة هذا المرسوم الى المندوب السامى البريطانى فى مصر وطلب منه بيانا باسماء المندوبين الذين سيمثلون الحكومة البريطانية فى المحادثات .

ح- وفى ٢٤ فبراير ١٩٣٦ ابلغ المندوب السامى على ماهر باشا ان وزير الخارجية البريطانية خوله ابلاغ الحكومة المصرية بانه (اى المندوب السامى) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن الحكومة البريطانية ويعاونه فى ذلك الاميرال "السير وليم و. فيشر" قائد الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط والفتنت جنرال "سير جورج وير" القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ومارشال الطيران الاول السير "روبرت د.ف. كيلي" مستشاردار المندوب السامى والمسترو . اسمارت" السكرتير الشرقى بها . وان" الرير- اميرال ريكس" سيعاون السير" وليم فيشر" ويحل محله عند غيابه وقد أستبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ بالسير" أ . دولى يوند" الذى خلفه فى قيادة اسطول البحر المتوسط .

ط- وفى يوم ٩ مارس ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بقصر الزعفران بالعباسية . وفى يوم ٢٤ يوليو ١٩٣٦ عقد الوفد المصرى والبريطانى بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفق عليها والخريطة الملحق بها . وفى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع معاهدة التحالف بقاعة "لوكارنو" بوزارة الخارجية البريطانية .

ى - وهكذا بدأت مع نهايات سنة ١٩٣٦ صفحة جديدة من حياة الجيش المصرى تعين عليه خلالها ان يحقق إنهاء الاحتلال البريطانى للبلاد عن طريق التطور والتوسع والتمسك باسباب القوة - وفى نفس الوقت كان عليه ان يسعى هذا المسعى ومصير تزويده بالسلاح فى يد من له مصلحة فى ان لا يتطور ويقوى - وكذلك فان منبع التزود بالمعرفة اللازمة له والمتمثلة فى التدريب والتعليم كانت دونه عقبات جسام .

٣٣- معاهدة ١٩٣٦ وموقف بريطانيا من الجيش المصرى :

أ- كانت الاخطار الكامنة فى الموقف الدولى هى العامل الاساسى فى دفع الطرفين الى

الاتفاق ، ولهذا كانت للبندود العسكرية اهتمامها فى المعاهدة ، وقد رفض الجانب البريطانى التقيد بالبندود العسكرية فى مشروع ١٩٣٠ محتجا بالتطورات الدولية التى حدثت بعد ذلك فطالب فى بداية المفاوضات ان تبقى القوات البريطانية فى القطر المصرى كما هى دون تحديد المكان أو الوقت باعتبارها قوات حليفة ، واحتج بحالة الطرق فى مصر مما يعوق تنقلاتها لوحد مكانها ، بل طالب ايضا بوجود تلك القوات فى منطقة القناة بصفة دائمة حتى بعد استكمال استعداد الجيش المصرى ، اى يكون لبريطانيا حق دائم فى مشاركة الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة .

ب - وقد وافق الجانب البريطانى فى النهاية على تحديد عدد القوات البريطانية بعشرة الاف جندي فى وقت السلم، وهو عدد يزيد عن العدد الذى تم الاتفاق عليه فى مفاوضات ١٩٣٠ (٨ الاف جندي) ، وان يحدد مكان هذه القوات فى منطقة غرب قناة السويس ، وفى مقابل ذلك تعهدت الحكومة المصرية بأن تبنى بمساهمة محدودة من الحكومة البريطانية ثكنات للقوات البريطانية ؛ وأن تمد طرقا تصلح للأغراض العسكرية بين كل من الدلتا والاسكندرية والحدود الغربية وان تقوم بتحسين وسائل المواصلات بالسكة الحديد .

ج- اما حقيقة الدور الذى قدرته بريطانيا للجيش المصرى داخل نطاق التحالف المصرى البريطانى فكان غير واضح تماما . لقد ضمنت بعض السيطرة على الجيش المصرى عن طريق البعثة العسكرية واحتكار تسليحه وتدريبه ، ومع ذلك فيغلب ان الدور الذى قدرته بريطانيا للجيش المصرى حينئذ لا يعدو المحافظة على الجبهة الداخلية وهو من وجهة النظر البريطانية الدور الانسب له على ضوء عدم وجود خطر دولى داهم عند توقيع المعاهدة - ووجود حركة وطنية قوية فى مصر .

د- لذلك اكتفت بريطانيا بتسليح هذا الجيش بما يلائم اغراضها فضنت عليه بالطائرات والسلاح المناسب حين طلب منها فسوفت وارسلت انواعا قديمة بطل استعمالها ويريد الجيش البريطانى التخلص منها لظهور ما هو احدث وافضل ، ولما كانت المعاهدة اشترطت لجلاء القوات البريطانية عن مصر مقدرة الجيش المصرى على الدفاع بمفرده عن القناة فقد مال رأى الى إتهام بريطانيا بعرقلة نمو قدرة مصر العسكرية كمبرر لتأجيل الجلاء وفى ضوء ذلك يمكننا عرض وتحليل ما تم التوصل اليه فى مفاوضات ١٩٣٦ بخصوص الجيش

المصرى على النحو الاتى :

أ - الاستغناء عن الضباط والموظفين البريطانيين فى الجيش المصرى :

الفيت معاهدة ١٩٣٦ وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له . وبذلك استغنى الجيش المصرى عن ٢٧ ضابطا انجليزيا كبيرا منهم الفريق "سبنكس" باشا واللواء "فورين" مساعد المفتش العام ، و١١ اميرالاي ، ٦ قائمقام ، و٤ بكباشى ، و ٤ غير عسكريين ، بالاضافة الى ١٤ صف ضابط . إلا ان معاهدة ١٩٣٦ تضمنت نصا بارتفاع مصر بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية وعلى هذا قامت بريطانيا بتشكيل بعثة عسكرية اتخذت من منطقة كوبرى القبة بالقاهرة مقرا لها وانتشر اعضاؤها فى مختلف اسلحة الجيش المصرى من اجل هدف واحد هو السيطرة على الجيش وبذلك نجد ان ما تعطيه بريطانيا باليمين تعود لتأخذه باليسار .

ب - مسئولية الدفاع عن مصر :

(١) أوضحت معاهدة ١٩٣٦ أن الغرض من وجود القوات البريطانية فى مصر هو ضمان الدفاع عن قناة السويس بالتعاون مع القوات المصرية فقد جاء فى نص المادة الثامنة من معاهدة ٣٦ انه الى حين ان يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة و سلامتها التامة يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بان يضع فى الاراضى المصرية قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن قناة السويس .

(٢) وقد حددت معاهدة ١٩٣٦ حجم هذه القوات بما لا يزيد على ١٠.٠٠٠ جندي على أن تتمركز هذه القوات فى منطقة معسكر الجلاء بالاسماعيلية ، منطقة جنيفة و تتعهد الحكومة المصرية بتشديد المعسكرات اللازمة فى هاتين المنطقتين لتنسحب اليها القوات البريطانية الموجودة بنسبة ٢٥٪ ، أما بالنسبة للوحدات البريطانية الموجودة فى منطقة الاسكندرية فقد نصت المعاهدة على بقائها فى موقعها لمدة ٨ سنوات بسبب الخطر الايطالى المتوقع من جهة ليبيا .

ج - التزامات مصر العسكرية :

(١) حددت معاهدة ١٩٣٦ الحالات التى تقدم فيها مصر معونتها الى بريطانيا بثلاث حالات . هى حالة خطر الحرب الداهم ، و قيام حالة دولية مفاجأة يخشى خطرها .

فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة : " تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك و الامبراطورية داخل حدود الاراضى المصرية - و مع مراعاة النظام المصرى للادارة و التشريع - جميع التسهيلات و المساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه و مطاراته و طرق المواصلات " . و هذا يعنى انه ليس هناك ما يلزم مصر باعلان الحرب و اشتباك الجيش المصرى فى القتال اذا تعرضت لاعتداء بسبب حرب تشتبك فيها بريطانيا .

(٢) نظرا لاهمية هذه النقطة ، تبرز الملاحظة التالية ، و هى ان مشروعات المعاهدات المصرية البريطانية جميعها قد تعرضت لحالتين فقط : الاولى ، اشتباك مصر فى حرب ، وفيها تشترك القوات العسكرية البريطانية مع الجيش المصرى فى القتال ، أما الحالة الثانية و هى اشتراك بريطانيا فى حرب فقد قضت هذه المعاهدات على أن تنحصر معاونة مصر فى منح التسهيلات و المساعدات داخل حدود الاراضى المصرية .

(٣) و قد بدأت المسألة منذ مفاوضات سعد - ملنر ، فقد اتاح مشروع الوفد الذى تقدم به للجنة "ملنر" فى ١٧ يولييه ١٩٢٠ ، مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصرى ، وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية مساعدة الجيش المصرى فى الدفاع . اما فى حالة تعرض بريطانيا لاي تعد من جانب دولة اوروبية ، فتتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها جميع ما تحتاجه بريطانيا حربيا من تسهيل سبل المواصلات و اعمال النقل على ان تحدد شروط اداء هذه المعاونة باتفاق خاص . وكانت وجهة نظر سعد زغلول فى هذا الشأن تتمثل فى امرين : الاول ، ان المحالفة تقتضى تبادل الالتزامات بين الحليفين ، وبالتالي لا بد من التزامات تتحملها مصر فى حالة اشتباك بريطانيا فى اية حرب فى مقابل مساعدة القوة العسكرية البريطانية للجيش المصرى فى الدفاع عن القناة و إلا انقلبت المحالفة الى حماية . و الثانى ان تقتصر معاونة مصر لبريطانيا على ما يتفق و امكانياتها كدولة صغيرة حتى لا تجد نفسها متورطة فى كل حرب تخوضها بريطانيا . و قد عبر سعد زغلول عن هذا المعنى فى قوله للنر " المحالفة تقتضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة . و لكن بما انكم اقوياء و نحن ضعفاء ، انتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن ان نقدم اموالا و رجالا فى كل حرب تدخلونها ، فيجب ان تكون المساعدة التى نقدمها فى زمن الحرب محدودة .

- (٤) و فى مشروع ثروت الذى قدمه للسير " اوستن تشمبرلن " ، فرق هو الاخر بين حالة اشتباك مصر فى الحرب و حالة اشتباك انجلترا فيها ، ففى الحالة الاولى نصت المادة الثانية على انه اذا اصبحت مصر على اثر غارة او اعتداء ايا كان نوعه ، فى حالة حرب للدفاع عن اراضيها أو عن مصلحة من مصالحها ، تقوم فى الحال بريطانيا العظمى بانجادهما بصفة محارب " اما فى الحالة الثانية فقد نصت المادة الخامسة على انه " اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب ، تقبل الحكومة المصرية ، و لو لم يكن يترتب على هذه الحرب اى مساس بحقوق مصر و مصالحها ان تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود اراضيها بما فى ذلك استخدام موانئها و مطاراتها و جميع طرق المواصلات فيها " . و قد اخذ المشروع البريطانى بجوهر هذه المادة ، ولكنه اضاف ان التسهيلات و المساعدات المذكورة فى حالة اشتباك بريطانيا فى الحرب تقتضيها حالة حليفين مشتبكين فى حرب .
- (٥) و لما كان معنى ذلك ان اشتباك بريطانيا فى حرب يستتبعه اشتباك مصر فى هذه الحرب ، فقد كان ذلك ما دعا عبد الخالق ثروت الى التعليق على هذه الاضافة معترضا و مطالبا بالمفاوض البريطانى بتحديد هذا المعنى . و بالفعل جاء المشروع النهائى خلوا من هذه العبارة .
- و قد اختلف فى هذا التمييز بين حالة اشتباك مصر فى حرب و حالة اشتباك بريطانيا و جعلهما فى مادتين منفصلتين ، فى مفاوضات محمد محمود - هندرسون و فى مفاوضات النحاس هندرسون ثم فى معاهدة ١٩٣٦ .
- (٦) و على ذلك تكون مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية بتعرضها لحالتين فقط هما حالة اشتباك مصر فى حرب اذا وقع اعتداء على اراضيها و حالة اشتباك بريطانيا فى الحرب ، قد اغفلت الحالة المزدوجة التى وقعت بالفعل اثناء الحرب العالمية الثانية، وهى تعرض مصر لاعتداء على اراضيها بسبب اشتباك بريطانيا فى حرب .
- و اذا كان مثل هذا الاغفال معقولا فى المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ فانه غير مفهوم فى تلك المفاوضات التى كانت هذه الحالة الثالثة بالذات هى المتوقعة ، و هى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب مع ايطاليا تؤدى الى تدخل جيوشها على حدود مصر الغربية . و سوف يكون لهذا الاغفال آثاره الخطيرة فى تحريك الاحداث فى مصر اثناء الحرب العالمية الثانية .

د - تسليح الجيش المصرى :

١- حرصت بريطانيا على اقناع الجانب المصرى بضرورة الاختلاف انواع الاسلحة التى يستخدمها الجيش المصرى عن تلك الانواع فى الجيش البريطانى حتى لاتنشأ مشاكل بالنسبة للذخيرة و الاسلحة عندما تحتاج لامدادات اثناء الحرب فيمكن فى تلك الحالة الاستعانة بموجودات الاسلحة و الذخيرة الموجودة مع الجيش البريطانى فى مصر . ولما كانت مصلحة بريطانيا فى تعطيل بناء الجيش المصرى مصلحة اساسية حتى تعطل الشرط الذى يوجب جلائها عن الاراضى المصرية لذا فقد حرصت دائما على عدم تسليحه بأى معدات أو اسلحة حديثة تمكنه من الإحساس بالقوة .

٢- ومن المعروف ان الخلاف دب بين مصطفى النحاس و المفاوضين البريطانيين فى عام ١٩٣٠ حول جهة الفصل فى بلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة . فقد ارادت بريطانيا ان تكون هى جهة الفصل ، بينما اصر مصطفى النحاس على ان تكون عصبة الامم هى جهة الفصل . وقد استقر الاتفاق على صيغة تقضى بتحكيم عصبة الامم فى ذلك ، فى اطار المادة الرابعة عشر من المشروع التى حددت المدة التى يحق لمصر اللجوء فيها الى عصبة الامم بعد عشرين عاما .

٣- وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص فى المادة الثامنة منها مع تغيير طفيف ، يضيف جواز العرض " على اى شخص او هيئة للفصل فى الخلاف طبق للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان وهذا التغيير لا قيمة له فى الواقع لانه اشترط اتفاق من الطرفين المتعاقدين اى موافقة بريطانيا وبديهي ان لن بريطانيا توافق على إجراء لا يتفق مع مصلحتها ،

وفى الحقيقة ان هذا النص كان نصا مائعا غامضا يصعب تحديده . فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الاسلحة مما تعجز عنه موارد مصر .

٤- وقد تحسن وضع مصر بما لا مجال للشك فيه بمعاهدة ١٩٣٦ ولكن هذا التحسن لم يثله تحسين أوضاع الجيش بسبب القيود سائلة الذكر التى وضعتها السياسة البريطانية . ومعنى ذلك أن التسوية السياسية لم تعط لمصر حرية الارادة الكافية

لبناء جيشها كما تريد . وهذا هو الانعكاس الحقيقى لقيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمعاهدة ١٩٣٦ . فكل استقلال لا يركز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية هو وجود عدم .

٢٥ - بعض المكاسب التى تحققت للجيش نتيجة معاهدة ١٩٣٦ :

أ- هناك بدون شك بعض المكاسب و النقاط المضيئة التى تحققت للجيش المصرى بعد توقيع مصر لمعاهدة ١٩٣٦ تتمثل فى الآتى :

(١) ميزانية وزارة الدفاع المصرية :

زادت ميزانية و وزارة الدفاع فى السنوات التالية لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ و التى كانت قيمتها تتراوح بين ٨ ٪ الى ٢٥ ٪ من ميزانية الدولة . و الجدول التالى يوضح نسبة مخصصات وزارة الحربية فى ميزانية الدولة خلال السنوات التالية للمعاهدة :

السنة	ميزانية الدولة	مخصصات وزارة الدفاع
٣٨ / ٣٧	٣٦٩٩٣٠٠٠	٣٠٧٤٦٢٠
٣٩ / ٣٨	٤٢٢٦٧٠٠٠	٦٢٣٤٥٣٨
٤٠ / ٣٩	٤١٨٤٧٠٠٠	٦٣٨٥٤٠٠
٤٣ / ٤٢	٦٥٠٠٠٠٠٠	٧٨٨٦٤٠٠
٤٥ / ٤٤	٧٦٦٨٩٠٠٠	٨٣٣٧١٨٩
٤٧ / ٦٤	١٠٣٥٠٣١٠٠	٨٣٣٧١٩٣
٤٨ / ٤٧	١٠٣٢٥٧٨٠٠	٩٧٩٩١٩٣
٤٩ / ٤٨	١٨٣٤٣٥١٠٠	٥٠٨٢٤٥١٠
٥٠ / ٤٩	١٨٧٤٧٥٢٨٠	٥٠٢٢٩٣٢١

(٢) تحرير الجيش من السيطرة البريطانية :

يعتبر المكسب الحقيقي الذى تحقق للجيش المصرى نتيجة معاهدة ١٩٣٦ هو تحريره من السيطرة البريطانية و عودة الطابع الوطنى له بخروج الضباط الانجليز ففى ١٤ أبريل ١٩٣٧ تعين اللواء محمود شكرى الذى كان يشغل منصب قائد قسم القاهرة رئيس اركان حرب الجيش خلفا للفريق "سبنكس" باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى فكان أول ضابط مصرى يتولى هذا المنصب القيادى منذ بداية الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، و بدأت وزارة الدفاع الوطنى فى انشاء الادارات اللازمة لتصريف الامور و السيطرة على اسلحة و مصالح الجيش المختلفة و ذلك نتيجة التوسع فى الجيش و انشاء الواحدات الجديدة فأصبح عدد الادارات فى الجيش سبعة ادارات هى :

- (أ) ادارة القرعة العسكرية التى كانت قد انشئت عام ١٨٩٢ .
- (ب) ادارة كاتم اسرار حربية التى كانت قد انشئت عام ١٩٠١ .
- (جـ) ادارة العمليات الحربية التى كانت قد انشئت عام ١٩٢٥ .
- (د) ادارة الجيش و انشئت عام ١٩٣٦ .
- (هـ) ادارة المخابرات الحربية و انشئت عام ١٩٣٧ .
- (و) ادارة الامداد و التموين و انشئت عام ١٩٣٨ .
- (ز) ادارة الشئون العامة و انشئت عام ١٩٣٩ .

(٣) أما بالنسبة للمناطق العسكرية فقد كانت مصر مقسمة قبل معاهدة ١٩٣٦ الى ثلاث مناطق و هى قسم القاهرة الذى انشأ عام ١٩٢٤ ، و المنطقة الشمالية التى انشئت عام ١٩٢٤ ، و المنطقة الجنوبية التى انشئت عام ١٩٣٥ ثم استحدثت منطقة شرق الدلتا عام ١٩٤٣

ب- حجم الوحدات والوحدات الفرعية فى الجيش بعد المعاهدة:

(١) المشاه :

كانت المشاه قبل المعاهدة تتكون من ثلاثة ألوية مشاه و هى اللواء الاول و اللواء الثانى و اللواء الثالث المشاه و كل لواء مشكل من ثلاثة كتائب بنادق مشاه + كتيبة

مدافع ماكينة . وقد ازداد عدد الألوية المشاة بعد معاهدة ١٩٣٦ ، إلى سبعة ألوية بتشكيل لواء الأساس عام ١٩٣٦ ، لواء الصحراء الغربية عام ١٩٤٠ ، واللواء الرابع والسادس المشاة عام ١٩٤٢ .

(٢) الفرسان :

وقد شكلت في أواخر عام ١٩٣٧ وهما الألبان الأولى سيارات خفيفة ، الألبان الأولى دبابات ، وكانت الفرسان قبل ذلك مشكلة من عناصر خيالة .

(٣) المدفعية :

وقد إشتملت على الألبان الأولى مدفعية ، اللواء الأول المضاد للدبابات وثلاثة ألبان مضادة للطائرات ، وألبان أنوار كاشفة ، والمدفعية الساحلية .

(٤) وبالإضافة إلى تلك الأسلحة الرئيسية كان يوجد بعض الأسلحة المعاونة والإدارية

منها ما كان موجودا قبل عام ١٩٣٦ مثل لواء الحدود ، و القسم البيطرى الذى أنشأ عام ١٩٢٣ ، وسلاح خدمة الجيش والخدمات الطبية اللذان أنشئا عام ١٩٢٥ وسلاح الإشارة ١٩٣٥، ومنها ما أستحدث بعد المعاهدة مثل : سلاح الصيانة ١٩٣٦ ، وسلاح المهندسين ١٩٣٧ ، وسلاح المهمات عام ١٩٣٨ ، والطيران عام ١٩٣٨ .

ج - القوات الجوية :

(١) أنشئت قيادة سلاح طيران الجيش كأحد إدارات الجيش بقيادة ضباط إنجليز حتى وقعت المعاهدة فتم تغيير إسم سلاح طيران الجيش عام ١٩٣٧ - بناء على أمر ملكى - ليكون سلاح الطيران الملكى المصرى ، وقد تبع ذلك فصل كشف أقدمية الضباط الطيارين عن كشف الجيش ، أسوة بالقوات الجوية الملكية البريطانية ، وإستمر تزايد سيطرة الضباط المصريين على القوات الجوية ، وكان أول من تولى سلاح الطيران الملكى المصرى هو اللواء "على إسلام" باشا .

(٢) وتشير الوثائق المصرية إلى أنه تم التعاقد على الإعداد التالية من الطائرات خلال

الفترة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٣٩ :

Audax Panther 6

(١) ٦ أوداكس بانثر ٦ (خدمة عامة)

Audax Panther 10	(ب) ١٨ أوداكس بانثر ١٠ (قاذفة خفيفة)
Lysander MKE	(ج) ١٨ لايسندر ١ (تعاون مع الجيش)
Miles Magister	(د) ٤٣ مايلز ماجيستر (تدريب إبتدائي)
Fairy Gordon	(هـ) ٦ فيري جوردن (قطر أهداف)
Gladiator	(و) ١٨ جلاديتور (مقاتلة)

(٣) كما قدم سلاح الطيران في أول نوفمبر ١٩٢٨ مشروعاً لشراء ٥٢ طائرة إضافية

كان بيانها كالاتي :

- (أ) ١٨ جلاديتور لسرب مقاتل إضافي .
- (ب) ١٨ بلانهم لسرب قاذفات متوسطة بدلا من سرب الأوداكس الذي ثبت عدم كفاءته فتم تحويله إلى سرب التدريب المتقدم بمدرسة الطيران .
- (ج) ٣ إيرسيد أنفوى للنقل الجوي .
- (د) ٣ أنسن لتعليم الملاحة واللاسلكي والنقل الجوي .
- (هـ) ١٠ أفرو ٦٢٦ للتدريب .
- (٤) وتشير إعمادات الدفاع الوطنى فى مشروع ميزانية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أنه أدرج لتعزيز سلاح الطيران مبلغ ١٣٢, ١,٣٢٢, ١ جنية إلا أن المشاكل المالية نتيجة للحالة الإقتصادية المتدهورة عام ١٩٢٨ والأعباء المالية المترتبة على المعاهدة إنعكست على تطوير سلاح الطيران الملكى فتوقف العمل فى الإنشاءات وأراضى الهبوط ، كما تأخرت أعمال التوسع التى كانت الحكومة تزمع إنشائها فى مدرسة تدريب الطيران .

د- المجلس الأعلى للدفاع:

- (١) تم تشكيل المجلس الأعلى للدفاع بعد المعاهدة للقيام برسم سياسة جديدة للجيش وإعداد خطة تطويره وتسليحه وقد تشكل هذا المجلس من :

(أ) وزير الدفاع الوطنى^(١) .

(١) يلاحظ أنه تم تغيير إسم وزارة الحربية والبحرية إلى وزارة الدفاع الوطنى .

- (ب) رئيس أركان حرب الجيش .
- (ج) وكيل وزارة الدفاع الوطنى .
- (د) مفتش عام الجيش .
- (هـ) مدير سلاح الطيران .
- (و) كاتم اسرار حربية .

(٢) وقد قام المجلس بإعداد خطة لتطوير وتسليح الجيش المصرى عام ١٩٣٨ بلغت تكاليفها فى حدود ٢٠٠ مليون دولار (حوالى ٤٠ مليون جنية فى ذلك الوقت) . ولكن لم تتحقق نظرا لأن المعاهدة كانت تنص على أن تسليح الجيش المصرى يتم عن طريق بريطانيا التى تعللت بأنها فى حاجة للأسلحة للإستعداد للحرب فى ذلك الوقت .

(٣) كما قام المجلس الأعلى بتشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط :

(أ) مجلس الجيش : يرأسه وزير الدفاع الوطنى وعضوية كل من وكيل وزارة الدفاع ورئيس أركان حرب الجيش ومفتش عام الجيش ومدير سلاح الطيران وأربعة أعضاء ينتخبون من كبار ضباط الجيش المتقاعدين ، ويعين كاتم أسرار حربية سكرتيراً للمجلس ويختص هذا المجلس ببحث المسائل التى تعرض على المجلس الأعلى للدفاع .

(ب) لجنة الضباط :

يرأسها رئيس أركان الجيش وعضوية كل من مفتش عام الجيش ورئيس إدارة الجيش - ورئيس الإمداد والتموين ، وقائد قسم القاهرة ويعين كاتم أسرار حربية سكرتيراً للجنة كما ينضم إلى اللجنة مدير المصلحة أو السلاح عند نظر أمر ضابط من ضباط الجيش المنتدبين للخدمة فى القوات المرابطة ، مصلحة الحدود ، خفر السواحل ، سلاح الطيران . وتختص لجنة الضباط بإقتراح المسائل الآتية على الوزير :

- تعيين وترقى الضباط والإحالة إلى الإستيداع أو المعاش أو الإعادة للخدمة .

- منح النياشين والميداليات والأنواط .
- تعيين الضباط فى وظائف أركان الحرب أو القادة وكذا النقل أو الإنتداب .
- إختيار أعضاء البعثات العسكرية .

هـ - هودة الجيش المصرى للسودان :

- (١) نصت المادة الحادية عشر وملحقاتها من معاهدة ١٩٣٦ على أن تستمر إدارة السودان مستعمدة من إتفاقيتى عام ١٨٩٩ ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن مصر وبريطانيا مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الإتفاقيتين .
- (٢) وطبقا لذلك سافرت الأورطة السابعة المشاة ، من الجيش المصرى إلى السودان فى ديسمبر ١٩٣٢ ، فكانت أول وحدة عسكرية مصرية تدخل السودان بعد ١٣ عاما منذ حادث مقتل السردار السير " لى ستاك" عام ١٩٢٤ والتى ترتب عليها سحب الجيش المصرى من السودان .

و- التوسع فى التعليم العسكرى:

- (١) كان التعليم العسكرى قبل معاهدة ١٩٣٦ ينحصر فى منشآت تعليمية تتمثل فى المدرسة الحربية التى تحولت بعد ذلك إلى الكلية الحربية ، ومدرسة الأسلحة الصغيرة ، ومدرسة التربية البدنية ، ومدرسة الكتاب العسكرىين^(١) وبعد المعاهدة توالى إنشاء مدارس الجيش المختلفة .
- (٢) تم إعادة تشغيل مدرسة المشاة والمدفعية والهندسة العسكرية ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش عام ١٩٣٧ وفى عام ١٩٣٨ تم إنشاء كلية أركان الحرب وفى عام ١٩٤٠ أنشأ مركز تدريب مدافع الماكينة للمشاة وكذلك مركز تدريب قيادة السيارات ، وفى عام ١٩٤١ تم إنشاء مركز تدريب المشاة وكذا مركز تدريب المدفعية ، كما أنشأت مدرسة ومركز تدريب الفرسان ، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام أما فى عام ١٩٤٤ فقد أنشئت مدرسة الشئون الإدارية وبالنسبة لسلاح الطيران فقد أنشئت مدرسة سلاح الطيران وبدأت الدراسة فيها فى يناير ١٩٣٨ .

(١) ومن الجدير بالذكر أن الذى أنشأ المدرسة الحربية هو محمد على وفى عام ١٩٢٤ تم إنشاء المدارس العسكرية الثلاث الأخرى .

(٣) ومن الجدير بالذكر أن البعثة البريطانية كانت قد تقدمت بمقترحات لتوفير العدد اللازم من الضباط لتوسعات الجيش بعد المعاهدة ، وذلك بزيادة عدد الضباط الجدد عن طريق توسيع الكلية الحربية وزيادة عدد طلبتها وتخفيض مدة الدراسة بها مع تركيزها ، والإكثار من إرسال البعثات إلى إنجلترا ، كما أجريت عدة دراسات لتعديل قانون التجنيد وإلغاء البدل العسكرى ، كذلك تبلور لدى حكومة الوفد مشروع لتدريب طلبة الجامعة وإعدادهم لمناصب الضباط الإحتياطيين وشرعت فى تنفيذه وكان ذلك بداية نظام ضباط الإحتياط .

ز- محاولات التصنيع الحربى :

(١) نصت معاهدة ١٩٣٦ على أن تحتكر بريطانيا تسليح وتدريب الجيش المصرى وقد تسبب هذا القيد فى تأخير عملية إمداد الجيش بالأسلحة الجديدة ويرجع المحللون ذلك إلى سببين :

(أ) أن تسليح الجيش المصرى وتقويته يتعارض مع مصالح بريطانيا واستمرار بقاء قواتها فى مصر حيث تنص المعاهدة على جلاء القوات البريطانية عند وصول الجيش المصرى درجة من القوة تسمح له بالدفاع عن قناة السويس بمفرده .

(ب) إن طلبات مصر صادفت الفترة التى كانت بريطانيا مشغولة خلالها بإعادة تسليح قواتها المواجهة التهديد الألمانى ، لذلك فقد كانت تلبى الطلبات المصرية عن طريق إرسال الأنواع القديمة التى بطل إستعمالها ويريد الجيش البريطانى التخلص منها .

(٢) وقد سعت مصر دائما للتخلص من هذا القيد حتى نجح محمد محمود حينما سافر إلى بريطانيا فى صيف ١٩٢٨ للتفاوض فى موضوع نصيب كل من مصر وبريطانيا فى تكاليف الثكنات الخاصة بالقوات البريطانية التى إلترمت مصر ببنائها بناء على المعاهدة حيث نجح فى عقد إتفاق بتقسيم هذه النفقات التى قدرت بحوالى ١٢ مليون جنية مناصفة بين مصر وبريطانيا وقد تم الإتفاق كذلك على أن تكون للحكومة المصرية حرية إستيراد الأسلحة للجيش المصرى

من غير المصانع الإنجليزية تجنباً للإبطاء ، وسافر وزير الدفاع حسن صبرى إلى أوروبا حيث إتفق مع المصانع الفرنسية على توريد ١٢٠ مدفع مورتير (هاون) ويبدو أن تحرر مصر من هذا القيد كان مؤقتاً حيث نجد أن محمود فهمى النقراشى رئيس وزراء مصر عام ١٩٤٧ حاول التنصل منه عند عرض قضية مصر فأعلن أن لمصر الحرية الكاملة فى الإتصال بمن تشاء من الدول وطلب المساعدة ممن تشاء وليس لأحد وصاية عليها كما أعلن أنه سيوجه إهتماماً للجيش وسيعمل على تقويته بزيادة حجمه مع الاستعانة بخبراء عسكريين أمريكيين ، ولكن مجاملة أمريكا لبريطانيا ساعدت فى القضاء على هذا المشروع .

(٣) كما عملت الوزارات المصرية بعد المعاهدة على التقليل من تأثير هذا القيد عن طريق محاولة إقامة بعض الصناعات الحربية ، فقد قررت وزارة مصطفى النحاس الرابعة فى سبتمبر ١٩٣٧ إستدعاء خبير إنجليزى للإشتراك فى وضع المواصفات لإنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة إلا أن العقبات المالية أدت إلى توقف العمل فى هذا المشروع ، كما بحث حسن صبرى أثناء زيارته لأوروبا موضوع إنشاء مصنع للذخيرة بمعونة بريطانيا .

ح - التوسع فى الصحافة العسكرية :

(١) عرفت مصر الصحافة العسكرية حينما صدرت مجلة الجيش و البحرية فى مايو ١٩٢٧ إلا أنه تم إيقافها بعد شهور قليلة لعدم وجود التشجيع المادى و الادبى .

(٢) و مع تطوير الجيش وزيادة حجمه أعيد إصدار المجلة مرة أخرى عام ١٩٣٨ تحت اسم مجلة الجيش .

(٣) وفى أواخر عام ١٩٤٦ بادر سلاح المدفعية بإصدار مجلة المدفعية كل ثلاثة أشهر . ثم تتابعت المجلات العسكرية فى الصدور .

ط- وضع كادر خاص لضباط الجيش:

(١) قدم حسن صبري وزير الدفاع في وزارة محمد محمود الثانية مشروع بتعديل الأوضاع المالية لضباط الجيش وذلك بوضع كادر خاص بهم يختلف عن يختلف عن كادر الموظفين نظرا لاختلاف ظروف وأحوال معيشتهم وللأخطار التي يتعرضون لها .

(٢) ولما قوبل مشروعه بمعارضه من باقي الوزراء قدم استقالة مسببه في يناير ١٩٣٩ وقد ذكر في خطاب الاستقالة أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصري قضاء على تقاليد الجيش وهدما لاستقلاله وزجا به في معترك السياسة الحزبية مما لا يستطيع احتمال مسئوليته فضلا عما في ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمولة بها في الجيش المصري وكافة الجيوش الأخرى . ومن تعارض مع أحكام الدستور وإنني وقد احتفظت للجيش بتقاليده وأستقلاله وأبيت أن يتدخل الغير في شئونته حيل بيني وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل أستمراي في الاضطلاع بأعباء منصب مستحيلا .

(٣) وقد أدي موقف وزير الدفاع الي تقرير وضع كادر خاص لضباط الجيش المصري من عدم تطبيق كادر الموظفين عليهم .

وخلاصة القول أنه رغم تباطوء عملية تسليح الجيش المصري وعدم أستمراية تنفيذ الخطط الخاصة بتطويره إما لأسباب سياسية كان أبرزها عدم استقرار الوزارات في الحكم لفترات طويلة أو لأسباب اقتصادية نتيجة ضعف الموارد المالية أو لأسباب خارجية متعلقة بالموقف البريطاني في مصر أساسا فإنه حدث تطور ملموس في الجيش المصري بعد المعاهدة وقد أدى ذلك في النهاية الى زيادة عسدد

الجيش وتسليحه وأرتفاع مستوى تدريبه ، ففي الاسبوع الاول من أبريل ١٩٣٩ كتبت صحيفة " النيو يورك تايمز " الامريكية تقول : أن مصر قد اصبحت لديها ثلاثون الف جندي وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز ، ووحدات ميكانيكية ، وقوة جوية ، وأن هذه القوات تنفذ شهرا بعد شهر) .

القسم الخامس

حركة التطوير والتحديث فى الجيش المصرى

بعد معاهدة ١٩٣٦

القسم الخامس

حركة التطوير والتحديث فى الجيش المصرى

تمهيد :

أ- نتج عن معاهدة التحالف والصداقة الموقعه بين مصر وبريطانيا فى اغسطس ١٩٣٦ ؛ سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له . والمحاق بعثه عسكريه بريطانيه تتولى تدريب الجيش المصرى وكذا سلاح الطيران الناشئ . وان تقبل بريطانيا من ترى الحكومة المصريه ايفاده من رجال للتعلم ببريطانيا على ان تكفل لهم التدريب الملائم كما تعهدت مصر بالمقابل ان تقصر تدريب افراد جيشها فى المعاهد البريطانيه العسكريه وكذا تعهدت ان لا يختلف طراز اسلحه قواتها البريه والجويه ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانيه .

ب - وهكذا بدأت مع نهايات سنه ١٩٣٦ صفحه جديدة من تاريخ الجيش المصرى . وفى ١٣ من يناير ١٩٣٧ وصل الفوج الاول من اعضاء البعثه العسكريه البريطانيه الى مصر ، وشرعوا فى تفقد أحوال الجيش الذى سيفومون باعادة تنظيمه وتحديثه وتطويره وفق ما نصت عليه شروط معاهدة الصداقة والتحالف المصريه البريطانيه . وكان تقرير الماجور جنرال "مارشال كورنول" أول رئيس للبعثه العسكريه البريطانيه عند تقييمه للجيش المصرى فى يناير ١٩٣٧ قاتما للغاية.

٣٨ - المشروع البريطانى الاول لتطوير الجيش المصرى :

أ - مع الحماس الشديد الذى صاحب وصول البعثه العسكريه البريطانيه وانتعاش الزمال فى قيام جيش مصرى قوى جديد يعيد لمصر امجادها الماضيه وبعيد اليها استقلالها الذى علقت المعاهده حصولها عليه ؛ قررت وزارة مصطفى النحاس الثالثه (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) إعاده تنظيم الجيش المصرى على نفس نظم الجيش البريطانى ؛ واز

فى برفع قوته الحالية وتسليحه الى ما يماثله فى (فوقه بريطانية) وملحقاتها من القوات
 ب - وقد وافقت البعثة العسكرية البريطانية على هذا المطلب - واقترحت فى نفس الوقت انشاء
 المدارس الفنية المتخصصة للمدفعية والهندسة العسكرية والاسلحة الصغيرة والدبابات
 والبدء فى دورة قصيره لتدريب الضباط على أعمال أركان الحرب وايفاد الضباط
 المصريين الى كليه أركان الحرب بكامبرلى بانجلترا . وفى نفس الوقت حث رئيس البعثة
 العسكريه البريطانيه المتاجور جنرال "مارشال كورنول" الحكومه المصريه على طلب
 كميات من الاسلحة والمعدات . ومع تطوير المطلب المصرى وتنسيقه بمعرفه البعثة
 العسكريه البريطانيه وتحويله الى احتياجات ظهر فى النهايه اول مشروع لتطير الجيش
 المصرى بعد معاهده سنه ١٩٣٦ .

ج - وكان المشروع موضوعا وفقا لفلسفه دفاعيه قائمه على ميدا التعاون الوثيق بين الجيش
 المصرى والبريطانى فى الشرق الاوسط . وكان ايضا مؤسسا على إحتمالات "حرب الصحراء"
 فى الصحراء الغربيه - وهو ما يعنى ان توقعات البعثة العسكريه البريطانيه بشأن الحرب
 العالميه الثانيه التى كانت لم تنشب بعد - كانت صحيحه بالنسبه للجبهه المصريه . ويسجل
 المشروع من بين ما يسجل إستخدام العربات المدرعه والدبابات لأول مرة فى تايخ البلاد ،
 فضلا عن إدخال المدفعيه المضادة للطائرات والأنوار الكاشفه والمدفعيه المضادة للدبابات
 ومدفعيه الميدان الحديثه والهاونات مما لم يكن لدى الجيش المصرى سابق معرفه به ، غير
 ان العلامة المميزه للمشروع فى الواقع كانت حقيقة ان الجيش المصرى كان بسبيل التحول
 من جيش يسير على الاقدام ويجر معداته البغال ... الى جيش محمول على عربات
 ولوارى وجنزير وعربات مدرعة ودبابات ، وقد بلغت التكاليف الماليه للمشروع مليونان وسته
 وثلاثون الفا ومائتان وواحد من الجنيهات ٢٠١٢٠٣٦ ر. جنيه وبلغت الاحتياجات البشريه
 اربعة عشر الفا ومائتان وسته وستون رجلا .

د - وقد منى هذا المشروع بالفشل الذريع لانه لم يعد النظر فى قانون التجنيد الذى كان معمولاً به فى ذلك الوقت وادخال اصلاحات به وكذلك كان من الواجب بداءة رفع مستوى التدريب التكتيكى والفنى للرجال وتكوين الكوادر الفنية من الضباط وبارسالهم للدراسة فى الكليات والمعاهد العسكرية البريطانية . بالاضافة الى تأخير إمداد الجيش المصرى بالأسلحة البريطانية ومحاولة البعثه العسكريه البريطانيه تغطيه ذلك الموقف بإعاره الجيش المصرى بعض الاسلحه من الجيش البريطانى واستئجارها فى بعض الاحول حتى تصل الاسلحه الجديده ؛ فسلم الى الجيش المصرى فى خلال عام ١٩٣٨ عدد من مدافع الماكينة ومدافع الميدان والمدافع المضاده للطائرات والمضاده للدبابات والهاونات والمدافع الساحليه ومجموعات الانوار الكاشفه

هـ - ولعل قصور الامكانيات البشريه والثقافيه عن ملاحقه موجة التطوير الحديثه فى الجيش غداه عقد المعاهده المصريه البريطانيه كان مسئولا عن الفشل . بالاضافه الى عدم توافر الكوادر الكافيه لسد النقص فى الوحدات ؛ وبذلك تحالفت عدة حقائق معا - كى لايرى مشروع التطوير الجديد النور. وكان رئيس البعثه متسرعاً للغاية فى مشروعه لتطير الجيش - فقد قدر التكاليف الماليه للمشروع بمليونين وستة وثلاثون الفا وواحد من الجنيهات فى يناير ١٩٣٧ ، وبعد فترة قصيرة من وصول البعثه العسكريه الى مصر عاد فى مرحله لاحقه واعاد تقدير التكاليف الاجماليه بستة ملايين من الجنيهات الامر الذى ووط الحكومه المصريه - اذا تعذر على وزارة الحربيه تقديم التقديرات التفصيليه لما يلزم من المبالغ للمشروع لاحتياج الامر الى احضار ضباط بريطانيين من الخارج كمتخصصين فى الفروع المختلفه للخدمه العسكريه كخبراء فنيين - وترتب على ذلك تناقض طلبات الوزارة وتلك الجهات الماليه وتعثر الاعتمادات . وكان ناتج كل هذه التخبطات ان سار الدعم البشرى فى تيار لم يواكبه فيه الدعم بالامدادات

و - وكان كل مما تم تحقيقه من تطيرر بالجيش المصرى بعد سنه من تقديم المشروع البريطانى هو انشاء الوحدات التاليه :

- (١) عدد ١ كتيبه بنادق مشاه
- (٢) ١ بطاريه متوسطه .
- (٣) ١ بطارية مدفعيه ثقيله
- (٤) ١ بطارية مضادة للطائرات
- (٥) ٤ بطاريه ميدان .
- (٦) ١ جماعه مهندسى ميدان
- (٧) ١ قسم انوار كاشفة
- (٨) ١ ألى سيارات خفيفة
- (٩) كما تم تحويل كتيبتى مشاه الى كتائب مدافع ماكينة - وكتيبة اخرى الى الاى مضاد للدبابات.

ز - كان هذا هو حال الجيش المصرى فى ظل المشروع البريطانى الاول لتنظيمه وبعد مضى عام على وضعه تحت الاشراف البريطانى الجديد للبعثه العسكريه البريطانيه . ومن هذا يتضح ان المشروع قد تعثر ولم يتجاوز ان يكون مشروعاً على الورق .

مشروع السنوات الخمس :

- أ - مع خطوات تعزيز الجيش المصرى وتطويره وتوقع مخططو السياسة الدفاعيه المصريه احتمال قيام حرب اوربيه على نطاق واسع لايمكن لمصر تفادى اقحامها فيها ... تقدم حسن صبرى وزير الحربيه فى حكومه محمد محمود الرابعه (٢٤ يوليو ١٩٢٨ - ١٨ اغسطس ١٩٢٩) . بمشروعه ذو السنوات الخمس لاستكمنالوسائل الدفاع وقد انتهى هذا المشروع الى ان دراسة الموقف العسكري للقطرالمصري اكدت ان القوة اللازمه للذود عن استقلال البلاد والدفاع عن سلامة اراضيها يجب ان تكون كالاتى :
- (١) فرقه ميانيكية قوامها ٧٠٠ ضابط و ١٤,٥٠٠ صف وجندى .

- (٢) فرقة مشاه كامله قوامها ٧٥٠ ضابط و ١٧.٠٠٠ صف وجندى .
- (٣) فرقه الرديف من تسعه أوط وقوه دائمه من سبعين ضابط و ٩٠٠ صف وجندى .
- (٤) فرقة مضادة للطائرات وقوامها ٢٠٠ ضابط و ٧.٠٠٠ صف وجندى
- (٥) مجموعه دفاع ساحلى قوامها ٥٠ ضابط و ١٢٠٠ صف وجندى
- (٦) سلاح الطيران ويتألف من تسعه اسراب .
- (٧) مدارس الجيش ووحدات التعليم وقوتها ١٥٧ ضابط و ٣٠٠٠ صف وجندى .
- (٨) قوة السودان وقوامها ٧٥ ضابط و ١٩٠٠ صف وجندى .
- ب - قدرت التكاليف اللازمه لانشاء هذه القوة شامله نفقات الانشاء الاوليه ومصاريف الصيانه السنويه عند اتمام البرنامج فى نهايه السنوات الخمس كالاتى :

م	القوة	التكاليف الاوليه للتسليح	نفقات الصيانه السنويه
(١)	الفرقة الميكانيكيه	٢٠٠٠ ر ٢٨١ ر ٢	٥٨٣ ر ٢٠٠
(٢)	الفرقة المشاه	١٩٢٣ ر ٠٠٠	٤٥٣ ر ٠٠٠
(٣)	فرقة الرديف	١٥٠ ر ٠٠٠	١٥ ر ٠٠٠
(٤)	فرقة مقاومه الطائرات	٨٣٩ ر ٠٠٠	٤٧٩ ر ٦٠٠
(٥)	مجموعه الدفاع الساحلى	١٠٠٠ ر ٠٠٠	٢٠٠ ر ٠٠٠
(٦)	سلاح الطيران	٨٠٠٠ ر ٠٠٠	١٧٥٠ ر ٠٠٠
(٧)	مدارس الجيش ووحدات التعليم	٢٠٠ ر ٠٠٠	٥١ ر ٠٠٠
(٨)	قوة السودان	١٧١ ر ٠٠٠	٣٦ ر ٢٠٠

ج - كما اضيف الى الرقم السابق التكاليف اللازمة للتسليح والصيانة وبيانها كالاتى : -

م	البيان	لتكاليف الاولى للتسليح	نققات الصيانه السنويه
(١)	احتياط السلاح والذخيرته والوقود	٤٠٠٠ ر ٤٠٠٠	٤٠٠٠ ر ٥٣٢
(٢)	مشروع نواه الاسطول البحرى	٣٠٠٠ ر ٦٦٢	٥٦ ر ٠٠٠
(٣)	الانشاءات ومرتبات الجيش	٢٢٠٠٠ ر ٥٠٠	٢٠٠٠ ر ٥٠٠
	الاجمالى	٣٠١٦٢ ر ٠٠٠	٧٣٥٨ ر ٠٠٠

د - وكان قد اعتمد فى ميزانيه عامى ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ لمشروعات الدفاع الوطنى ٥٠٢ ر ٨٦٢ جنيهه - فكان لزاما ان يغطى الباقي وقدره ٤٩٨ ر ٨٥٧ ر ٤٠ جنيه وقد كانت الحكمة من تقدير خمس سنوات لتنفيذ المشروع هى طاقه الخزينة المصريه وضروره المافظة على المستوى العالى لخريجى الكليه الحربيه وما يتبع ذلك من ضروره انتظار خمس سنوات لامكان الحصول على العدد الكافى لتكملة المقرر من الضباط وقدره ٢٢٣٥ ضابطا وقد ترتب على ذلك انه اصبح لزاما على الخزينه المصريه ان تخصص متوسطا سنويا قدره ١٧٠ ر ٨٠ جنيه اعتبارا من اول مايو ١٩٣٩ ولده خمس سنوات تصبح بعدها الميزانيه الثابته لوزارة الحربيه ٧٣٨٨ ر ٠٠٠ جنيه

هـ - وكان الجديد فى المشروع هذه المرة انشاء نواه البحرية المصريه تشتمل على بواخر الحراسه وكاسحات الالغام وقوارب الطوربيد . كما روى تعزيز سلاح الطيران بتسعة اسراب تعاون وقاذفات ومقاتلات بمزانية قدرها ثمانيه ملايين من الجنيهات .

و - ويعد المشروع بالمقارنة بالمشروع السابق - شيئا ضخما للغاية - اذا ما لاحظنا ان الذى كان مقدرا للمشروع الاول هو ٢٠١ ر ٣٦ ر ٢٠ جنيه زيدت بعد ذلك الى ستة ملايين من الجنيهات بمتوسط انفاق سنوى قدره ٠٠٠ ر ١٧٠ ر ٨ ملايين جنيهه لمدته خمس سنوات .

غيران هذا المشروع الضخم لم يتيسر له ان يتم على الصورة التى ارادها له واضعوه .
ويبدو ان ذلك كان راجعا الى التغييرات الوزاريه السريعه التى كانت تحدث بالبلاد والى
التيارات والتوجيهات السياسيه التى كان الوزارة بعد "حسن صبرى" فى يناير ١٩٣٩

راى آخر

مشروع السنوات السبع :

أ - فى يناير ١٩٣٩ عكف وزير الدفاع الوطنى " حسين سرى " على دراسه المشروع الذى
قدمه سلفه " حسن صبرى " وقد تبين له جوانب التقصير والتى تتلخص فى ان المشروع
اعد على انه كل ما يلزم لتقويه الجيش المصرى وسلاح الطيران ولم يشرفيه الى المستوى
النهائى الذى يجب ان يصل اليه ليكونا وحدهما قادرين على الدفاع عن البلاد . ولم يضع
المشروع بيانات وبرامج مفصلة لبعض التنظيمات الواردة فيه . بالاضافه الى ان المشروع
قد بنى على اساس التنفيذ فى خمس سنوات - وقد وجد حسين سرى ان عدد الضباط
وضباط الصف والمهرة الموجودين فى الوحدات فى يناير ١٩٣٩ اقل بكثير من
العدد المقرر لها

ب - وقد راى حسين سرى ان تنفيذ المشروع بهذه الطريقة من شأنه ان ينقص من كفايه
الوحدات المنشأة - لذلك قرر اعاده النظر فى تقدير السدة اللازمه لتنفيذ المشروع على
اساس التعشى مع العدد الذى يمكن تخريجه سنويا من الضباط وغيرهم من
المتخصصين والفنيين .

كذلك راى حسين سرى باشا ان قوات الاحتياطى الوارده فى المشروع هى تسع كتائب
لا تكفى للدفاع عن المرافق العامة للبلاد وللمساعده على سد النقص الذى قد يحدث فى
الجيش العامل وقت الحرب فقرر زيادتها ١٥ كتيبة لتصبح قوتها ٤٥٠ ضابط و ١٢٠٠٠
صف وجندي بدلا من ٢٧٠ ضابطا و ٧٢٠٠ جندي .

ج - وقد تلخص مشروع حسين سرى باشا فى تكوين الجيش المصرى من الوحدات التالية :

(١) عدد ٣ فرقة ميكانيكية قوتها ٤٥٠٠٠ صف ضابط وجندى

(٢) عدد ٢ فرقة مشاة قوتها ٣٦٠٠٠ صف ضابط وجندى .

(٣) عدد ٢ فرقة مدفعيه مضادة للطائرات قوتها ١٤٠٠٠ صف ضابط وجندى

د - وتصل قوة الجيش المصرى طبقا لهذا المشروع الى ١٣٠٠٠ صف ضابط وجندى بما فى ذلك قوه الدفاع عن السواحل وقوه السودان والمدارس والمعاهد ومصالح الجيش المختلفه اما سلاح الطيران فقد رأى ان يتكون من : ٣ سرب تعاون ، ١١ سرب مقاتل ، ١٠ سرب قاذفات .

هـ - ويلاحظ ان هذا البرنامج يقتضى زيادة القوات بما يعادل ضعف القوات المقررة فى مشروع " حسن صبرى " وقد قدره واضعوه ان يتحقق خلال مده ١٨ عاما ؛ رغم ان الخطة كانت لسبع سنوات ؛ وان التكاليف الانشائية لهذه الزيادة كانت خمسين مليوناً من الجنيهات ، وأن اساس زيادة الجيش الى هذا العدد هو جعله قادرا على مقاومه اى اعتداء خارجى لمده ثلاثه اشهر حتى تصل النجده من الدول الحليفه ولم تتخذ اى خطوه لاعتماد هذا المشروع من السلطات العليا فاصبح كسابقه حبرا على ورق .

مشروع تشكيل سنه ١٩٤٠ :

أ - عندما اعلنت الحرب العالميه فى ٢ سبتمبر ١٩٣٩ كانت الوحدات الرئيسيه فى الجيش المصرى عبارته عن ٩ كتائب مشاة مشكله فى ثلاثه لواءات ؛ والى دبابات خفيفه ؛ ٢ الاى مدفعيه ميدان ؛ ٢كتائب مدافع ماكينه ؛ والى سيارات فرسان خفيفه ؛ والى مدفعيه مضادة للطائرات . بقوه ١٠٠٠ ضابط ؛ ٢٤٥٠٠ جندى الى جانب ٨٠ ضابط و ١٠٠ جندى من القوه الجويه المصريه .

ب - ولم يكن قد تم تنفيذ اى من المشروعات السابقه باستثناء بعض الوحدات التى لها موردا ماليا - على ان هذه الوحدات الجديده كانت تشكل الوحدات الجيده لم يكن ليتيسر الا

بسحب الاعداد المطلوب لها من الضباط والجنود من الوحدات المشكله أصلاً ، وكانت مشكله المعدات والاسلحه الرئيسيه والمؤن قد استمرت فى التزايد نتيجته للبطء الشديد من جانب بريطانيا ؛ لدرجه ان الجيش المصرى كله كان لا يملك من البنادق فى ١٣ ابريل سنه ١٩٣٩ سوى ٢٠.٠٠٠ بنديه

ج - وقد اعترف وزير الدفاع فى ذلك الوقت بالعجز عن النهوض بالجيش وفقا لبرامج التطوير بسبب النقص فى الضباط والاسلحه وانه ازاء الازمات الدوليه المتلاحقه لن يتيسر تنفيذ مراحل النهوض بالجيش على الوجه الامثل وقرر ان الحاجه ستكون ما سة لتخريخ ١٢٠ ضابطا فى سنه ١٩٣٩ ثم التعجيل بتخريخ غيرهم كلما دعت الحاجه - واستصوب ان يتم استكمال وسائل الدفاع فى مشروع السنوات السبع فى ثلاثه مراحل يكون عدد الجيش فيها ٥٠.٠٠٠ و ٩٠.٠٠٠ و ١٣٥.٠٠٠ على التوالى بحيث تستطيع البلاد فى اخر المرحله الاعتماد على قواتها الدفاعيه .

د - وفى ظل هذه الظروف اقترحت البعثه العسكريه البريطانيه التعجيل باستكمال بعض وحدات المعاونه ؛ ووضعت مشروعا لذلك تصل به قوه الجيش الى حوالى ١٨٥٧ ضابطا و ٤٥١٣٢٠ رتبه صف ضابط وجندى واسمت هذا المشروع (C-1940) وقد اعتبرت البعثه العسكريه هذا لمشروع احد مراحل (مشروع السنوات السبع) وخططت له لينتج فى ابريل ١٩٤٠ جيشا قوامه ٤٥٠.٠٠٠ رجل الى جانب خمسة اسراب للسلح الجوى المصرى (٢٠.٠٠٠ من كل الرتب) لكن الحرب بدأت ولم يتم استكمال هذه المرحله

هـ - ويبدو أن السلطات المصريه تركت للبعثه العسكريه منذ بدايه الحرب مهمه تنظيم الجيش وفقا لمصالح بريطانيا الدفاعيه فى المنطقه ؛ اذا يلاحظ ان خطة تنظيم الجيش المصرى التى نحن بصدددها من ابتكار البعثه العسكريه البريطانيه وحدها - كما ان هذا المسلك كان يؤيده

وجود على ماهر فى الوزارة فى الفترة من ١٨ اغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ مايو ١٩٤٠ وهو صاحب مبدأ تجنب مصر ويلات الحرب . ويتضح من حاله وتكوين الجيش فى سنه ١٩٤٢ بالمقارنة بما كان مأمولاً ان يكون عليه فى اول ابريل سنه ١٩٤٠ - تخلف وحدات كثيرة منه عن الوصول الى المستوى المطلوب . وكان هذا هو كل ما اصاب الجيش من تقدم خلال الزيادة التى اضيفت والتى سميت (Ci 940) مجرد متطلبات استلزماتها ظروف الحرب ورأت بريطانيا تنفيذها لصالح المجهود الحربى البريطانى . ويبدو ان النجاح قد اصاب المسميات فقط دون العمل الفعلى ؛ فالكثير من الوحدات سميت دون ان تكون حقيقة وكثير من الوحدات كان ينقصها الكثير من المعدات الاساسية وخاصة بالنسبة للأسلحة الرئيسية كالفرسان والمدفعية والمشاه كما كان النقص فى الافراد ملموسا فى وحدات عديدة . وبذلك نجد ان المشروع لا يخرج من كونه تكمله للوحدات المحاربة التى انشأت حتى سبتمبر ١٩٣٩ مع زيادة الوحدات المضادة للطائرات والانوار الكاشفة واستكمال الدفاع الساحلى لتغطية الواجبات التى استلزمها ضرورات الحرب .

ز - وقد كانت مشروعات التطوير تحدد تنظيم الجيش على اساس الفرقه الميكانيكيه والفرقة المشاه بتنظيمات كل منها النمطيه . غير انه بمضى الوقت وبتكشف استحاله تزويد وحدات الجيش بالمعدات والاسلحه وفقا لجداول التنظيم لاتشغال الجيش البريطانى بتطورات الحرب ولاسباب اخرى تنحصر فى ضرورة بقاء الجيش المصرى غير قادر على الدفاع عن امن حدوده .

مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش عام ١٩٤٥ :

أ - مع منتصف عام ١٩٤٥ ، بدأت اختلافات وجهات النظر فى شان مستقبل الجيش المصرى تتضح بين السلطات المصريه والسلطات البريطانية (البعثة العسكريه) . ففى مايو ١٩٤٥ اوصت لجنة رؤساء اركان الحرب فى لندن والبعثة العسكريه البريطانيه بفتح المناقشات بشأن الجيش المصرى لما بعد الحرب مع السلطات المصريه وقد اقترحت البعثة العسكريه البريطانية على رئاسة الاركان حرب الجيش المصرى تنظيما للجيش

على اساس لواء حدود لواء ميكانيكى اربعة كتائب امن داخلى تسعه الايات مضاده للطائرات وانوار كاشفه ستة اسراب طائرات فى حدود ميزانية قدرها ستة ملايين جنيه

ب - وكان تنفيذ هذا المشروع يعنى خفضا فى قوه الجيش المصرى بمقدار ٢٦٠ ضابط ٦٠٠٠ درجات اخرى وقد رفض وزير الحربية المصرى آنذاك هذا المشروع موضحاً أنه لا يتجاوز قوه بوليسية . ويفرر البريطانيون انه منذ ذلك الوقت بدأ الفكر التنظيمى للجيش يتخذ صورة الخفاء وعدم البوح به لهم .

هيئه اركان الحرب :

أ - كان اهم عمل فى حركه تحديث الجيش المصرى هو اعاده خلق الآله العقلية الحربية له والتي حرمت مصر منها كآثر من آثار الاحتلال البريطانى لمصر فى ستمبر ١٨٨٢ . فكانت اولى خطوات التحديث هى اعاده انشاء هيئه اركان الحرب فصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ بانشاء هيئه اركان حرب الجيش فى ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ من رئيس هيئه اركان حرب الجيش واركان حرب ادارة الجيش ؛ واركان حرب العمليات الحربية وكاتم اسرار حربية ؛ واركان حرب تشهيلات وتموين الجيش

ب - ويتبع رئيس هيئه اركان الحرب ؛ مدير العمليات والمخابرات الذى اختص بمساعده رئيس اركان حرب الجيش فى جميع واجباته وشطت ادارته من بين ما شملت ادارة العمليات الحربية التى اختصت بالمسائل الاستراتيجية والخطط والعمليات والاتصال برئاسة الجيش البريطانى بمصر بخصوص العمليات والتنظيم الدفاعى ويدخل من ضمن ذلك تحصين الموانى والدفاع الجوى ومساعدته السلطة المدنية

المدفعية:

أ - كان سلاح المدفعية المصرية قبل معاهدة ١٩٣٦ يتكون من اربعة بطاريات خفيفة قوتها ٢٤ ضابطا و ٦٢٨ درجات اخرى ، ١٦ مدفع هاوتزر عيار ٣٧ ر بوصه تحمل على البغال ؛ الى جانب بلوك مدفعية يسمى بلوك المحافظه مسلح بأثنى عشر مدفعا من طراز "كروب ٦" و "كروب ٩" ونورد نفلد عياره ٧٥ مم غير صالحه للقتال و واجبها فقط أداء التحية والتعظيمات فى الاحتفالات والمناسبات العامه و بطارية سيارات مدافع ماكينة قوتها ضابطين ، ٥٩ رتب اخرى مسلحة بأربعة مدافع "فيكرز" رشاشة عيار ٣٠.٢ ر. تحمل على السيارات

ب - ولتحديث المدفعية تم التخلص من نظام الجر بالحيوانات عن طريق استخدام السيارات وتم تشكيل النواه الاولى من لواء مدفعية الميدان الخفيف . ثم تبع ذلك تنظيم السلاح على اسس حديثه

ج - وفى النصف الاول من عام ١٩٤٤ كانت المدفعية المضريه تتكون من اللواء الاول والثانى والثالث المضاد للطائرات وقيادة مدفعية الفرقة ؛ والمدفعية الساحيه . ومنذ النصف الثانى لعام ١٩٤٤ بدأت الاتصالات تجرى بين البعثه العسكريه البريطانيه ووزارة الحرب البريطانيه لادخال " الرادار " فى المدفعية المصريه وقد نجحت هذه الاتصالات واثمرت عن الافراج عن هذه المعدة فى ١٤ يناير ١٩٤٥ .

د - وقد وافق ذلك استكمال تجهيز المدفعية الثقيله المضادة للطائرات بمدافع ٣٧ ر بوصه - وكان ينقصها ستة مدافع فقط لتوصيلها الى المعدل الرسمى - اما مدفعية الميدان فلم يكن لديها سوى الاى واحد مكون من بطاريتين ٢٥ رطل وجملة مدافعها ١٦ مدفع - وكان بالمدفعية المضادة للدبابات ثلاثه ترويات فقط مزودة بمدافع ٦ رطل جملة ١٢ مدفع بواقع

اربع مدافع لكل تراب . وقد كانت اتجاهات البعثه العسكريه البريطانيه فى شأن تجديد المدفعيه المصريه فى ذلك الوقت هى التركيز على المدفعيه المضاده للطائرات ورفعها الى تسعة الابات مدفعيه مضاده للطائرات وانوار كاشفه . ومع نهايه ١٩٤٥ كان قد تم تجهيز الآلى ميدان واحد بمدافع ٢٥ رطل وتم تجهيز بطارية مضاده للدبابات بمدافع ٦ رطل .

هـ - وبذلك كان سلاح المدفعيه يتكون فى ذلك الوقت من ثلاثه الويه مدفعيه مضاده للطائرات تشكل كل من الاول والثانى منهم من الآلى ثقيل من ثلاثه بطاريات وبطارية خفيفة والآلى أنوار كاشفه من بطاريتين - أما اللواء الثالث فقد تشكل من بطارية ثقيله وبطارية خفيفة وبطاريتين انوار كاشفه . وتشكلت قياده مدفعيه الفرقة من الآلى ميدان والآلى خفيف وبطارية ميدان . وتكونت مدفعيه السواحل من ست بطاريات .

الفرسان :

أ - كان سلاح الفرسان المصرى قبل بدء تطويره يتكون من أورطتين من الفرسان الخياله سلاحهما السيف والمزراق (حريه طويله) والبندقيه القصيره (قرايينه) والطبنجه وكانت القوة البشريه لهما احد عشر ضابطا و٣٧٥ درجات اخرى . وبأدخال الميكنه فى الجيش المصرى مع قدوم البعثه العسكريه البريطانيه اعيد تنظيم هذا السلاح على اساس ان تبقى اورطتى الخيالة على شكل الآلى لاغراض الاحتفالات والتشريفات واستبعادهما تماما من الاعمال القتاليه لتخلفهما عن روح العصر الذى كان قد قطع شوطا فى الاعتماد على المحرك والدرع - مع تشكيل رئاسة الآلى فرسان ميكانيكى يتكون من اورطة واحده من السيارات المدرعه الخفيفه - ومن رئاسة الآلى دبابات خفيفه يتكون من اورطة دبابات خفيفه ماركه ٦ طراز "ميدوز" .

ب- وقد استمرت السياسه العسكريه بالنسبه لتحديث سلاح الفرسان هى الاكتفاء بتسليحه من الآلى خفيف والآلى دبابات خفيفه . ولم يبدأ التفكير فى ضم الآلى استطلاع الى

الفرسان إلا فى مايو ١٩٤٤ حيث رأت البعث ان ألاى الاستطلاع هو التشكيل المناسب للجيش المصرى فى ذلك الوقت بالنظر لان السيارات المدرعة لها القدرة على العمل فى مجال المسافات الطويلة كمناطق الحدود المصرىة - وان الدبابات لالزوم لها فى ذلك الوقت حيث انها كانت تمر بمرحلة إنتقالية واحتمالات تطورها بدرجة كبيرة خلال اعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٦ كانت واردة - فاكتفت بتحويل ألاى السيارات الخفيفة الى الاى استطلاع مع الاحتفاظ بألاى الدبابات الخفيفة .

البحرية المصرية :

أ - كانت السياسة البريطانية منذ بدابه القرن التاسع عشر تحمل بكل الطرق على حرمان مصر من ان تكون دولة بحريه إلا أن مصر بموقعها الجغرافى المتحكم وشواطئها الممتدة الطويلة تستطيع ان تحصل على مكانة بحرية مرموقة يخشى بأسها لاسيما بعد انشاء قناة السويس . وكلما شاعت مصر ان تبنى اسطول قوى كانت بريطانيا تقف لها بالمرصاد وتسدد عليها المنافذ ؛ حتى اتيح لها احتلال البلاد فى النهاية ؛ ولو كان لمصر اسطول قوى لحسبت بريطانيا له حسابه ولدافع عن الوطن ولما تم ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد عام ١٨٨٢ بهذه القوات المعادية القليلة نسبيا وبمثل تلك السهولة .

ب - بعد احتلال بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ اتخذت مجموعة من الاجراءات فى شأن البحرية المصرية هى :

- (١) إلغاء الاسطول البحرى المصرى وتسريح رجاله .
- (٢) إلغاء الاسطول التجارى وبيع بواخر مصلحة البوستة الخديوية الى شركة بريطانية واحلال الضباط والفيين الاجانب محل المصريين فى تسيير هذه البواخر للتخلص من الطبقة البحرية المصرية بما لها من تقاليد قديمة متوارثة منذ أوائل القرن التاسع عشر .
- (٣) الغاء الترسانة البحرية وتسريح ما بها من عمال مدربين .

ج - ولتحقيق اهداف بريطانيا كان اهتمام سلطات الاحتلال وعنايتها بمصلحة الموانىء والفنارات شديدا واقتصر تولى المناصب الرئيسية للمصلحة على الضباط البريطانيين ولم يخلوا بالاموال اللازمه لتحسين الموانىء المصرية ؛ وفى عام ١٩١١ اشترت المصلحة سفينة تموين لخدمة الفنارات فى البحر الاحمر بدلا من السفينة القديمة ؛ سميت باسم عابدة^(١) . نفس اسمها القديم ولازال هذا الاسم مطلقا على السفينة الحديثة التى اشترت بعدها .

د - ولعبت مصلحة خفر السواحل المصرية دورا هاما فى حياة البحرية المصرية فقد ارادت بريطانيا القضاء على البحرية المصرية كن تامن جانبها بالاضافة الى استغلال الامكانيات البحرية المصرية فى خدمة اغراضها وتخفيف المهمة على اسطولها البحرى فعمدت الى انشاء قسم بحرى بمصلحة خفر السواحل يضم عددا قليلا من السفن الساحلية الصغيرة والانشآت الساحلية ؛ وقد حرصت بريطانيا دائما ان تكون رئاسة المصلحة ورئاسة القسم البحرى وقيادة الوحدات البحرية قاصرة على الضباط البريطانيين .

هـ - ولحاجه بريطانيا الضرورية الى العنصر الوطنى ليمكن مصلحة خفر السواحل الوقوف على قدميها اضطرت الى انشاء مدرسة لتخريج الطباط البحريين اللازمين لخدمة اغراض خفر السواحل التى كانت تابعة لوزارة المالية اذاك فافتتحت فى عام ١٨٩٨ مدرسة البحرية فى السفينة "ديب البحر" وقد اشتهرت منذ ذلك الحين بأسم مدرسة " ديب البحر " ولم تكن منتظمة فى قبول دفع جديدة كل عام بل لم يكن يتعدى عدد الضباط فى كل دفعة اصابع اليد الواحدة حتى ان عدد الضباط البحرين المتخرجين منها منذ عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٢٦ بلغ ٣٦ ضابطا بحريا

و - البحرية المصرية خلال الحرب العالمية الاولى :

فى خلال الحرب العالمية الاولى نيط بالسفن المصرية مهام خطيرة فى خدمة المجهود الحربى

(١) ظلت هذه السفينة (عابدة) تعمل فى خدمة منائر البحر الاحمر حتى عام ١٩٥٩ عندما شحطت عند طرف جزيرة الاخوين ، وبنيت بدلا منها سفينة أخرى بهولندا سميت (عابدة ٢) وصلت إلى الاسكندرية فى عام ١٩٦٦ .

البريطاني على طول السواحل المصرية فى البحرين المتوسط والاحمر فقامت بما عهد اليها على الوجه الاكمل مع تعرضها لخطر الغواصات والالغام البحرية المعادية .

ز - البحرية المصرية ما بين الحربين العالميتين :

(١) بعد ان نكثت بريطانيا بوعودها فى اعطاء مصر استقلالها بعد الحرب الاولى وهب الشعب مطالباً بالحرية والاستقلال زاد الوعى القومى بضرورة ايجاد بحرية وطنية فاشتريت الحكومة المصرية سفناً ساحلية جديدة لمصلحة خفر السواحل وارسلت البعثات البحرية الى الخارج وزاد الاهتمام بالبحرية التجارية وتكونت عدة شركات ملاحية مصرية .

(٢) وفى عام ١٩٢٥ تم الاتفاق بين مصر وايطاليا (المحتلة لليبيا فى ذلك الوقت) على تحديد الحدود المصرية الليبية وتشكلت لجنة مصرية ايطالية لتعيين الحدود الليبية المصرية على طبيعة الارض. واتمت اللجنة عملها فى ٩ نوفمبر ١٩٢٦ وتم على ذلك ضم هضبة السلووم الى الاراضى المصرية واقتطعت واحة جفيوب من الحدود المصرية لتصير داخل الاراضى الليبية وبذلك استطاعت مصر ان تستفيد من خليج السلوم كميناء بحرى عند اقصى نقطة على حدودها الغربية .

وفى عام ١٩٢٣ قامت السفينة "مباحث" التابعة لمصلحة خفر السواحل المصرية والمخصصة للابحاث المائية واعمال المساحة برحلة علمية لادراسة البحر الاحمر والمحيط الهندى وكانت تقل على ظهرها بعثة السير جون مورى المؤلفة من علماء بريطانيين فى علم الاقياونوجرافيا واثنين من العلماء المصريين هما الدكتور حسين فوزى والدكتور محمد عبد الفتاح وتحركت السفينة "مباحث" من الاسكندرية فى ٢ سبتمبر ١٩٢٣ وعادت الى الاسكندرية بعد انتهاء الرحلة فى ٢٥ مايو ١٩٢٤ اى قضت فى رحلتها تسعة شهور قطعت خلالها ٢٢ الف ميل بحرى . وحصلت البعثة على نتائج علمية فاقت من حيث كثره عملها اية بعثة علمية سابقة فى المنطقة . وتعتبر السفينة مباحث أول سفينة

ترفع العلم المصرى وتتجول فى المحيط الهندى جنوبى خط الاستواء .

ح - البحرية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية :

(١) بالرغم من أن مصر لم تشارك فى الحرب العالمية الثانية الا ان بريطانيا إستغلت إحتلالها لمصر فى تسخير كل مرافق البلاد فى خدمتها ، فقدمت البحرية المصرية اجل الخدمات للحلفاء فى احلك فترات حربهم وقامت الطوافات المصرية بنقل المؤن والذخيرة إلى جيوشهم بالصحراء الغربية ونقل الاسرى الايطاليين ثانية الى الاسكندرية . وكانت السفن المصرية تتعوض فى رحلاتها لهجمات طائرات المحور باستمرار حتى غرقت الطوافة "السلوم" قرب سيدى برانى بعد اصابتها بقذائف طائرة المانية وكذلك انفجر اللش القاطره "قاروس" داخل منيا الاسكندرية عند اصطدامه بلغم فى ٢٩ يونيو ١٩٤٢ اثناء سيره مع قافلة خارجة من المنيا فنسف بمن فيه وكان على ظهره دفعة كاملة من طلبة المدرسة فغرق ثمانية ونجا واحد منهم .

(٢) استخدم الحلفاء اثناء الحرب الثانية الموانى المصرية وورش اصلاح السفن بها بكل امكانياتها وتعتبر المساعدات التى حصل عليها الاسطول البريطانى فى مصر ذات قيمة ملحوظة فى المعارك البحرية التى خاض غمارها كما ان البحرية البريطانية استاجرت معظم البواخر التجارية المصرية لنقل العتاد الحربى وغيره الى الجزيرة البريطانية وكان من نتيجة ذلك ان اكثر من سبعة عشر باخرة مصرية من عماد البحرية التجارية المصرية اغرقتها قوات المحور باعالى البحار .

ط - التعليم البحرى :

(١) قامت مدرسة خفر السواحل البحرية بالسفينة "ديب البحر" بدور هام فى تخريج الضباط البحريين كما سبق ذكر ذلك . وفى عام ١٩٢٢ اوفدت الحكومة المصرية بعثة الى بريطانيا مكونة من ١٧ طالبا بعد حصولهم على الشهادة الابتدائية حيث الحفوا بالكلية

البحرية "واستر" وهى سفينة تعليم وقد اكملوا دراستهم والحقوا بالسفن التجارية البريطانية باعالى البحار للتمرين العملى لمدة ثلاث سنوات نالوا على اثرها شهادة ضابط ثانى اعالى البحار امام مجلس التجارة البريطانى ، كذلك الحقوا بمدارس البحرية البريطانية "ببورت سنموت" ليدرسوا دراسات فنية خاصة بالملازمين وبعد ان قضوا سبع سنوات بالبعثة عادوا ملازمين بحريين بمصلحة خفر السواحل

(٢) وفى ذلك الوقت افتتحت مصلحة خفر السواحل مدرسة فى قسم الاساس بالمكس التحق بها ثمانية من الطلبة الذين أتموا الدراسة الثانوية وتخرجوا ضباطا بحريين فى عام ١٩٢٦ ويعودة اعضاء البعثة عمل الجميع حنباً الى جنب فى المصالح البحرية المختلفة تحت قيادة خريجى مدرسة خفر السواحل الاولى بديب البحر .

(٣) وفى عام ١٩٣٠ افتتحت المدرسة البحرية مرة اخرى واتخذت الطوافه القديمة "عبد المنعم" مقرا لها وأوكل التدريس بها الى البكباش "بويد" والصاغ "ستيفن" من البحرية البريطانية وكان القبول فى هذه المدرسة بالشهادة الثانوية العامه (التوجيهية) ومدة الدراسة عامين تعقبها الترقية الى رتبة الملازم ثانى تحت الاختيار وكان التدريس باللغة الانجليزية والتعليم على النهج المقرر فى البحرية البريطانية . وتطور نظام التعليم بعد ذلك فاصبح الطلبة يختارون من بين طلبة الكلية الحربية ثم يقضون بالمدرسة البحرية سنتين ليتخرجوا طلبة ممتازين ؛ وتخرجت تبعا لهذا النظام ثلاث دفعات : ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ .

٤٧ - سلاح الطيران :

أ - حاولت وزارة محمد محمود الاستمرار فى خطة التطوير التى بدأتها وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٣٧ الا ان المصاعب المالية والسياسية التى واجهتها جعلت حصيلة تنفيذ خطة التطوير اقل مما كان مقدرا لها وكان ابرز ما تحقق عام ١٩٣٨ يتمثل فيما يلى :

(١) تغير اسم سلاح طيران الجيش المصرى - بناء على امر ملكى - ليكون سلاح

الطيران الملكى

(٢) استمرار تزايد سيطرة الضباط المصريين على القوة الجوية ، وتقلص نفوذ ضباط البعثة البريطانية .

(٣) تعيين مدير سلاح الطيران الملكى عضواً فى مجلس الدفاع الوطنى .

(٤) التخطيط لزيادة طاقة مدارس سلاح الطيران .

(٥) التعاقد على شراء ١٨ طائرة "جلاديتور" .

وكانت الحكومة المصرية قد طلبت تزويدها بطائرات حديثة طراز " هاريكن " بدلا منها حيث ان طراز "الجلاديتور" كان قد اوقف انتاجه بعد ظهور الطائرات الاحداث من طراز هاريكن" وسبتمبر" إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن فى موقف يسمح لها بتزويد مصر بهذه الطائرات الحديثة التى كانت فى أمس الحاجة إليها لتجديد سلاحها الجوى لمواجهة التهديدات الالمانية ، فاضطرت الحكومة المصرية الي قبول الطائرات من طراز "جلاديتور" .

(٦) التعاقد على شراء ٢٢ طائرة "مايلز ماجستر" إضافية ، لمدرسة الطيران .

(٧) انشاء رف طائرات "جوردون" لجر أهداف تدريب الرماية للمقاتلات والمدفعية المضادة للطائرات .

ب - سلاح الطيران فى مشروعى الخمس والسبع سنوات :

(١) على ضوء تقدير موقف القيادة العامة للجيش المصرى فى اكتوبر ١٩٣٨ كانت احتمالات التهديد كالاتى :

(أ) احتمال قيام حرب اوروبية على نطاق واسع .

(ب) تعذر تفادى اقحام مصر فى هذه الحرب على ضوء التزاماتها فى معاهدة ١٩٣٦ .

(ج) احتمال قيام ايطاليا بالهجوم على مصر .

(د) احتمال عزل مصر عن المساعدات البريطانية وبا لتالى فان عليها ان تشكل قوات

مسلحة قوية تستطيع مقاومة اى هجوم خارجى من البر والبحر والجو .

(٢) كان التخطيط لوضع مشروع السنوات الخمسة السابق ذكره والذي وضعه حسن صبرى فى وقت تزايد الاهتمام فيه بسلاح الطيران وقدرت القوة المطلوبة لتكوين سلاح الطيران القوى بتسعة اسراب ما بين قتال وقذف وتعاون ونقل ؛ وقدرت تكاليف تطويره بثمانية ملايين جنيه ؛ وقد عدل هذا المشروع عند ما تولى وزارة الدفاع حسين سرى الى مشروع السبع سنوات الذى كان يهدف من وجهة نظر سلاح الطيران الى تشكيل القيادات والوحدات التالية حتى ابريل ١٩٤٦ :

- (أ) قيادة سلاح الطيران الملكى المصرى .
 - (ب) ٥ قواعد جوية او مطارات
 - (ج) ٥ اسراب مقاتلات
 - (د) ٣ اسراب قاذفات
 - (هـ) ٢ سرب تعاون مع الجيش .
 - (و) ٢ سرب قاذفات قتابل ونقل جوى
 - (ز) ١ رف قطر اهداف التدريب للمدفعية المضادة للطائرات والمقاتلات
 - (ح) ١ رف مدارس فنية.
 - (ط) - مدارس سلاح الطيران وتشمل مدرسة الطيران ومدرسة التسليح ومدرسة الاشارة ومدرسة ميكانيكا الطيران .
 - (ى) - مستودع اصلاح طائرات ومستودع مخازن فنية .
- (٣) - وقد اعطيت الاسبقية لتشكيل اسراب المقاتلات وخطط لإنشاء جناح جوى بالكلية الحربية يستوعب ٥٠ طالبا وسرعان ما نشبت الحرب العالمية الثانية التى كان لها باضافة الى المصاعب المالية وعدم الاستقرار السياسى اثرا كبيرا فى عدم اكتمال المشروع .
- ج - عندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية كانت القوة القتالية لسلاح الطيران تتألف من اربعة اسراب (٢ سرب مقاتل ؛ وسرب تعاون وسرب قاذفات خفيفة) ؛ وبعد ان وضعت

البعثة البريطانية مشروع تشكيل ١٩٤٠ (c1940) كان مخططا ان تكون القوة المقاتلة للسلاح الجوى ه اسراب ولم يتحقق هذا الهدف نتيجة تباطؤ الامدادات البريطانية ولم تطرأ اى زيادة على القوة الجوية المصرية طوال عهد حكومتى على ماهر وحسن صبرى سوى تشكيل سرب طائرات "الجلاد تيور" التى اضطرت حكومة محمد محمود الى قبولها ؛ كما تم اضافة ثلاث طائرات انسن (١)

د - ادت السياسة البريطانية سواء في عرقلة امداد القوات الجوية بالطائرات او قطع الغيار وسماع الحكومة المصرية للقوات البريطانية بالاستيلاء على مخزون القوة الجوية المصرية من قطع الغيار ؛ كذلك ضعف امكانيات الصيانة والاصلاح الى تدهور موقف القوة الجوية خلال الأعوام الاولى من الحرب العالمية ؛ ويظهر ذلك من خلال الآتى :

(١) خلال منتصف عام ١٩٤٠ كان كل ما لدى سلاح الطيران من طائرات القتال ٥٧ طائرة منها ٢٤ طائرة غير صالحة وكان لهذه الطائرات ٧٣ طيارا منهم ١٩ من ضباط الصف .

(ملحق د) .

(٢) اما فى عام ١٩٤١ فطبقا لبيان اللواء على موافى - مدير السلاح الذى خلف اللواء حسن عبد الوهاب - الى وكيل وزارة الدفاع الوطنى فى ٢٨ ابريل ١٩٤٢ عن حاله القوة الجوية المصرية فقد وصل عدد الطائرات الصالحة الى ٦٢ طائرة من ١٤٠ طائرة كانت تمثل كل قوة سلاح الطيران بما فيها ٧٢ طائرة تدريب منهم ٣٧ طائرة صالحة (ملحق هـ) .

(٣) وفى اكتوبر ١٩٤٢ كان اجمالى القوة الجوية المصرية ١٢٣ طائرة كان الصالح منها ٤٧ طائرة من جملة ه اسراب كانت تمتلكها مصر فى ذلك الوقت .

(١) وقد نشأت الحساسية البريطانية نتيجة نمو الروح الوطنية بين ضباط السلاح الجوى المصرى ، الامر الذى حد من سيطرة البعثة البريطانية . بل ان الامر وصل ببعضهم الى محاولة الهرب بطائراتهم الى قوات المحور مما جعل السلطات البريطانية تنشط على الحكومة المصرية لنقل عدد من ضباط السلاح الجوى الملكى خارج السلاح وإعادة سيطرة البعثة البريطانية على القوة الجوية المصرية .

هـ - مع انتصار الحلفاء فى العلمين ومطاردتهم لقوات المحور حتى تونس خلال الشهور الاولى لعام ١٩٤٢ بدءا الموقف البريطانى فى مصر يقوى مرة اخرى ؛ وبدأت تقل حساسية السلطات البريطانية لاستخدام سلاح الطيران الملكى المصرى فى دعم المجهود الحربى للحلفاء ؛ ومن ثم بدأ موقف القوة الجوية المصرية يتحسن تدريجا ففى شهر ابريل تسلم سلاح الطيران الملكى اول دفعة من طائرات " التوماهوك " على سبيل الاعارة وفى شهر مايو تم تشكيل ثالث اسراب المقاتلات فى القوة الجوية المصرية من تلك الطائرات وخلال عام ١٩٤٥ وبعد ان اعلنت مصر الحرب ضد المحور وافقت القوات الجوية الملكية على اعارة سلاح الطيران الملكى المصرى عشر طائرات " هاريكين " ؛ " سن " كما تم شراء ٢٠ طائرة " سبيتفير ه ب " فى فبراير ١٩٤٥ كما وافقت قيادة القوات الجوية البريطانية على تسليم مطار حلوان الى سلاح الطيران الملكى المصرى للتخفيف من حاله التكدر فى مطار الماظة وفى الحقيقة فان الامدادات البريطانية الاخيرة كانت نتيجة لظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى منافسة لبريطانيا فى الشرق الاوسط .

(و) بانتهاء الحرب العالمية الثانية فى اغسطس ١٩٤٥ كان موقف القوات الجوية المصرية سيئا اذ من بين ١٨١ طائرة كان يمتلكها سلاح الطيران الملكى المصرى اضطر الى تكهين ٩٦ طائرة منها لقدمها وعدم صلاحيتها من ناحية وعدم وجود قطع غيار من ناحية اخرى ويوضح ملحق (و) موقف السلاح الجوى بعد الحرب العالمية الثانية : خلاصة القول انه بالنسبة للقوات الجوية المصرية منذ ابرام المعاهدة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن ابراز الآتى :

(١) فى البداية حالت الاعباء المالية من ناحية والتواء السياسة البريطانية من ناحية اخرى دون تزويد القوة الجوية المصرية بالكم والنوعية الحديثة من الطائرات والعتاد اللازمين

لتطوير بناءها .

(٢) وعندما تصاعدت الازمة الدولية فى اوروبا قبل الحرب واحست السلطات البريطانى بحاجتها الى القوات المسلحة المصرية شجعت خطط التوسع رغم المشاكل الاقتصادية واستسلمت الحكومة المصرية لمطالب البعثة البريطانية فى التركيز على العناصر التى تحتاجها القوات البريطانية مثل المقاتلات فى الوقت الذى رفضت فيه تزويد سلاح الطيران المصرى بالقاذفات وطائرات النقل والتدريب المتقدم التى كانت القوة الجوية المصرية فى امس الحاجة اليها .

(٣) وعند ما قلعت الحرب واتبعت الحكومات المصرية المتتابعة سياسة تجنب مصر وبلات الحرب لم تمنع تلك السياسة فى استخدام القوة الجوية المصرية فى تدعيم المجهود الحربى للحلفاء .

التعليم العسكرى :

أ - كانت المدارس العسكرية الموجودة فى مصر قبل المعاهدة هى مدرسة وكلاء امناء البلوكات - مدرسة الجمبار مدرسة الاشارة - مدرسة ضرب النار- المدرسة الحربية . ويتضح من هذا ان المعهد التعليمى الوحيد بالجيش المصرى قبل المعاهدة ؛ كان المدرسة الحربية التى تبين من مقارنة مناهجها بمناهج الكليات العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت انها لم تكن من وجهة نظر التعليم العسكرية شيئا .

ب - الكلية الحربية :

(١) شملت حركة التحديث والتطوير المدرسة الحربية حيث حولت الى الكلية الحربية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ . وفى يونيو ١٩٤٤ وضع برنامج للتعليم فى الكلية الحربية خفضت مدة الدراسة فيه من ثلاث سنوات الى سنتين فقط - لكنه يزيد وقت الدراسة عن ذلك الذى كان يعمل به فى برنامج السنوات الثلاث - وذلك عن طريق تقصير اوقات الامتحان و... الاجازات وزيادة ساعات العمل فى اليوم . وشغل المنهج الدراسى فى برنامج ١٩٤٤

التكتيك - تعليم الاسلحة - هندسة الميدان - الطبوغرافيا - التنظيم والادارة - التدريبات والاحتفالات - والتدريب الرياضى - الجغرافيا والتاريخ العسكرى - القانون العسكرى - اللغة الانجليزية - صيانة السيارات - ركوب الخيل .

(٢) وهكذا مس التطوير والتحديث الكلية فتغيرت مناهجها الى دراسات اعمق وأشمل - بالمقارنة بدراسات المدرسة الحربية فى عام ١٩٣٥ .

ج - كلية اركان الحرب المصرية :

(١) تم افتتاح كلية اركان الحرب عام ١٩٣٨ - للدراسات العسكرية العالية ؛ وبدأت اولى دوراتها فى يناير ١٩٣٨ بقبول فرقة اعدادية من الضباط لعدة شهور ثم بدأت اعتبارا من مايو ١٩٣٨ فى تطبيق نظام " امتحان القبول " بحيث لا يلتحق بالكلية الا من يجتازه - والحق افراد هذه الدورة فى اكتوبر ١٩٣٨ وتم تخريجهم فى ٢٢ / ٦ / ١٩٣٩ كاول دفعة من ضباط اركان الحرب بالجيش المصرى حاصلين بذلك على لقب

(Passed Staff College).

(٢) ويلاحظ اثر الوجود البريطانى فى الجيش المصرى فى ربط نظام التعليم بهذه الكلية بمثيلة فى كلية اركان حرب الشرق الاوسط البريطانية فى حيفا - وان تكون الكلية مدرسة تكتيكية صفرى على ان تكون كلية اركان حرب .

٤٩ - وخلاصة القول ان الجيش المصرى تحول خلال الحقبة من ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٧ من حوالى عشرة الاف جندي يكونون الاى خيالة واربعة بطاريات مجرورة بالخيول واحد عشر اورطة (كتيبة) مشاه - وبعض الخدمات المساعدة الى قوة تبلغ حوالى خمسين الف رجل مجهزين ومدربين على استخدام العربات المدرعة - والمدفعية الساحلية ومدفعية الميدان والمدفعية الثقيلة والخفيفة الضادة للطائرات ؛ واعمال المهندسين والمشاه الحديثة .

القسم السادس

مصر والحرب العالمية الثانية

القسم السادس

مصر والحرب العالمية الثانية

قيام الحرب العالمية الثانية

- أ - كان هتلر المسئول الأول عن إثارة الحرب العالمية الثانية وذلك على عكس دوافع الحرب العالمية الأولى ، التي قامت لأسباب كثيرة متعددة وحمل مسئوليتها عدد كبير من الشعوب ، وقد قرر هتلر الحرب وهدد موعدها بعد أن وضع العالم خمس سنوات من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٣٩ في أتون الخوف والتهديد والوعيد .
- ب - بدأت تتضح سياسة هتلر بعد أن جمع مستشاريه المقربين في ٥ نوفمبر ١٩٣٧ ، وأزاح لهم الستار عن مشروعاته المستقبلية مبينا أن الخطوة الأولى التي سوف تخطوها ألمانيا هي تجميع ألمات أوروبا جميعا تحت حكم واحد وكان معنى ذلك ضم كل من النمسا وأرض السوديت ، وتم له ما أراد في ١٢ مارس ١٩٣٨ .
- ج - كانت تشيكوسلوفاكيا هي فريسة هتلر الثانية حيث تمكن عن طريق إتفاقية ميونيخ (٢٩ سبتمبر ١٩٣٨) من الحصول على الأقليم التي تقطنها أغلبية كبيرة من الألمان في تشيكوسلوفاكيا . ثم خالف شروط ميونيخ وأبتلع تشيكوسلوفاكيا في أوائل ١٩٣٩ ، ثم إجتاح بولنده في الأول من سبتمبر ١٩٣٩ .
- د - وفو إجتياح هتلر لبولنده ، وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية أنذارات شديدة اللهجة الى ألمانيا بأنهما يعتبران دولتهما في الحرب مع ألمانيا إذا لم تنسحب قوات الغزو في بحر أربع وعشرون ساعة . وفي ٣ سبتمبر أعلنت الدولتان الحرب على ألمانيا . وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية (١) .

(١) دارت الحرب العالمية الثانية بين دول التحالف الأوروبي وكانت دول المحور تتكون من ألمانيا وإيطاليا ثم انضمت لهم اليابان ، وكانت دول التحالف تتكون من إنجلترا وفرنسا بقية الدول الأوروبية وانضمت لهم الولايات المتحدة الأمريكية وكانت خسائر الحرب عبارة ٥٠ مليون قتيل ٨٠ مليون جريح خسائر قدرت ب ١,٢٨٤ مليار دولار.

الموقف البريطاني من مصر بعد المعاهدة وقبل الحرب العالمية الثانية :

١ - حددت بريطانيا الاطار العام الذى تتحرك فيه سياستها تجاه مصر بعد المعاهدة وقدرت انه رغم ان دار المعتمد البريطانى ستتحويل الى سفارة وان المنسوب السامى سيصبح سفيراً فان النفوذ البريطانى سيتتمر لانه يتعذر على اى حكومة مصرية ان تتجاهل المطالب والنصائح البريطانية وتستمر فى الحكم .

ب - وفى ١٠ فبراير ١٩٢٨ كتب " انتونى ايدن " وزير الخارجية البريطانى الى " مايلز لامبسون " السفير البريطانى فى مصر يحدد له احوال التدخل البريطانى العسكرية ضد النظام المصرى كالاتى :

- (١) أغفال تنفيذ نصوص المعاهدة نصا وروحا
- (٢) السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دولة اخرى لعقد معاهدة عدم اعتداء مما يعتبر متعارضا مع نصوص المعاهدة .
- (٣) امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر اورفضها الوعد بالتعاون بهذا الغرض .
- (٤) تدهور النظام والامن العام فى مصر الى الحد الذى يؤثر على حياة الاجانب وممتلكاتهم او يعرضها للخطر .
- (٥) تدهور الوضع الحالى على نحو يترتب عليه ان تصبح الحكومة المصرية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية خصوصا تنفيذ النصوص المتعلقة بالنواحى المالية فى المعاهدة .
- (٦) مساندة الحكومة المصرية أو الملك فاروق للعناصر العربية المعادية لبريطانيا او الدخول فى مشروعات غير مرغوب فيها خاصة بالجامعة العربية او الجامعة الاسلاميه ،

ج - ابدت بريطانيا اهتماما كبيرا بالجيش المصرى خاصة بالنسبة للجهود الكبيرة التى تبذلها مصر لزيادة عدد القوات المسلحة واعادة تنظيمها كذلك بالنسبة لتسليح هذا الجيش والمهام المنتظر ان يقوم بها بالنسبة لالتزامات مصر بمقتضى المعاهدة وكان البريطانيون يرون هذا كله فى اطار هدف أساسى وهو اتخاذ مصر كقاعدة عسكرية رئيسية لبريطانيا وكان ذلك يستلزم العمل على تأمين الجبهة الداخلية والعمل على استقرار الاحوال واستتباب الامن لضمان ولاء وتعاون المصريين . وكان ولاء الجيش المصرى امرا اساسيا فيما يختص بالجبهة الداخلية فقيامه بتأمينها بكفاءة ضد اى اضطرابات داخلية يوفر على القوات البريطانية القليلة الموجودة بمصر الحاجة الى التدخل فى وقت تكون فيه مشغولة بمواجهة هجوم العدو ، كما ان تعاونه فى الدفاع عن مصر أصبح أمراً أساسياً ، لذلك فقد كان البريطانيون يقدرون تعاون الجيش وولائه ، ويراقبون الاوضاع داخله فى يقظة واهتمام وكانت أداتهم فى ذلك البعثة العسكرية البريطانية التى كانت ايضا من وسائله فى محاولة توجيه امور الجيش بما يصون المصالح البريطانية .

د - وكان الجانب البريطانى يبدى اهتماما خاصا بشا غلى المنصبين المسيطريين على الجيش وهما منصب وزير الدفاع من الناحية السياسية ومنصب رئيس اركان حرب الجيش من الناحية الفنية وعند ما طرح اسم اللواء صالح حرب كمرشح لوزارة الدفاع عند تشكيل وزارة على ماهر فى اغسطس ١٩٣٩ تحفظت السفارة البريطانية على تعيينه خوفا من ماضيه لانه هرب من عمله فى مصلحة الحدود وانضم الى قوات السنوسى اثناء الحرب العالمية الاولى ولأن تعيينه وزيراً للدفاع كان يستتبعه تعيين " عزيز على المصرى " الذى لم يكن يحوز رضا البعثة العسكرية البريطانية رئيسا لاركان الجيش (١).

(١) الفريق عزيز على المصرى كان له ماضى عسكري لامع ونشاط كبير لتأيد حركات الثورة العربية - كما كان له نشاطه الوطنى فى مصر ، وقد تولى قيادة مدرسة البوليس ، كما عين رائدا للملك فاروق حين أرسله والده الملك فؤاد للدراسة فى بريطانيا - وذلك قبل أن يتولى رئاسة اركان حرب الجيش فى وزارة على ماهر الثانية فى اغسطس ١٩٣٩ وقد أثار هذا التعيين قلق الجانب البريطانى رغم أنه كان أكفأ ضابط مصرى ورغم أنه تعاون مع السلطات البريطانية الى اقصى حد وزودها بأراء صائبة فى مخطط الدفاع عن الصحراء الغربية - وكان الخلاف بينه وبين السلطات البريطانية يرجع الى اعتراضه على طلبات البعثة العسكرية وأعجابه الدائم بالعسكرية الألمانية .

هـ - وقد حرص الجنرال " ويلسن " قائد القوات البريطانية في مصر على اقامة علاقات طيبة مع الجيش المصري وتجنب قيام اى خلاف مع القوة العسكرية المصرية ، ولذلك فعندما قامت الحرب في سبتمبر ١٩٣٩ وكان من الضروري ان توضع مصر في حالة استعداد لها ، اتبع " ويلسن " طريقة عقد مؤتمر يومية يحضره هو او احد كبار مساعديه و" ماكريدى " رئيس البعثة العسكرية - مع كبار الضباط المصريين للاتفاق على الاجراءات اللازمة ، وكان اشتراك الجيش المصري منذ خريف ١٩٣٩ في التدريبات مع القوات البريطانية وقيامها بمناورات مشتركة عاملا اخر قصد به توثيق صلات التفاهم بين الجيشين ، وقد كان بعض الضباط المصريين أعضاء فخريون في ميس الضباط الانجليز .

الوضع السياسي والعسكري في خلال الحرب العالمية الثانية

الموقف البريطاني من وزارة على ماهر : -

١ - قبل اشغال الحرب بحوالى شهر في اغسطس ١٩٣٩ اسندت رئاسة الوزارة الى على ماهر الذى شكل وزارة تمثل دكتاتورية ينتمى الي حزب يؤيده فكان موقفه ضعيفا فى البرلمان ولم يشترك معه الحكم سوى السعديون (١) .

ب - وعندما اشتعلت الحرب طلبتها بريطانيا من الحكومة المصرية تنفيذ المادة السابعة من المعاهدة وأعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على المطبوعات فتم إصدار مرسوم بتعين على ماهر حاكما عسكريا مع فرض الرقابة على الصحف والمكاتب والسينما والأذاعة ودعى البرلمان لإجتماع غير عادى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٣٩ حيث تم الموافقة على

(١) تكون الحزب السعدى عام ١٩٣٧ نتيجة الخلافات داخل الوفد فاتفصل بعض أعضاء الوفد البارزين وشكلوا الحزب السعدى باعتبار أنهم الممثلون الحقيقيون لبادئ سعد زغلول وكان على رأس هؤلاء الأعضاء أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى .

مجموعة من القوانين المتعلقة بالاحكام العرفية كذلك قانون انشاء الجيش المربط .

ج - ورغم اعتراف " لامبسون " بالكفاءة الادارية لحكومة على ماهر واستجابته الصريعه للمطالب البريطانية باصدار تشريعات الطوارئ ، إلا أن ردود فعله كانت عنيفه عندما لم تعلن مصر الحرب على المانيا وعندما اتضحت له سياسة على ماهر ذات الوجهين واتصالاته الودية بكل من ايطاليا و المانيا ففي احدى رسائله الى " اللورد هاليفكس " وزير الخارجية البريطانى فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ كتب يقول : لدى شعور بأن الحكومة المصرية الحالية هى نبت ضار وان استمرارها فى الحكم سيؤدى الى تزايد ضعف نفوذنا فى مصر .

د - اما من الناحية العسكرية فقد كانت بريطانيا ترى ان جهود صالح حرب وعزيز المصرى وعبد الرحمن عزام - وزير الاوقاف بتأييد على ماهر قد سارت فى ثلاث اتجاهات تمثل خطورة على النفوذ البريطانى فى مصر وهى

(١) تكوين الجيش المربط خارج نطاق وزارة الدفاع وبالتالي خارج اشراف البعثة العسكرية البريطانية وارتباب الجانب البريطانى فى ان الوزارة تريد بانشاءه ان يكون قوة تحت يدها تستخدمها عند اللزوم لتحقيق اغراض سياسية .

(٢) موقف عزيز المصرى رئيس اركان حرب الجيش الذى كان معجبا بقوة العسكرية الالمانية ونظامها وتقوقها وكان يعبر عن هذه الافكار فى احاديثه مع ضباط الجيش المصرى مصغرا من شان الجيوش البريطانية .

(٣) محاولات صالح حرب وعزيز المصرى القضاء على نفوذ البعثة العسكريه البريطانىة واضعاف قبضتها على الجيش المصرى .

هـ - الجيش المربط : كان عبارة عن جيش إقليمي يتألف من المجندين الذين يزدنون عن حاجة الجيش العامل ولم تنقضى مدة التزامهم بالخدمة العسكرية بالاضافة الى عدد من المتطوعين وكانت مهة هذا الجيش هي تنمية الروح العسكرية والقيام بالخدمات العامة فى وقت الحرب فيقوم بحراسة المرافق العامة واداء الخدمة العسكرية فى المناطق الادارية لميادين القتال وكانت مدة الخدمة فى الجيش المربط لا تتجاوز ستة شهور ويجوز جمع الافراد لمدة اخرى لاتزيد عن ستة اسابيع فى السنة الوحدة فى اوقات لا تتعطل فيها اشغالهم العادية ويتولى التدريب ضباط من الجيش العامل او المحالين الى الاستيداع او المعاش . وقد شعرت بريطانيا بخطورة تكوين هذا الجيش خارج نطاق وزارة الدفاع المصرية حيث استتدت قيادته لعبد الرحمن عزام لانه لم يكن تحت سيطرة البعثة العسكرية البريطانية .

و - كانت الحالة الاقتصادية والمالية للبلاد قبل الحرب سيئه نتيجة عدة عوامل اهمها اعباء المعاهدة ومطالب انشاء الجيش الحديث والغاء الامتيازات الاجنبية وبقيام الحرب تزايد سوء الحالة الاقتصادية والمالية وتزايد الضغط على موارد الميزانية نتيجة طلبات السلطات العسكرية سواء بالنسبة للسلطات البريطانية وفاء للالتزامات المعاهدة بتقديم المساعدات والتسهيلات التى تلزمها اوبالنسبة للقوات المسلحة المصرية استكمالاً لاعداد قواتها يضاف الى ذلك عدم التناسب بين اسعار سلع التصدير التى لم ترتفع قيمتها و بين الواردات التى ارتفع ثمنها كثيراً . أما محصول القطن فقد وضعت الحكومة البريطانية قيوداً على تصديره باعتباره سلعة استراتيجية خوفاً من تسربه الى بلاد الاعداء مما ادى الى انخفاض اسعاره وزيادة حدة الازمة الاقتصادية وقد كتب "لامبسون" بعد ثلاثة اشهر من الحرب " لها لفاكس " قائلاً : ان الشعب المصرى بسبب الحرب التى وجد نفسه متورطاً فيها نتيجة ارتباطه ببريطانيا العظمى قد اصبح لزاماً عليه ان يتحمل بعض المصاعب . ان متاعب الحكومة المالية تصل الى درجة الازمة

إذ يبدو أن الجهد الذى تبذله الحكومة لإنشاء جيش حديث كامل العدة يحتاج الى نفقات باهظة لا تتحملها موارد البلاد وما لم تمنح حكومة صاحب الجلالة الحكومة المصرية بعض التيسيرات بتأجيل دفع نفقات التسليح وتقسيتها فان الحكومة المصرية ستواجه أزمة خطيرة .

ز - أدت الازمة المالية والمصاعب السياسية الداخلية الى تحسن موقف الملك فاروق ورئيس وزراءه من البريطانيين حيث عادا الى اظهار رغبة واضحة فى تحسين علاقاتهما بالانجليز وفى الحقيقة فقد كان موقف على ماهر بالغ الصعوبة وهو يحاول الجمع بين سياستين محاولة تحسن علاقته بالانجليز احيانا مع عدم اعلان الحرب والاحتفاظ بصلات ودية مع دول المحور كل ذلك جعل الجانب البريطانى يؤمن أنه شخصا مراوفا ومتأمرا وميالا الى المحور .

ح - كان الوضع فى مصر قبيل الهجوم الالمانى فى الميدان الغربى فى ١٠ مايو ١٩٤٠ كالاتى :

- (١) على ماهر والقصر يواصلان محاولة تحسين العلاقات مع الجانب البريطانى بسبب ما يواجه على ماهر فى الداخل من مشكلات سياسية واقتصادية .
- (٢) شعور العداء لبريطانيا وعدم ثقة بها ، يتزايد نتيجة الحالة الاقتصادية والمالية واعباء الحرب وبسبب فشلها امام الالمان فى النرويج .
- (٣) البريطانيون وبخاصة " لامبسون " عند رأيهم فى عدم الثقة بعلى ماهر وتصميمهم على وجوب تركه الوزارة

ط - وصل الالمان خلال شهر مايو وحتى منتصف يونيه ١٩٤٨ الى ذروة انتصاراتهم فى الميدان الاوربى حيث سقطت هولندا يوم ١٤ مايو واستسلمت بلجيكا يوم ٢٨ مايو واصبحت القوات الالمانية تسيطر على اكثر من نصف سواحل اوربى الغربية وانتهى الامر بهزيمة الحلفاء فى فرنسا وسقوط باريس فى ١٤ يونيو وما لبثت ان اعلنت

ايطاليا الحرب واصبحت بريطانيا تواجه منفردة المانيا المنتصرة والمسيطرة على اوروبا وتواجه الى جانبها ايطاليا وكان دخول ايطاليا الحرب يعنى بالنسبة لبريطانيا فتح ثلاث جبهات فى مصر والسودان والصومال بالاضافة الى تهديد مواصلاتها فى البحر المتوسط وكان طبيعيا ان يكون لذلك صداه القوى فى مصر حيث نشطت العناصر المعادية لبريطانيا واخذت تنتشر فكرة عدم دخول الحرب بل واتخاذ موقف الحياد بين الاطراف المتحاربة خاصة بعد ان اتضح ان مصر لن تكسب شيئا من انتصار بريطانيا لتمسكها بالقيود التي تضعها المعاهدة علي إستقلال مصر، وكان طبيعيا أن تتحرك بريطانيا لمواجهة الموقف وكانت مخاوف " لامبسون " قد تأكدت فيما يختص باعترام علي ماهر عدم دخول الحرب وكتب الي " هاليفكس " يوم ١٣ يونيو عن المطالب التي لا يزال علي ماهر متردد فى اجابتها وهي :

- (١) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الالمان .
- (٢) ضرورة القيام في الصحف والاذاعة بدعاية مضادة للدعاية الايطالية .
- (٣) اطلاق سراح بعض من سبق اعتقالهم من الايطاليين بالمخالفة للمطالب البريطانية .
- (٤) عدم رغبة علي ماهر في ايقاف جميع انواع التعامل مع ايطاليا ومصادرة المؤسسات الايطالية في مصر وتجميد الحسابات الايطالية في البنوك .
- (٥) يعارض علي ماهر بعناد تعيين حكام عسكريين بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية .
- (٦) تلاعب علي ماهر بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصري وكان الجنرال " ويلسون " قائد القوات البريطانية قد توقع ان يتجه القصف الايطالى الى منطقة مكشوفة فوق مضبة السلوم فخصص لجنودها موقعا اكثر امنا ضمن الخطوط البريطانية ولكن ضابطا مصريا وصل قبل وقوع الاشتباكات واصدر تعليمات مخالفة وعاد دون ان يتصل بالجانب

البريطاني وقد أدى ذلك الى عدم انضمام الجنود المصريين الي القوات البريطانية وكان المقصود من تلك الحركة من الجانب المصري تجنب التورط في الاشتباكات بين الجانبين المتحاربين .

ى - وفي ١٦ يونيو كتب " هاليفكس " الى " لامبسون " يخوله مقابلة الملك فاروق لطلب تغيير الوزارة مؤكدا عليه انه من الافضل ان تكون الوزارة الجديدة ممثلة لأكبر عدد ممكن من العناصر ومؤيدة من الوفد - مع تفضيل الا تكون وفدية خالصة - كما اكد هاليفكس علي اهمية موقف القوات المسلحة المصرية وحصول الوزارة الجديدة علي ولائها .

ك - وفي مساء ١٧ يونيو قابل " لامبسون " الملك فاروق وقدم له ما عرف بالتبليغ البريطاني - اي طلب بريطانيا تشكيل وزارة اخري وان علي ماهر يجب ان يذهب وقد اكد " لامبسون " ان الجانب البريطاني جاد وسيعمل علي ان يلي الحكم وزارة ورئيس وزراء صديق يقف الي جانبهم بكل ولاء وتعاون وان كان هذا لا يعني بالضرورة ان يعلن الحرب كما لجأ الي التهديد بالاشارة الي ان الجنرال " ويفل " ينتظر بقلق عودته ليعرف الي اي مدي سينفذ الملك مطالبهم وتدل الوثائق البريطانية علي ان لامبسون قد وضع برنامج من ثلاث مراحل متتالية كالآتي :

(١) اذا استجاب الملك فاروق للمطالب البريطانية وشكل الوزارة المطلوبة تعتبر الازمة منتهية .

(٢) اذا لم يتم ذلك واصر الملك علي بقاء علي ماهر يرسل " لامبسون " الي النحاس اذا كان مستعدا لتشكيل حكومة وفدية خالصة او حكومة يشترك فيها اخرون مع تهديد الملك باعلان الاحكام العرفية من جانب بريطانيا واستخدام

القوة العسكرية لو لزم الامر .

(٣) يتولي الجانب البريطاني ادارة البلاد في ظل الاحكام العرفية وذلك اذا رفض النحاس تشكيل الوزارة .

ل - ادي الضغط البريطاني في النهاية الي تقديم علي ماهر لاستقالته في ٢٢ يونيو ١٩٤٠ وتحولت المعركة بين " لامبسون " و " فاروق " لتدور حول شخصية رئيس الوزراء الجديد وقد استطاع فاروق ان يكسب هذه المعركة بتكليف حسن صبري بتشكيل الوزارة الجديدة .

موقف مصر من اعلان الحرب :

أ - كان لدى مصر العديد من الأسباب لعدم إعلان حالة الحرب ضد المحور ويمكن إبراز هذه الأسباب في خلال الآتي :

(١) ان المعاهدة من وجهة النظر المصرية لا تلزم مصر بدخول الحرب وان مصر قدمت ما يتجاوز التزامها بمقتضاها الي بريطانيا .

(٢) الانتصارات الكاسحة للالمان في اوربا والتي ادت الي تدهور مكانة بريطانيا في مصر والخوف من انتصارات الالمان الذي بدا مرجعا خلال السنوات الاولى من الحرب لان حساب مصر سيكون عسيرا على قدر انحيازها الي جانب بريطانيا .

(٣) عدم وجود قوات كافية للدفاع عن البلاد سواء مصرية او بريطانية .

(٤) تمسك بريطانيا بالقيود التي تضعها المعاهدة علي استقلال مصر وقد بدا ذلك واضحا من خلال موقفها من المذكرة التي قدمها مصطفى النحاس الي السفير البريطاني ان تحدد موقفها بالاستجابة للمطالب المصرية :

(أ) ان تصرح الحكومة البريطانية من الان انه عندما تضع الحرب أوزارها ويتم عقد الصلح بين الامم المتحاربة تنسحب من الاراضي المصرية القوات البريطانية جميعا سواء العسكرية قبل الحرب او بعدها وان تحل محلها القوات المصرية على ان تبقى المحالفة قائمة بين الطرفين فيما عدا ذلك .

(ب) ان تكون مصر طرفا فى التسوية النهائية بعد الحرب وان تكون لها اشتراك فعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها .
 (ج) بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب ان تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضات يعترف بها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا .

(د) تنازل بريطانيا عن الاحكام العرفية المعلنة حاليا فى مصر تنـازلا تاما واطار الحكومة المصرية بهذا التنازل .

ب - عندما اعلنت ايطاليا الحرب ضد الحلفاء فى يونيو ١٩٤٠ كان لها حشودا كبيرة تجاه حدود مصر الغربية وحدد علي ماهر موقف مصر فى جلسة مجلس النواب يوم ١٢ يونيو عندما اعلن ان المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب وانها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا وان تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدى الطرق الاتية :

- (١) اذا غزت القوات الايطالية الاراضى المصرية مبتدئة .
- (٢) اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .
- (٣) اذا شنت غارات جوية على مواقع الجيش المصري . وكان اشتراط عدم دخول الحرب الا اذا غزت القوات الايطالية الاراضى المصرية مبتدئة يقلل فرص دخول مصر الحرب لانه يعنى انه لو قامت القوات البريطانية ببدا الهجوم على الاراضى الليبية ثم ردت عليها القوات الايطالية وطاردتها داخل الاراضى المصرية فان مصر لا تري فى ذلك ما يدعو الي دخول الحرب .

ج - وفى الحقيقة فان اشتراط غزو القوات الايطالية للاراضى المصرية مبتدئة كان شرطا بلا مضمون لان القوات البريطانية كانت قد بادرت بمجرد اعلان ايطاليا الحرب يوم ١٠ يونيو بعبور الحدود ومهاجمة القوات الايطالية اى ان بريطانيا هى التى بدأت الهجوم بما يؤكد ان على ماهر كان قد تخلى فى الاصل عن السياسة الدفاعية وقد

تبلور ذلك بعد سقوط فرنسا يوم ١٧ يونيو وادراكه ان دخول مصر الحرب ليس في صالحها واصدر اوامره الى القوات المسلحة المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد داخل البلاد حتى مرسى مطروح منعا للاشتباك مع الطليان وتورط البلاد في الحرب .

الموقف البريطاني من اعلان مصر الحرب :

أ - كان اصرار الجانب البريطاني في بداية الحرب علي ضرورة اعلان مصر الحرب علي المحور يرجع الي عدة اسباب اهمها :

(١) التأثير الادبي الكبير لاعلان مصر حالة الحرب بالنسبة لدول الشرق الاوسط

وهي رائدة العالم العربي في هذا الاتجاه وكان لامتناعها - في رأى بريطانيا -

اثر سئ علي العراق الذي تردد هو الآخر ولم يعلن حالة الحرب

(٢) ان عدم اعلان الحرب قد يؤدي في المستقبل الي عدم تقديم التسهيلات

اللازمة للجانب البريطاني والخوف من ان احراز المانيا لبعض الانتصارات

في المستقبل قد يؤدي الي تردد مصر في الموانقة علي بعض الاجراءات

التي قد تطلبها بريطانيا .

(٣) ضعف القوات البريطانية في مصر في مواجهة القوات التي حشدتها ايطاليا مما

جعل الجانب البريطاني يدخل في حساباته دخول مصر الحرب ووضع

الجيش المصري الصغير الحديث تحت قيادته .

ب - وقد صدر تصريح رسمي بريطاني يوم ٢٠ يونيو ١٩٤٠ يعلن ان بريطانيا لم تعمل

على اعلان الحرب وفي الحقيقة فان التصريح البريطاني انصب على فكرة الإرغام دون

فكرة الطلب او الضغط لتحقيق هذا الغرض ... وقد بدأت بريطانيا تغير من موقفها

وتعيد حساباتها اعتبارا من ١٢ يونيو بعد ان وجدت ان عدم اعلان مصر الحرب اكثر

فائدة لها وكان هذا هو رأى " هاليفكس " الذي ارسله الي " لامبسون " وقد علق

" لامبسون " على ذلك قائلا " انه يوافق على هذا بشرط انه يمكن الاعتماد على قيام

الحكومة المصرية بتنفيذ الاجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية وان تنفذها فى الحال .

موقف مصر خلال حكومة حسن صبرى :

أ - تشكلت وزارة حسن صبرى يوم ٢٨ يونيو ١٩٤٠ بعد مناورات سياسية عنيفة بين القصر والجانب البريطانى وهى وزارة من اختيار القصر ضمت مستقلين وسعديين واحرار دستوريين ومن الحزب الوطنى والاتحاد الشعبى ، وفى الحقيقة فان بريطانيا كانت تريد وزارة من المستقلين مؤيدة من الوفد ومن كافة القوى السياسية الا ان الملك نجح فى فرض وزارة حسن صبرى التى لم يكن الوفد راضيا عنها وان كان قد اتى بوزارة اشتهر عن اعضائها وعلى رأسهم رئيس الوزراء بانهم اصدقاء لبريطانيا وفى مساء ٢٨ يونيو قابل " لامبسون " الملك فاروق واخبره بالموافقة على ان يشكل حسن صبرى الوزارة بشرط ان ينفذ كل ما يطلبه الجانب البريطانى والا يتبع سياسة تتعارض مع روح المعاهدة .

ب- وفى اول زيارة قام بها " لامبسون " لرئيس الوزراء الجديد يوم ٢ يوليو طلب منه الاتي :

- (١) قيام ادارة بريطانية للصحراء الغربية .
- (٢) انسحاب الجيش المصرى من الصحراء الغربية على ان تأخذ بريطانيا مهماته واسلحته على ان تدفع ثمنها .
- (٣) احالة عزيز المصرى رئيس اركان الجيش للتقاعد على ألا يسمح له بمغادرة مصر الى تركيا . وكان " لامبسون " قد الح فى هذا الطلب منذ نوفمبر ١٩٣٩ مما اضطر على ماهر الى اعطاء الفريق عزيز المصرى اجازة مفتوحة اعتبارا من شهر فبراير ١٩٤٠ كذلك طلب ابعاد عبد الرحمن عزام عن منصب مفتش عام الجيش المرباط وان يخلفه واحد من الجانب البريطانى من كبار الضباط .

ج- بتحليل طلب بريطانيا بانسحاب الجيش المصرى من الصحراء الغربية واستيلاء القوات لبريطانية على الجزء الاكبر من اسلحته ومهماتة يمكن ان نستخلص الآتى :

(١) الاحتمال الاول ويؤيده تحول موقف بريطانيا بالنسبة لدخول مصر الحرب اذ بدأ يتضح ان هناك فوائد كبيرة من عدم دخولها ولم تعد بريطانيا تصر على دخول مصر الحرب لذلك كان هذا الاقتراح مبنى على ان مصر امتنعت عن دخول الحرب وسحبت قواتها بعيدا عن الحدود لذلك فلا فائدة من وجود الجيش المصرى فى الصحراء الغربية ومن احتفاظه بسلاحه الذي اصبحت القوات البريطانية فى اشد الحاجة اليه .

(٢) الاحتمال الثانى وهو الاكثر ترجيحاً ان هذا الطلب كان بفرض الضغط على الوزارة الجديدة لكى تعيد النظر فى موضوع دخول الحرب لان الجانب البريطانى رغم انه اصبحت يرى ان عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من فائدة الا انه كان يرى ايضا ان الحاجة فى المستقبل قد تستدعى دخولها الحرب.

د - وقد اثار الطلب البريطانى عاصفة من الاستياء بين ضباط الجيش المصرى باعتبار انه بمثابة تجريد للجيش المصرى من السلاح كما تسبب فى استياء عام لدى الشعب المصرى ، فتنازل الجانب البريطانى عن طلبه وأعلن وزير الدفاع ان الجيش المصرى سيحتفظ بكل ما لديه من سلاح ومهمات .

هـ- كذلك كان من اسباب تنازل بريطانيا عن مطلبها ان الوزارة المصرية اتفقت فى اول اجتماع لها ان مصر ستحارب الطليان اذا تقدموا الى مرسى مطروح التى كانت تعتبر اول مركز للقوات المصرية فى الصحراء الغربية واعلن رئيس الوزراء فى مجلس النواب مساء ٢ يوليو ١٩٤٠ ان مصر الحريصة على الدفاع عن استقلالها حريصة ايضا على الوفاء بالتزاماتها تجاه بريطانيا العظمى وفقا للمعاهدة . كما وافق رئيس الوزراء على ان القوات المصرية الموجودة فى الصحراء الغربية ستتصرف فى الظاهر من تلقاء نفسها ولكنها عمليا ستتبع اوامر الجنرال " ويلسون " قائد القوات البريطانية فى مصر

كما وافق على ان تدخل الى الصحراء الغربية القوات المصرية خفيفة الحركة بعد ان

تعهد الجنرال ويلسون الا يحركها الي الغرب من خط سيوه - سيدي برانى

و - مما سبق يتضح ان حسن صبرى قد ساير الانجليز فى بعض مطالبهم وكانت مقاومة المطالب البريطانىة من جانب الجيش المصرى وعلى رأسه اللواء الزيدى رئيس الاركان الذى اقصى عن منصبه وعين مفتشا عاما للجيش وقد عارض الملك فاروق فى نقل القوات خفيفة الحركة الى الصحراء الغربية ثم اضطر للموافقة بعد ان واجه قرارا جماعيا من مجلس الوزراء إلا أنه عين اللواء ابراهيم عطاالله رئيسا للاركان على غير رغبة الانجليز باعتباره من الضباط الموالين للقصر .

ز - كان من اخطر الازمات التى واجهت حسن صبرى هى خروج مجموعة الوزراء المنتمين للحزب السعدى ذلك لان الحزب السعدى وكان يرأسه الدكتور احمد ماهر كان من المنادين باعلان مصر للحرب الى جانب بريطانيا وعندما اجتاحت القوات الايطالية الاراضى المصرية فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٠ وتقدمت حتى سيدي برانى رأى الوزراء السعديون وعلى رأسهم محمود فهمى النقراشى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن اراضيها والا اعتبر ذلك تسليما بان انجلترا تدافع عن مصر وان مصر فى حمايتها اما حسن صبرى فكان رأيه أنه ينبغى ألا تعلن مصر الحرب حتى لو وصل الايطاليون الى القاهرة لان موقف مصر هو موقف معاون لحيثتها انجلترا وايطاليا تحارب انجلترا ولم تعلن الحرب على مصر ، لذلك فان السياسة المصرية يجب ان يكون أساسها هو تجنب ويلات الحرب وقد أدت هذه الأزمة الى خروج الوزراء السعديون من الوزارة وحل محلهم الوزراء المستقلين دون الحاجة الى إدخال عناصر جديدة فى الوزارة .

ح - تشير الوثائق البريطانية الى ان الخط الذي ستدافع عنه القوات المصرية بالاشتراك مع القوات البريطانية هو خط سيوه - سيدى برانى ولكن اعتبارا من ٧ اكتوبر ١٩٤٠ لم تذكر تلك الوثائق الا منطقة سيوه فقط وهذا ما يؤكد ان القوات المصرية التى كانت موجودة على الشريط الساحلى ما بين سيدى برانى ومرسى مطروح قد سحبت فى سبتمبر ١٩٤٠ ولم يبق سوى القوات التى كانت موجودة بسيوه التى عهد اليها بالدفاع عنها ، وقد كان موقف القوات المصرية فى سيوه من المسائل ذات الاهمية الكبرى بالنسبة لبريطانيا ذلك لتشككهم الدائم تجاه نوايا الملك والعناصر العسكرية المؤيدة له وحين زار " انتونى ايدن " وزير الحربية البريطانى مصر قابل الملك فى ١٥ اكتوبر ١٩٤٠ و اشار الى تأكيد وزيرالدفاع المصرى بان القوات المصرية فى سيوه ستقاتل اذا هوجمت .

ط - مما سبق يمكن ان نتبين ان حسن صبرى استمر على سياسة سلفه على ماهر بتجنيب مصر ويلات الحرب مع اقناع الجانب البريطانى بالاكتماء بمساهمة الجيش المصرى فى امور الدفاع دون اعلان الحرب و بان هذا اكثر فائدة لبريطانيا وقد كانت هناك بعض العوامل التى اقنعت بريطانيا بطريقة قاطعة ان عدم اعلان مصر للحرب اكثر فائدة وكان اهم هذه العوامل هو ادراكها ان الشعب المصرى نفسه حريص على الابتعاد عن الحرب كما ان دخول مصر الحرب سيشجعها ويقوى من موقفها فى مطالبة بريطانيا بتنازلات فيما يختص بوضعها فى مصر والسودان وقد يؤدى اعلان الحرب الى ضرب القاهرة بطائرات المحور مما قد يتسبب عنه مشاكل بالنسبة للجبهة الداخلية وهكذا فيما يختص بموقف مصر والجيش المصرى من الحرب اصبح هناك اتفاق شبه ضمنى بين الجانب البريطانى ومصر على التخلّى عن فكرة دخول مصر الحرب فى مقابل زيادة اسهامها فى النشاط الحربى باشتراك قواتها فى الدفاع عن

الصحراء وعن قناة السويس وحماية المنشآت .

ى - أنتهت وزارة حسن صبرى فجأة بوفاته فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ ، أثناء ألقائه لخطاب العرش عند انعقاد الدورة البرلمانية ، وبمجرد وفاته أسرع القصر بتكليف حسين سرى بتشكيل الوزارة الجديدة .

وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢)

أ - تعتبر وزارة حسين سرى امتدادا لوزارة حسن صبرى سواء باعتبارها من وزارات القصر كما انها جمعت بين احزاب الاقلية ولم يشترك فيها الوفد وقد اتبعت نفس سياسة الوزارة السابقة لها بالنسبة للحرب فاتبعت سياسة تجنب مصر ويلات الحرب مع التعاون مع البريطانيين لاقصى مدى .

ب - وقد اتسم عهد تلك الوزارة بعدم الاستقرار سواء بالنسبة للاوضاع الخارجية وتطورات الحرب حيث توالى انتصارات المحور فى حرب الصحراء الدائرة على حدود مصر بقيادة المارشال " اوروين روميل " او بالنسبة للداخل حيث تفاقمت الخلافات بين رئيس الوزراء ومجموعة الوزراء السعديين والاحرار الدستوريين .

ج- أدت حالة عدم الاستقرار التى سادت مصر خلال تلك الفترة الى قيام الانجليز باتباع نفس الأسلوب الذى سبق ان أتبعوه للضغط على القصر لاقالة وزارة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ ولكن مع الاختلاف فى الهدف والأسلوب كالاتى :

(١) بالنسبة للهدف : كان هدفهم تشكيل حكومة برئاسة الوفد وذلك لتصورهم انه الاقدر على دعم استقرار البلاد وتنفيذ المعاهدة نصا وروحا كما لم يكن هناك حاجة للضغط لاقالة حسين سرى حيث انه كان قد قدم استقالته بنفسه .

(٢) بالنسبة الى الأسلوب : فقد لجأ " لامبسون " الى أسلوب أكثر حدة وعنفا لفرض الوزارة الوفدية على القصر .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

أ - أستقالت وزارة سرى باشا يوم ٢ فبراير فأرسل " لامبسون " إلى الملك فاروق يطلب منه أن يكلف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة فاستدعى فاروق رؤساء الأحزاب والرؤساء السابقين وطلب منهم إختيار وزارة قومية تواجه الأحداث الخطيرة التي تمر بالبلد .

ب- رغم قبول زعماء الأحزاب والرؤساء السابقين الإشتراك فى وزارة قومية يرأسها مصطفى النحاس إلا أن مصطفى النحاس أصر على رفضه تأليف وزارة إئتلاف مع باقى الأحزاب وعندما علم " لامبسون " بذلك طلب من الملك أن يعهد إلى النحاس بتأليف وزارة وفدية .

ج- وبعد ظهر يوم ٤ فبراير عاد " لامبسون " إلى القصر وسلم إنذارا إلى الملك فاروق عن طريق رئيس الديوان (أحمد حسين) . يقول فيه : " إذا لم أعلم قبل السادسة مساء أن النحاس قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث .

د - إجتمع الزعماء فى قصر عابدين بمجرد علمهم بالإندار البريطانى ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى نتيجة محددة وفى التاسعة مساء طوقت الدبابات البريطانية قصر عابدين ودخل السفير البريطانى ومعه الجنرال " ستون " قائد القوات البريطانية فى مصر على الملك فاروق وطلب منه السفير البريطانى أن يتنازل عن العرش أو يكلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة ، ووافق فاروق أن يعهد للنحاس بتشكيل الوزارة .

نتائج حادث ٤ فبراير على الجيش المصرى :

أ - وصلت المشاعر المعادية لبريطانيا والتي سببتها الأزمة إلى ذروتها فى الجيش خاصة بين الضباط الشبان الذين شعروا أن هذا الحادث تحديا لكرامتهم العسكرية وإزدادت شعبية الملك فاروق داخل الجيش حيث أظهره هذا الحادث بمظهر المناوىء للإحتلال ، وإنتقد البعض الوفد لقبوله الحكم على أسنة الراماح الإنجليزية كما أشاعت الأحزاب المعارضة .

ب - قرر ضباط الجيش المصرى الذين اعتبروا ما حدث إهانة لمصر الإجتماع فى نادى الضباط بالزمالك يوم السبت ٧ فبراير رغم الجهود التى بذلها وزير الحربية للحيلولة دون هذا الإجتماع إلا أنه فى الساعة الخامسة مساء حيث ندد المجتمعون بتدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية لمصر بقوة السلاح مع ما فى ذلك من مخالفة صريحة لنصوص معاهدة ١٩٣٦ - وتوجه كبار الضباط الى القصر وقيّدوا أسمائهم فى سجل التشریفات وقدموا مذكرة للأمين الثالث أمين السيوفى بوقائع ما حدث بالنادى لتبليغها للملك .

ج - وفى اليوم التالى ٨ فبراير أجمع مندوبو الوحدات فى الساعة الرابعة مساء وتقرر فى هذا الاجتماع الآتى :

(١) أن يذهب جميع الضباط الأقل من رتبة البكباشى (المقدم) الى السراى لتحية الملك فى عيد ميلاده الذى سيوافق ١١ فبراير وذلك فى تمام الساعة الحادية عشرة صباحا وهو موعد حضور السفير البريطانى والسفراء الأجانب لكتابه أسمائهم فى سجل التشریفات .

(٢) الإمتناع عن مجاملة ضباط البعثة العسكرية البريطانية أو قبول أى مجاملة منهم وكان ذلك إحتجاجا عمليا على هذا الاعتداء المهين .

تقدم قوات المحور :

أ - بحلول ربيع عام ١٩٤٢ منى الجيش البريطانى بسلسلة من الهزائم فى معارك الصحراء أدت إلى انسحابه تاركا الطريق أمام المارشال " روميل " الذى واصل تقدمه حتى وصل إلى مرسى مطروح وإستولى عليها يوم ٢٦ يونيو ثم تقدم نحو العلمين .

ب - إنتشرت الإشاعة حول الوضع المتدهور لقوات الحلفاء وإحتمالات الموقف خاصة بعد أن تبين إن الإنجليز مصممين على مقاومة قوات المحور حتى النهاية ، وفى ذلك يبرز الآتى :-

(١) تولى القوات البريطانية مهمة الدفاع عن القناطر الخيرية بدلا من القوات المصرية وأشيع أن سبب ذلك أن الإنجليز ينون إغراق منطقة الدلتا بالمياه لإعاقة تقدم قوات المحور نحو الإسكندرية .

(٢) أشيع أن السفير البريطاني طلب من الملك ومجلس الوزراء الانتقال إلى السودان إلا أنهم رفضوا ذلك .

(٣) فى مساء أول يوليو عقد البرلمان بمجلسيه - مجلس الشيوخ ومجلس النواب - جلسة سرية أعلن فيها النحاس الآتى :-

(أ) أن مصر حصلت على غيطان الذهب الخاص بها .

(ب) فى كل بلد داخل القطر مؤنة تكفيها لمدة شهر واحد .

(ج) أن البريطانيين رفضوا الموافقة على جعل القاهرة مدينة مفتوحة بما يدل على نيتهم بالمقاومة حتى النهاية .

(د) كذب الإشاعات الخاصة بانتقال الملك والحكومة إلى بلد آخر .

ج - رغم حالة الذعر التى كانت تجتاح البلاد إلا أنها كانت تشغلها قضية أخرى وهى الصراع الدائر بين رئيس الوزراء وزعيم الوفد مصطفى النحاس وبين سكرتير عام الوفد مكرم عبيد الأمر الذى أدى فى النهاية الى حدوث الانشقاق الثانى فى حزب الوفد بخروج مكرم عبيد ومجموعة من الأعضاء وتكوين حزب الكتلة الوفدية ، ولا شك أن القصر الذى لم ينسى حادث ٤ فبراير كان له دور كبير فى حدوث هذا الانشقاق .

د - عاد الهدوء إلى مصر مرة أخرى بعد أن استطاع البريطانيون صد الهجوم الألمانى فى معركة علم حلفا فى آخر أغسطس ١٩٤٢ ، ومع توالى الإمدادات على قوات الحلفاء استطاعوا الإنتصار فى معركة العلمين التى بدأت فى ٢٣ أكتوبر وإنسحبت قوات المحور خارج الحدود المصرية يوم ١٢ نوفمبر .

هـ - وخلال عام ٤٣ ، ٤٤ إنقلبت دفة الحرب وبدأت تتوالى الهزائم على المحور بعد دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء ، وفى سبتمبر ١٩٤٣ إستسلمت إيطاليا بعد

نزول الحلفاء بها وفي يونيو ١٩٤٤ بدأ نزول الحلفاء إلى الشواطئ الفرنسية .

و - لا شك الحكومة الوفدية التي تشكلت عقب حادث ٤ فبراير توسعت في تعاونها مع السلطات البريطانية بأكثر مما تمليه المعاهدة كبديل عن إعلان الحرب إلا أن ذلك كان من منظور وطني ينبع من رؤيتها في معالجة القضية المصرية ، حيث ترى أن إلزام مصر بتنفيذ المعاهدة بمساندة الحلفاء وتأمين قاعدتهم في مصر سيجعل صوتها مسموعا لدى الحكومة البريطانية كما أن الحكومة الوفدية ترى أنه بمساندتها لبريطانيا فإنها تساند قضية الديمقراطية ضد الفاشية .

ز - إنتهز الملك فاروق - الذي لم ينسى حادث ٤ فبراير - فرصة غياب السفير البريطاني في أجازة في جنوب أفريقيا ، وأن الرنجليز قل إهتمامهم بالوضع الداخلي في مصر بعد أن إبتعد الحظ عنها وأقال الحكومة الوفد وشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور أحمد ماهر .

وزارة أحمد ماهر وإعلان الحرب :

أ - عندما شكلت وزارة أحمد ماهر في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ على إثر حكومة الوفد ، كان الحلفاء يسيرون قدما نحو تحقيق النصر بعد أن خرجت إيطاليا من الحرب وأطبقت قوات الحلفاء على ألمانيا من كلا الجانب ، وإذا لم تكن بريطانيا قلقة آنذاك تجاه أى تهديد خارجي لقاعدتها العسكرية في مصر ، وإذا لم تجد ما يبرر تدخلها لمساندة حكومة النحاس باشا ، عندما إستغل الملك غياب السفير البريطاني في أجازته وأقال حكومة الوفد ، وصرح أحمد ماهر منذ يومه الأول أن يؤيد سياسة التقاهم مع بريطانيا ومنفذ لمعاهدة ١٩٣٦ ، كما أعلن في خطبة العرش أن حكومته تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التي تربطها بريطانيا العظمى .

ب - إلا أن ما أعلنه أقطاب الحلفاء في فبراير ١٩٤٥ - بعدم إشترك أى دولة في مؤتمر " سان فرانسيسكو" لتكوين الأمم المتحدة ، ما لم تكن تلك الدولة قد أعلنت الحرب على

دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ جعل مسألة إعلان مصر الحرب تطفو على السطح مرة أخرى بعد أن قاربت الحرب على نهايتها ، وقد كانت كل الحكومات المصرية السابقة منذ إعلان الحرب تنفذ سياسة تجنب مصر ويلات الحرب بدرجات متفاوتة من التعاون مع قوات الحلفاء ، رغم العمليات الحربية التي دارت على أراضيها واشتركت بعض قواتها في جزء منها .

ج - ولما كان أحمد ماهر نفسه من دعاة دخول مصر الحرب منذ البداية ، فقد رأى ضرورة إعلان مصر الحرب حتى لا يقعدها ذلك عن الإشتراك في مؤتمر "سان فرانسيسكو" ، ونظر لعلمه أن أغلب فئات الشعب تعارض إشتراك مصر في الحرب حتى ولو كان شكليا ، فقد رأى أنه يجب التمهيد لهذا الرأي حتى يقبله الساسة المصريون والرأي العام في البلاد ، فدعا إلى تشكيل لجنة سياسية من أهل الرأي في مصر ، على خلاف ميولهم لبث الموضوع .

د - وعقدت هذه اللجنة - التي قاطعها الوفد - اجتماعات كثيرة ، إتفقت بعدها على ضرورة إشتراك مصر في مؤتمر "سان فرانسيسكو" ، ووجب على مصر لذلك إعلان الحرب ، وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء عندما نقل إليه أحمد ماهر رأى اللجنة السياسية ، ونظرا لأن إعلان الحرب على دول المحور بعد أن بعد مسرح تلك الحرب وتهديدها عن مصر لا يعتبر إعلانا لحرب دفاعية ، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان .

هـ - وعندما شكلت وزارة محمود فهمى النقراشى فور إغتيال الدكتور أحمد ماهر ، في نفس اليوم الذى ألقى فيه بيان الوزارة في البرلمان بشأن إعلان الحرب ، جاء تشكيل الحكومة الجديدة من نفس أعضاء الوزارة السابقة بإستثناء رئيسها بطبيعة الحال ، ومن ثم لم تتغير سياستها تجاه إعلان الحرب ، والتي وافق البرلمان على إعلانها في اليوم التالى لإغتيال الدكتور أحمد ماهر .

و - ولم تنقضى سوى شهرين قليلة على تشكيل حكومة النقراشى حتى إنتهت الحرب العالمية الثانية بإستسلام ألمانيا فى مايو ١٩٤٥ ، وأعقبتها اليابان فى أغسطس من نفس العام وبذلك أسدل الستار على آخر فصول السياسة المصرية تجاه تلك الحرب .

١ - العمليات العسكرية فى صحراء مصر الغربية :

- أ - إجتمع هتلر و موسولبنى يوم ١٨ مارس ١٩٤٠ للمناقشة فى أمر غزو مصر ونصيب إيطاليا من الغنائم . وفى أول يوليو ١٩٤٠ قام البريطانيون ومعهم رجال الحدود المصريون بإستطلاع الحدود الغربية مع ليبيا ودراسة للمنطقة الغربية من مرسى مطروح حتى السلوم .
- ب - وفى يوم ١١ سبتمبر ١٩٤٠ إحتلت المدفعية الإيطالية مواقع على الحدود المصرية حيث بدأت فى إطلاق قذائفها على منطقة السلوم وفى ١٣ سبتمبر تقدم الإيطاليون بقيادة المارشال جرزيانى فى ثلاث قولات وإحتلوا السلوم ، وقد إشتبكت معهم الدبابات البريطانية أثناء إنسحابها .
- ج - تقدمت القوات الإيطالية داخل الحدود المصرية ووصلت الى منطقة سيدى برانى يوم ١٨ سبتمبر ثم تابعت تقدمها ببطء حيث توقفت عند منطقة المقتلة التى تقع على مسافة ٢٤ كم شرق سيدى برانى يوم ١٨ أكتوبر ، وأعتبر الإيطاليون ما تم تحقيقه إنتصارا كبيرا ورفى جرزيانى إلى رتبة الفيلد مارشال لهذا النجاح .
- د - وقد توقف الإيطاليون بعد أن طالت خطوط مواصلاتهم وأثر جرزيانى عدم مواصلة التقدم إلا بعد تأمين وسائل الامداد و قد أعطى هذا التوقف للبريطانيين الفرصة لإستعادة زمام المبادرة .
- هـ - بدأ الهجوم البريطاني الذى أعد له الجنرال ويفل بدقة ومهارة بالفة فجر يوم ٩ ديسمبر وأستطاع الجيش العاشر البريطاني أن يهزم الإيطاليين فى سيدى برانى هزيمة ساحقة ودخل السلوم يوم ١١ ديسمبر وواصل زحفه حتى إستولى على مدينة طبرق يوم ٧ يناير ١٩٤١ خريطة رقم (٢) .
- ثم وصل الى بنى غازى وأستكمل إحتلال برقه ، وقد خسر الإيطاليون ١١٣ أسير وأكثر من سبعمئة مدفع ، وتهاوى الجيش الضخم الذى كان قد زحف على مصر خريطة رقم (٣) .

- و - كانت أحوال الإيطاليين فى ليبيا تسير من سىء إلى أسوأ فأرسل هتلر فرقتين لمعاونتهم إحداهما خفيفة والأخرى من فرق البانزر وفى ١٢ فبراير ١٩٤١ هبطت طائرة روميل فى طرابلس لتبدأ رحلة جديدة فى حرب الصحراء .
- ز - استطاع روميل أن يفرض سيطرته على ميدان المعركة وأن يحقق العديد من الانتصارات التى أدت إلى انسحاب البريطانيين من برقة وتقدم الألمان لإحتلال منطقة حلفاية بعد أن أحكموا الحصار حول طبرق خريطة رقم (٤) .
- ح - أدت إنتصارات المحور فى حرب الصحراء إلى تغيير القيادة البريطانية حيث تم تعيين الجنرال أوكنلك قائد عام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط بدلا من الجنرال ويفل وعين الجنرال كينجهام قائدا للجيش الثامن البريطانى وقد توالى الإمدادات على البريطانيين خلال تلك الفترة بينما كانت قوات روميل تعاني من نقص فى إمداداتها .
- وأمضى ذلك إلى تحقيق الحلفاء لبعض النجاح فى ٢٣ نوفمبر ١٩٤١ دخل البريطانيون البردية وفى ٢٧ نوفمبر تم فك الحصار عن طبرق ، ودخل الحلفاء السلوم يوم ٣ ديسمبر ١٩٤١ وفى نهاية ديسمبر ١٩٤١ دخل البريطانيون بنغازى للمرة الثانية خريطة رقم (٥) .
- ط - لم تنعم القوات البريطانية كثيرا بما حققته من نجاح حيث استطاع روميل بعد أن وصلت له بعض الإمدادات أن يعيد إحتلال برقة وفى يوم ٢١ يونيو ١٩٤٢ دخل روميل طبرق وغنم كثير جدا من السلاح والعتاد والذخيرة وتموينات وأسرى من قوات الحلفاء ٢٥,٠٠٠ رجل وبقى روميل إلى رتبة الفيلدر مارشال خريطة رقم (٦) وفى ٢٥ يونيو ١٩٤٢ أخلى البريطانيون السلوم وسيدى عمر وسيدى برانى . وفى ٢٠ يونيو تم إخلاء مرسى مطروح أمام ضغط روميل الذى حاول الإستمرار فى التقدم ولكنه أوقف عند العلمين ثم عجز البريطانيون عن زحزحته غربا خريطة رقم (١٠) .
- ى - حضر تشرشل يوم ١٨ أغسطس ١٩٤٢ إلى القاهرة للتفاوض فى هذه الهزيمة وعين ألكسندر قائدا عاما للشرق الأوسط محل أوكنلك مونتجومرى قائدا عاما للجيش الثامن وويلسون قائدا عاما للجيش البريطانى فى العراق وإيران وفى أواخر أغسطس

تدفقت الإمدادات على مونتجومى من بريطانيا وأمريكا علي الطريق الطويل حول أفريقيا على الموانئ المصرية الأدبية والقصير وسفاجة إلى آخرها ومنها ٤١,٠٠٠ مقاتل ١٠٠٠ دبابة شيرمان وكروسيدر ٩٠٠٠ عربة مختلفة ، ٧٠٠ طائرة وعددا كبيرا من المدافع ٦ رطل م د و ٢٥ رطل . فى حين أن روميل لم تصله الإمدادات من العتاد والسلاح والوقود وبذلك إنتصر مونتجومى فى معركة الإمدادات .

ك - أنشأ مونتجومى الفيلق العاشر الإحتياط فى مقابل الفيلق الأمريكى الألمانى وقد تكون من الفرقة ١ المدرعة ، والفرقة ١٠ المدرعة ، والثانية نيوزيلندى ، ولواء مدرع تحت القيادة ، وفى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٤٢ أعلن روميل لقواته أنه سوف يكون فى الإسكندرية بعد يومين أو ثلاثة على أمل أن الإمدادات سوف تصله كما وعده كيسلرنج وهتلر ولكنها لم تصله .

ل - وفى ٣١ أغسطس ١٩٤٢ وقعت معركة علم حلفا والتي تكبد فيها الطرفان خسائر شديدة وانتهت بانتصار البريطانيين فارتفعت روحهم المعنوية ولو أنهم خسروها لدخل روميل إلى الدلتا . وتم إيقاف هجمات روميل فى أوائل شهر سبتمبر ١٩٤٢ فى منطقة العلمين خريطة رقم (١٠) .

م - وفى ٦ أكتوبر أصدر مونتجومى أوامر عملياته لمعركة العلمين وأهم ما فيها أن الهجوم الأساسى سيتم بواسطة الفيلق ٣٠ فى الشمال بمواجهة أربع فرق وأن الدبابات سوف تفتح طريقين فى حقول الألفام بمساعدة قذف القنابل من الطائرات ليمر الفيلق ١٠ منهما .

ن - حضر روميل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٢ من أجازته فى أوروبا حيث إشتبك مع قوات الحلفاء فى معركة العقاقير يوم ٢ نوفمبر والتي إنتهت بهزيمة قواته ، وقرر الإنسحاب ، وفى يوم ٨ نوفمبر ١٩٤٢ وصل البريطانيون إلى سيدى برانى ، وفى ١٢ نوفمبر ١٩٤٢ خرج آخر جندي من جنود المحور من الحدود المصرية وهكذا إنتهت معركة مصر وقد خسر المحور ٧٥,٠٠٠ مقاتلا ، ٥٠٠ دبابة ، وأكثر من ١٠٠٠ مدفع وخسر الحلفاء ١٣,٦٠٠ مقاتلا خريطة رقم (١١) .

دور الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية:

أ - قوة الجيش المصرى :

قبل أن نتكلم عن دور الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية يجب أن نوضح أنه عندما أعلنت الحرب العالمية الثانية فى ٢ سبتمبر ١٩٣٩ كانت الوحدات الرئيسية فى الجيش المصرى عبارة عن ٩ كتائب مشاة مشكلة فى ثلاث لواءات ، والآلى من الدبابات الخفيفة ، ٢ آلاى مدفعية و ٢ كتائب مدافع ماكينة ، وآلاى سيارات فرسان خفيفة ، وآلاى مدفعية مضادة للطائرات بقوة كلية تبلغ ١٠٠٠ ضابط و ٢٤٥٠٠ جندى إلى جانب ٥ أسراب جوية منهم سريان مقاتلات بقوة أفراد تبلغ ٨٠ ضابط و ١١٠٠ جندى .

ب - الدفاع المحلى :

من المعروف أنه لا يمكن لجيش أن يقاتل فى الميدان بنجاح إلا إذا كانت مؤخرته وقاعدته الإدارية فى أمن وهدوء وجميع مواصلاته الإدارية الخلفية فى أمان لذلك كلفت القوات المسلحة المصرية فور بدء الحرب بعدة واجبات تذكر منها ما يلى :-

- (١) الدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية حتى لا تتعطل الملاحة .
- (٢) الدفاع الجوى عن المطارات والموانئ وعن المدن الكبرى .
- (٣) الدفاع الساحلى عن جميع الموانئ .
- (٤) حراسة الخطوط الخطية والمرافق العديدة العامة ومحركات القوى والمواصلات عموماً فى جميع البلاد .

(٥) إعداد خطوط المراقبة الجوية العديدة للإبلاغ عن إتجاهات الطائرات المعادية فى الحال . وكذا وحدات البالون فى الموانئ لمنع إختراق الطيران المعادى لمجال الميناء . وكذلك إعداد غرفة العمليات الحربية فى القاهرة والإسكندرية .

(٦) إعداد نظم الدفاع الجوى السلبى عن المدن والموانئ والأهداف الحيوية وعن قناطر النيل وخزان أسوان وقناطر إسنا وأسيوط والقناطر الأخرى على النيل وقد تكلف هذا المشروع وحده ثلاثة ملايين من الجنيهات بما فى ذلك شراء أقنعة ومهمات حربية - وإنشاء مخابىء عامة وحراستها وإنشاء مخابىء المهاجرين ومراكز إسعاف وإسعاف .

ج - دور قوات حرس الحدود :

(١) قَام أفراد حرس الحدود بمراقبة تحركات العدو على الحدود ما بين السلوم وسيوة وتحملت بذلك الصدمة الأولى. وكان على وحدات حرس الحدود حماية الجانب الجنوبي للحلفاء ضد أى تطويق من الجنوب ما بين الحدود وسيوة وحافة منخفض القطارة . والدفاع عن سيوة لأنها موقع هام ومورد مياه ومفتاح إلى باقى الواحات التى تهدد غرب وادى النيل وهى متصلة إتصالا مباشرا وسهلا مع جفبوب .

(٢) قامت وحدات حرس الحدود بإقامة داوريات بين الواحات الخارجة وبين العوينات فى الركن الجنوبي الغربى لمصر وعلى شاطئ البحر ضد أى إنزال على الشاطئ والتبليغ عن ذلك .

د- دور الفرسان :

(١) كان عليهم الدفاع عن مرسى مطروح عندما كانت مركزا للتموين الأساسى وكذلك عن الضبعة .

(٢) عاونوا قوات حرس الحدود فى سيوة وفى مراقبة الشاطئ ضد أى إنزال .

هـ - دور المدفعية :

(١) الدفاع عن موانئ الإسكندرية وبور سعيد والسويس من الجو والبحر ، والعمل مع الفرسان فى الصحراء الغربية .

(٢) إدارة غرفة العمليات فى القاهرة والإسكندرية بالإشتراك مع الطيران ووحدات المراقبة الجوية والرادار .

و - دور المشاة :

(١) كان عليهم تعيين قوات ضد الهابطين بالمظلات غرب القاهرة والدلتا إلى الفيوم ثم فى بعض مراكز وادى النيل .

(٢) قامت المشاة أيضا بالدفاع عن خط المياه غرب القاهرة حتى الإسكندرية .

ز - دور المهندسين :

- (١) تطهير مناطق الألغام أولا بأول حول سيوة .
- (٢) صيانة خط أنابيب المياه وخطوط السكة الحديدية فى الصحراء الغربية .

ح - دور سلاح المهمات :

- (١) إمداد القوات البريطانية بإحتياطي الذخيرة والسلاح المصريين وتقديم ورشة للإصلاح وعمل كل ما يمكن منه .
- (٢) وقامت سرايا خدمة الجيش بنقل الذخيرة والسلاح للقوات البريطانية وكذلك التموينات من الدلتا إلى الميدان ثم الرجوع بالأسرى إلى القاهرة حتى لا يتعطل التقدم البريطانى .
- (٣) قام القسم الجغرافى (المساحة العسكرية) من أجل الحلفاء برفع مناطق الميدان على خرائط بمقياس ١٠٠,٠٠٠ , ٢٥,٠٠٠ منها مطروح والضبعة وخالدة .. الخ .
- (٤) كذلك تعيين المواقع والأهداف للمدفعية الساحلية والمضادة للطائرات (المصرية والبريطانية) بالرصد وحساب المثلاث فى المدن والموانى والقناة .

ط - دور البحرية :

- (١) عمل السلاح البحرى فى أمور الرقابة فى جميع الموانى والشواطىء المصرية على السفن والبوارج التى تدخل فى هذه الموانى .
- (٢) قامت الوحدات البحرية المصرية بأعمال التفتيش البحرى بصفة مستمرة وكذلك قامت بمراقبة الطائرات التى كانت تبث الألغام فى البحر ثم تعيين مناطق هذه الألغام . وكذلك إشتراك البحرية المصرية فى عمليات الإنقاذ البحرية .
- (٣) عمل السلاح البحرى فى رقابة الموانى وإقامة البالونات الواقية فى الإسكندرية وقناة السويس . وقامت الطوافات المصرية بنقل القوات المحاربة والذخيرة والمهمات والمؤن والجرحى والمياه والأسرى ما بين السلوم ومرسى مطروح والإسكندرية خاض خطوط تقدم الحلفاء .

ى - دور السلاح الجوى :

(١) تعاون مع السلاح الجوى البريطانى فى الدفاع عن قناة السويس والقاهرة والموانى

واقامه الدوريات الجوية فى البحر الاحمر لحماية القوافل والاستكشافات ضد

الفواصات التى تقترب من الشاطئ أو من سفننا .

(٢) اقام السلاح الجوى غرفة العمليات فى الزمالك بالاشتراك مع المدفعية وخطوط

المراقبة الجوية المصرية وكذلك فى الاسكندرية ، وذلك لإرشاد القوات البريطانية عن

الإغارات المتوقعة .

(٣) حل رجال الطيران المصرى محل رجال الطيران البريطانى فى استخدام المطارات

الساحلية وجميع العمليات الساحلية فى شمال افريقيا .

(٤) وكانت القوة الجوية المصرية عبارة عن ثلاثة اسراب . . . سربان مقاتلان يتناوبان

الخدمة فى حلوان والسويس ويقوم الأخير بحراسة القوافل فى خليج السويس ضد

الفواصات ، وسرب قاذفات قنابل بمطروح . وبعد تقدم البريطانيين فى ليبيا وتونس

أخذت أغلب الطائرات محللاتها فى إدكو وقامت بحراسة القوافل .

تكاليف الدفاع :

من اجل الواجبات السابقة والمهام التى كلفت بها الوحدات المصرية خلال الحرب العالمية الثانية

وكذا البحرية والطيران ، زیدت ميزانية وزارة الحربية من أجل الحرب . والجدول التالى يبين

ميزانية وزارة الحربية فى الفترة مابين عام ٣٧ - ١٩٣٨ ، ٤٤ - ١٩٤٥ ، حيث كانت فى أقل

معدل فى ميزانية ٣٧ - ١٩٣٨ وكذلك بعد إنتهاء الحرب فى سنة ٤٤ - ١٩٤٥ ، وزیدت فيما بين

هذين العامين وهى أعوام الحرب .

السنة	جملة الميزانية المصرية جنيه مصرى	ميزانية الحربية جنيه مصرى	النسبة المئوية	ملاحظات
١٩٣٨ - ٣٧	٣٦,٩٩٣,٠٠٠	٣,٠٧٤,٦٢٠	٨,٣	
١٩٣٩ - ٣٨	٤٢,٢٦٧,٠٠٠	٦,٢٣٤,٥٣٨	١٤,٨	
١٩٤٠ - ٣٩	٤١,٨٤٧,٠٠٠	٦,٣٨٥,٤٠٠	١٥,٢٢	
١٩٤٣ - ٤٢	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٨٨٦,٤٠٠	١٢,١	بدأت الحرب تبتعد عن
١٩٤٥ - ٤٤	٧٦,٦٨٩,٠٠٠	٦,٦٦٠,١٨٩	٨,٧	مصر

إعتراف بريطانيا بدور الجيش المصرى:

- أ - تعددت إعتراقات قواد الجيش البريطانى وأقطاب السياسة البريطانيين بمدى ما أفاد الإنجليز وحلفائهم من معاونة مصر ومساهمتها فى الحرب وما تكبدت فى سبيل ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح .
- ب - وفى رسالة بعث بها الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط على أثر إنتصاره على الإيطاليين إلى رئيس وزراء مصر يقول فيها : " أود أن أعرب لكم عن شكرى على المعاونة والمساعدة اللتين تلقيتهما من السلطات العسكرية المصرية فى أثناء حملتنا على ليبيا فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على جيوش الإمبراطورية التى تحت قيادتى مهمة تأمين الدفاع عن مصر من إعتداء العدو .
- ج - وفى خطاب لمستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٥ بنوهنا بخدمات مصر للحلفاء . " وقد قام الجنود المصريون بدورهم خلال الحرب فحافظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا وقاموا على حراسة كثيرا من المراكز الهامة والمستودعات ، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة " .
- د - وفى تقرير للجنرال أوكنلك قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط إلى وزارة الدفاع البريطانية يقول فيه : " إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة ، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية إلى واحة سيوة فى وقت كان لا ينبغى لنا فيه ألا نترك فى الصحراء الغربية إلا أقل عدد ممكن من قواتنا وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة وقد توالى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضاءة للبطاريات فى القاهرة والأسكندرية ومنطقة القتال فخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير .

هـ - ونشر الميجور جنرال كليتر بك رئيس البعثة البريطانية في مصر سنة ١٩٤٥ تقريراً عن الخدمات التي أداها الجيش المصري لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه " على الرغم من أن مصر بناء على نصيحة الحكومة البريطانية - لم تعلن الحرب على المحور إلا في عام ١٩٤٥ فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام الحرب الحرجة سنة ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٢ وقدم للقوات المتحالفة الكثير من الخدمات الرئيسية .

فوائد وخسائر مصر في الحرب :

١ - لم تفد مصر من هذه الحرب بأي مغنم كدولة أعلنت الحرب غير القليل من التعويضات ، ولكن في مقابل ذلك كانت خسائرها كبيرة ، ففي الحقيقة فإن مصر رغم عدم إعلانها الحرب إلا في الشهور الأخيرة منها فإنها إشتكت فيها بطريقة فعلية بدون أي مسوغ لمصالحها فتحملت أخطارها وأعباءها .

ب - أما عن خسائر مصر بسبب الحرب فإنه يمكن إلقاء الضوء عليها من خلال الآتي :

(١) أهدرت شخصية مصر الدولية في علاقاتها مع بعض الدول الأجنبية حيث قطعت علاقاتها مع تلك الدول .

(٢) تدفقت الجيوش البريطانية من إنجلترا ومستعمراتها وحلفائها ، وقد أدى هذا الى مساوئ أدبية واقتصادية كبيرة ، حيث إستولى الحلفاء على تموين البلاد وشلت حركة المواصلات لمصالح القوات وأصيب الشعب المصري بالكبت بسبب تسلط المخابرات البريطانية .

(٣) تحملت مصر أعباء الحرب وأخطارها حيث تعرضت مصر خلال فترة الحرب الى ١٨٦ اغارة جوية منها ١٥ على القاهرة ، و ٧٧ على الاسكندرية ، و ٦٤ على منطقة القناة ، و ٢٩ على باقى مناطق الوجه البحري وغارة واحدة على الوجه القبلى ، وقد نتج عن هذه الغارات ١٥٠٠ قتيل و ٣٠٠ جريح من المدنيين .

- أثرت الحرب على عملية بناء وتسليح الجيش الحديث من عدة إتجاهات كان أبرزها .
- (أ) تأخر عملية الإمداد بالأسلحة والمعدات نتيجة تعطل بريطانيا بحاجاتها الى تلك الأسلحة لصالح معركتها ، بل إن الأمر وصل الى درجة أن السلطات البريطانية طلبت الإستيلاء على أسلحة الجيش المصري لصالح معركتها .
- (ب) تحويل جزء كبير من ميزانية الجيش المصري والتي كان من المفروض أن تخصص لصالح تسليح الجيش المصري لصالح خدمة جيوش الحلفاء .
- خلاصة القول أن دور مصر في إنتصار الحلفاء كان مؤثرا ، ولولا هذه المساعدات لما حقق الحلفاء نصرهم الكبير ، فقد كانت مصر القاعدة الكبرى للشئون الإدارية والتجهيز للقتال لكل العمليات خلال الحرب التي دارت في شمال إفريقيا . كما أصبحت الاسكندرية قاعدة للإحتياطى العام للحلفاء في شمال إفريقيا .

الخلاصة

- ١- منذ ان وطأ الاحتلال البريطاني لرهى مصر كانت وسيلته لتحقيق هدفه بالبقاء لاطول فترة ممكنة وتأمين قواته وهى اضعاف الجيش المصرى وقد تم له تحقيق ذلك خلال الحرب العالمية الاولى والفترة التى تلتها حتى عام ١٩٢٦ فعملت بريطانيا علي عمل زيادة حجم الجيش بالشكل الذي يخل التوازن بينه وبين القوات البرايطانية بدءاً من السردار البريطانى وقادة الوحدات المقاتلة حتي الضباط المسيطرين علي مخازن الاسلحة والذخيرة والمهمات .
- ٢- وانتهزت انجلترا فرصة اغتيال السردار البريطانى للجيش المصرى لتطرد له الجيش المصرى من السودان لتنفرد هى بإدارته وهوما خططت له السياسية البريطانية من البداية .
- ٣- وعملت بريطاني علي إخماد اى محاولة لتقوية الجيش المصرى أو حصوله على اسلحة حديثة وقد تمثل ذلك خلال ازمة ١٩٢٧ . وعندما شعرت بخطر الحرب العالمية الثانية وافقت على منح البلاد المزيد من الاستقلال السياسى ووعدت بتقوية الجيش المصرى ، وكان الساسة المصريون قد اقتنعوا بعد ازمة ١٩٢٧ ان تقوية الجيش في ظل الوجود البريطانى فى مصر لا يمكن ان تتم قبل الحصول على المزيد من الاستقلال السياسى .
- ٤- وعندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية كان ما تم تحقيقه للجيش المصرى لا يمثل الا قدراً ضئيلاً مما كان يؤمل تحقيقه ، واتضح ان البريطانيين خططوا للاستفادة مما تم اعطاه للجيش المصرى من عتاد للدفاع عن مصالحهم فى مصر ، وهكذا اشتركت مصر فى المجهود الحربى للحلفاء رغم عدم اعلانها الحرب ضد دول المحور الا ، قرب انتهاء الحرب .
- ٥- وعندما وضعت الحرب اوزارها وظهرت قوى جديدة في العالم وانحسر الضوء عن الامبراطورية البريطانىة ، ظلت بريطانيا متمسكة بموقفها وظلت تماطل فى الجلاء عن مصر متمسكة بحجتها بان الجيش المصرى لم يصل بعد الى الدرجة التى تسمح له بالدفاع عن القناة بمفرده .

خاتمة

بأنتهاء الحرب العالمية الثانية أسدل الستار عن مرحلة من تاريخ مصر ، اكتوي خلالها شعبها بنار حربين عالميتين لم يكن له فيهما أدنى مصلحة ، وكان ذلك نتيجة إرتباط مصر بالامبراطورية البريطانية بسبب الاحتلال البريطاني للبلاد منذ عام ١٨٨٢ ، وقد عملت بريطانيا علي ان تظل مصر تابعة لها لا طول فترة ممكنة ، ففرضت عليها الحماية خلال الحرب العالمية الاولى وعندما هب الشعب المصري للحصول على استقلاله اعطت للبلاد استقلالا مشروطاً ، وعملت على استمرار الجيش المصري في حالة من التخلف ، والضعف واعتبار ان ذلك هو الوسيلة لمثالية لتأمين قواتها في البلاد وتأمين خطوط مواصلات الامبراطورية وعندما شعرت بريطانيا بخطر الحرب العالمية الثانية وخوفها من نمو الروح القومية في مصر اعطتها مزيد من الاستقلال السياسى غير انها ربطتها بمعاهد اثبتت بعد ذلك وخلال سنوات الحرب ان ضررها كان اكثر من نفعها .

ورغم ان بريطانيا وعدت خلال معاهدة ١٩٣٦ بتسليح الجيش المصري وتقويته الا انها لم تفي بهذا الوعد ، ولم يتحقق للجيش المصري إلا القدر القليل من التقدم والنمو الذي استغلته بريطانيا لصالح مجهودها الحربي .

ولا شك أن الاحداث التى تلت هذه الحقيقة التاريخية تأثرت بما تم تحقيقه بالنسبة للجيش المصرى فلو كان قد تم تنفيذ اى من مشروعات التطوير التى وضعت للجيش المصري لكان هناك احتمال كبير لتفادي ما حدث لهذا الجيش في حرب فلسطين .

الملاحق

- أ- اجمالي وحدات الجيش المصري في مصر والسودان خلال الحرب العالمية الاولى
- ب- الحملة التركية على مصر .
- ج- معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .
- د- القوة القتالية للسلاح الجوي الملكي المصري في شهر مايو ١٩٤٠ .
- هـ- السلاح الجوي الملكي المصري في مايو ١٩٤١ .
- و - موقف السلاح الجوي في مصر بعد الحرب العالمية الثانية .

(ملحق أ)

اجمالي وحدات الجيش المصري في مصر والسودان
خلال الحرب العالمية الاولى

البيان	ضباط	رتب اخري
٨ كتائب مشاة	١٨٤	٤٨٩٦
٢ اورطة خالية	١٢	٢٩٦
٤ بطارية مدفعية	٢٠	٦١٦
٢ سرية حراسة مدفعية	٨	١٩٦
الحدود	٢٢	٥٠٧
وحدات معاونة	١٤٥	١٠٢٩
اجمالي	٣٩١	٧٥١٣

(ملحق ب)

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر

وبريطانيا العظمى

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

المادة الاولى

انتهي احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

المادة الثانية

يقوم من الان فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدي بلاط جلالة ملك مصر
وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدي بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الثالثة

تنوى مصر ان تطلب الانضمام الي عضوية عصبة الامم . وبما ان حكومة صاحب الجلالة
في المملكة المتحدة تعترف بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد اي طلب تقدمه
الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من عهد
العصبة .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن
العلاقة بينهم .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع
المحالفة وان لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة

اذا افضى خلاف بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة اخري الي حالة تنطوي على خطر
قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدين الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل
السلمية طبقاً لاحكام عهدة عصبة الامم او اي تعهدات دولية اخري تكون منطبقة علي تلك الحالة

تابع (الملحق ب)

المادة السابعة

اذا اشتبك احد الطرفين في حرب بالرغم من احكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الاخر يقوم في الحال بأتجاده بصفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الاتي ذكرها وتنحسر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصريه هى التى لها ان تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفيه واقامة رقابه وافيه على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة

بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو ايضاً طريق اساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حريه الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بان يضع فى الاراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة بملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكن لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باى حال من الاحوال كما انه لا يخل باى جهة من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة

تابع (الملحق ب)

السادسة عشر على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لان الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حريه الملاحة علي القناة وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع هذه المعاهدة او على اى شخص او هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق المادة الثامنة

١- من غير اخلال باحكام المادة السابعة يجب الا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبرطور التي توجد بقرب القناة علي عشر الاف من القوات البرية واربعمئة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للدورة والاعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢- توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القناة كما ياتى :-

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية فى المعسكر ومنطقة جينفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافه خمس اميال من سكه حديد بور سعيد - السويس من القنطرة شمالا . الى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة والسويس - الاسماعلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعلية - القاهرة . بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بابى صوير وما يتبعها من الاراضى المعدة لنزول طائرات والميادين الصالحة التي قد يقتضى الامر إشاعها شرقى القناة لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات

٣- يعد فى الاماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية والجوية التي حدد عددها فى الفقرة الاولى سالفه الذكر بما فى ذلك اربعة الاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال

القوات البرية وسبعمئة من الرجال القوات الجوية واربعمئة وخمسين موظفاً مدنيين وهم الذين توجد لهم الان معدات السكن) ما تحتاج اليه من الاراضى والشكات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمة الطوائى وتكون الاراضى

تابع (الملحق ب)

والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلاً عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعب الخ . ويعد موقع الاقامة مخيم للنقاهاة علي ساحل البحر الابيض .

٤- تقدم الحكومة المصرية الاراضي وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهاة المشار اليه في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الان في تلك الجهاد وذلك على نفقاتها الخاصة على ان تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما ياتى :-

١- المبلغ الذى انفقته الحكومة المصرية فعلاً قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل في القاهرة .

٢- تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية .

على ان يدفع اول هذين المبلغين فى الوقت المحدد للفقرة الثامنة الاتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة ويدفع المبلغ الاخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشر الاتى ذكرها . وللحكومة المصريه أن تقاضى ايجاراً مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥- بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كلا من الحكومتين فوراً شخصين او اكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الاعمال من وقت البدء فيها الى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (والكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بشرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدي التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة ويجب ان يقر ممثلو كلا من الحكومتين فى هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه .

ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقوات القوات البريطانية او ممثلهم حق فحص الاعمال

تابع (الملحق ب)

في جميع ادوار انشائها كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من اعضاء اللجنة تقديم مقترحات شأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم ايضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات او تغييرها فى اى وقت سير العمل تنفيذ المقترحات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنة بشرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالالات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز اهميتها قد اتفق علي ان تكون المهمات التى تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة فى الجيش البريطانى ومن المفهوم طبعاً انه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة ان تقوم على نفقتها الخاصة بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الثكنات والمساكن لادخال التحسينات والتغيرات وإنشاء مباني جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦- تحقيقاً لبرامج الحكومة المصرية فى تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية فى القطر المصرى وإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية انشاء الطرق والكباري والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها (١) الطرق :

(أ) بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(ب) بين الأسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعه المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(ج) بين بور سعيد والأسماعيلية فالسويس .

(د) مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى

السويس على مسافة خمسة عشر ميلاً تقريباً غربى السويس .

ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدماً ويكون لها تحويلات حول القرى الخ ، وتنشأ من مواد من شأنها أن

تابع (الملحق ب)

تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها فى الأغراض الحربية وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها
سالف الذكر وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهى المواصفات المعتادة للطرق
الجيدة الصالحة لحركة المرور .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة
ذات الأربع العجلات أونوات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما
يتعلق بالسيارات نوات الأربع عجلات يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة وبين
الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة
عشر طناً وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدما
وفيما يتعلق بالسيارات ذات الست عجلات تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها
وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل
الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون النقل
على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط - ٨ و ١٠ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما
الدبابات فتقدر بأعتبار أن وزنها ٢٥ و ١٩ طناً وطولها الكلى خمسة وعشرون قدما والبعد بين
مقدم إحدهما ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام ويكون الثقل ٢٥ و ١٩ طناً محملاً على
شريطين ترتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

١- تزداد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القتال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها
فى تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقاً لما
تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها
الخاصة ما قد تقتضيه حاجة القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات
على السكك الحديدية . فإذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية
المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

تابع (الملحق ب)

- ٢- يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً .
- ٣- يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائماً .
- ٧- فضلا عن الطرق المبينة في الفقرة السادسة السالف ذكرها وللأغراض ذاتها ستنشئ الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :
 - (١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوباً الي قنا وقوص .
 - (٢) من قوص الي القصير .
 - (٣) من قنا الي الفردقة .
- وستنشأ هذه الطرق والكباري التي تنشأ عليها وفق نفس المستوي المبين في الفقرة السادسة السالف ذكرها .
- وقد لا يتيسر انشاء الطرق المشار اليها في هذه الفقرة والطرق المبينة في الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستنشأ في اقرب وقت مستطاع .
- ٨- وحينما تتم الاماكن المشار اليها في الفقرة الرابعة علي ما يرضي الطرفين المتعاقدين (ولاتدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقتاً بالاسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشر الاتي ذكرها)وتتم الاعمال المشار اليها في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة في الشرطين ٢، ٣ من الجزء (ب من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة في انحاء القطر المصري غير الجهات الواقعة في منطقة القنال والمبينة في الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتاً بالاسكندرية وتخلي الاراضي والثكنات ومنازل والطائرات البرية ومرسي الطائرات البحرية والأبنية التي تشغلها القوات وتسلم الي الحكومة المصرية الا ما قد يكون منها ملكاً للأفراد .
- ٩- اي خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة اعضاء تعين كل من الحكومتين عضواً منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائياً .
- ١٠- تحقيقاً لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بعد ذلك بينها .

تابع (الملحق ب)

ويجري التدريب في المنطقتين ((أ)) و((ب)) طول السنة وتكون المنطقة ((ج)) للمناورات السنوية خلال شهري فبراير ومارس :

(أ) غربي القناة من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوباً (بما في ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول ٢٠ ٢١ شرقاً بحيث تستبعد كل الأراضي المنزرعة .

(ب) شرقي القنال وحسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (١) جنوباً إلى خط العرض الشمالي ٢٩.٥٢ ومن ثم في الجنوب الشرقي إلى ملتقى خط العرض الشمالي ٢٩.٢٠ بخط الطول الشرقي ٢١.٤٤ ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالي ٢٩.٢٠ ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١-٥٠٠.٠٠٠) .

١١- تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأرض الواقعة على جانبي قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو متراً منه إلا ما كان يقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس في ممر عرضه عشرين كيلو مترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . علي أن هذا المنع لا يسري على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة وعلى هيئات الطيران التي تتبع تبعية حقيقية أي جزء من أجزاء مجموعة الأمم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢- تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل النواصل المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما أنها تقدم ببور سعيد السويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيره بريطانية في هاتين المينائين لتسليم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣- نظراً لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة. لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما تري ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية .

تابع (الملحق ب)

١٤- نظراً لان سلامة الطيران تتوقف علي اعداد كثيرة من الاماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستنتهي وتيسر علي الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الاراضي والمياه المصرية .

١٥- تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية والطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال مقادير من الوقود والمهمات الي البعض منها وخزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في احوال الاستعجال باى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦- تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من والي منازل الطائرات البرية ومرسى الطائرات البرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية وطائرات ومهمات في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧- تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية إستئذان الحكومة المصرية في إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

١٨- يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة والامبراطور إبقاء وحدات من قواته في الاسكندرية او على مقربه منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية التي اعتبرها الطرفين المتعاقدين ضرورية لما ياتى :

(١) لا تمام بناء الثكنات في منطقة القتال نهائياً .

(ب) لتحسين الطرق الاتية .

١- الطريق بين القاهرة والسويس

٢- بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣- بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها الي المستوي المبين في جزء (أ) من الفقرة السادسة .

تابع (الملحق ب)

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسي مطروح وقد أشير الي ذلك في الشطرين ٣.٢ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .
وتتم الحكومة المصرية العمل المبين في الشطرات (أ) و(ب) و(ج) السالفة لذكرها قبل إنقضاء مدة الثاني سنوات المذكورة فنفذ وستتولى الحكومة المصرية مهمة صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩- تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة او بجوارها الى وقت إنسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية او بجوارها الى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشر السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات في الوسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس او ما يقصد به ان يمس باى حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع عليها بباريس ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

١- مع الاحتفظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان علي ان الغاية الاولى لادارتها في السودان يجب ان تكون

تابع (الملحق ب)

رفاهية السودانين .

وليس في نصوص هذه المادة اي مساس بمسألة السيادة علي السودان .

٢- وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة والتي لا يتوافر لها سودانيون اكفاء .

٣- يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودنيين .

٤- تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥- لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة او في الملكية

٦- اتفق الطرفان المتعاقدان علي الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق للمادة الحادية عشر

ما لم والى ان يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقياً للفقرة الاولى من هذه المادة يتعين ان يكون المبدأ العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو انه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك اذا اريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية او انسانية و مثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على النوام حكماً خاصاً بالانضمام اليها فيما بعد وفي مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق سارياً في السودان ويجري الانضمام - بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل ما فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل

تابع (الملحق ب)

حاله موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما اذا أريد ان يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع مشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه ان اشتراك السودان فى اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر وطرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على انه مرغوب فيه لصالح السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة والامبراطور بأن المسئولية عن أرواح الاجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة والامبراطور بان نظام الامتيازات القائم بمصر الان لم يعد يلائم العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون ابطاء وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة .

ملحق المادة الثالثة عشرة

١- ان الاغرض التى ترمى اليها التدابير الواردة فى هذا الملحق ما يلى :

(١) الوصول على وجه السرعة الى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتماً من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى

تابع (الملحق ب)

ذلك التشريع المالى (على الاجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المادة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصاتها القضائية الحالى .

وفى نهاية فتره الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة.
٢- تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالنول نوات الامتيازات بقصد :
(أ) الغاء ما قد يقيد التشريع المصري على الاجانب و(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشروط (ب) من الفقرة الاولى سالفه الذكر.

٣- ان حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من نوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابعة وستعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذات الامتيازات فى مصر .

٤- من المتفق عليه انه فى حالة اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥- من المتفق عليه ان الشطرة (١) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط ان موافقة الدول نوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى ايضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشرة المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الاجانب ويتبع ذلك ان يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية ان تقضى فى صلاحية سريان قانون او مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري او الحكومة المصرية على الاجانب .

٦- يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا ان اي تشريع مصري يطبق على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث وانه فيما يتعلق

تابع (الملحق ب)

بالتشريع المالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب بما فى ذلك الشركات الاجنبية .

٧- لما كان من المعمول به فى اكثر البلاد أن ينطبق على الاجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الاحوال الشخصية فينظر بعين الاعتبار الى انه من المرغوب فيه ان يستثنى من نقل الاختصاص على الاقل فى البداية مسائل الاحوال الشخصية برعايا الدول المتنازعة التى ترغب فى ان يستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨- سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية اليها (الامر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لاحكام الاتفاق الخاص المشار اليه فى المادة التاسعة) اعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم ان اعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الاتية :

(١) تعريف كلمة "اجنبى" بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفى الجنايات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لأختصاصها .

(٣) الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيض عقوبة الاحكام الصادرة على الاجانب

والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة عليهم .

المادة الرابعة عشرة

تلقى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات او الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها مخالفاً لاحكام هذه المعاهدة ويجب ان يعد باتفاق الطرفان المتعاقدان اذا طلب احدهم ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدة ستة اشهر من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على ان اى خلاف ينشأ بينهما بصدد تبيق احكام المعاهدة الحالية او تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة بل يعالج بمقتضى احكام عهد عصبة الامم .

تابع (الملحق ب)

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب اى منهما فى اى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك فاذا لم يستطيع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى اعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبه الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام العصبه النافذه وقت هذه المعاهدة اوالى اى شخص او هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ومن المتفق عليه ان اى تغير للمعاهدات عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفان المتعاقدان طبقاً للمبادئ التى تنطوى عليها المواد (٧.٦.٥.٤) ومع ذلك ففى اى وقت بعد انقضاء مدة عشرة سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضاء الطرفان المتعاقدان بقصد اعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

ملحق (ج)

القوة القتالية لل سلاح الجوي الملكي المصري

في شهر مايو ١٩٤٠

القوة	العمل	عدد الطائرات ونوعها	صالح	غير صالح	الفرد
السرب الاول	تعاون	١٥ طائرة لايسندر	٨	٧	٢٢ ضابط طيار
السرب الثاني	مقاتلة	١٨ طائرة جلاديتور	٨	٧	٢٥ طيار (١٦ ضابط و ٩ ضابط صف
السرب الرابع	قاذفات	٦ طائرة اوداكس	٤	٢	٩ طيار (٥ ضابط و ٤ ضابط صف
السرب الخامس	مقاتلة	١٨ طائرة جلاديتور	٧	٨	١٧ طيار (١١ ضابط + ٦ ضابط صف

ملحق (د)

السلح الجوى الملكى المصرى

فى مايو ١٩٤١

القوة وطبيعة عملها	طراز طائرات	العدد	صالح	غير صالح
السرب الاول تعاون مع وحدات الجيش	لايسنستر	١٧	٧	١٠
السرب الثانى مقاتله	جلاديتور	١٦	٨	٨
السرب الثالث قاذفات وقطر اهداف	انسون ومكس الفر ٦٤٢ بو سيفال مورث	٧	٢	٥
السرب الرابع قاذفات وقطر اهداف	اوداكس جوردون	١٠	٤	٦
السرب الخامس مقاتله	جلاديتور	١٧	٨	٩
مدرسة الطيران تدريب وتعليم طيران	ماجستر الفر ٦٢٦ اوداكس مبارك	٧٣	٣٧	٣٦
اجمالى		١٤٠	٦٦	٧٤

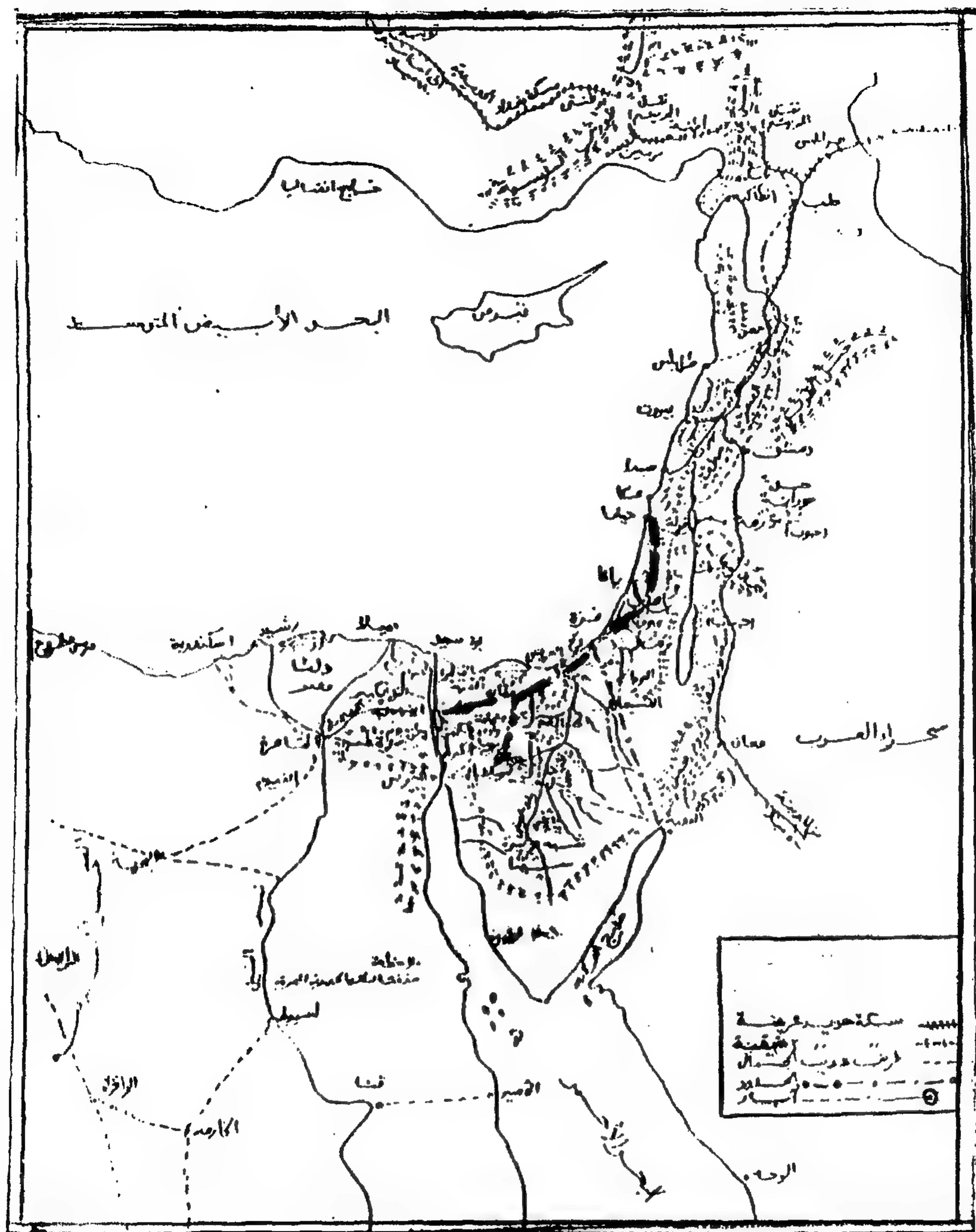
ملحق (هـ)

**موقف السلاح الجوي المصري
بعد الحرب العالمية الثانية**

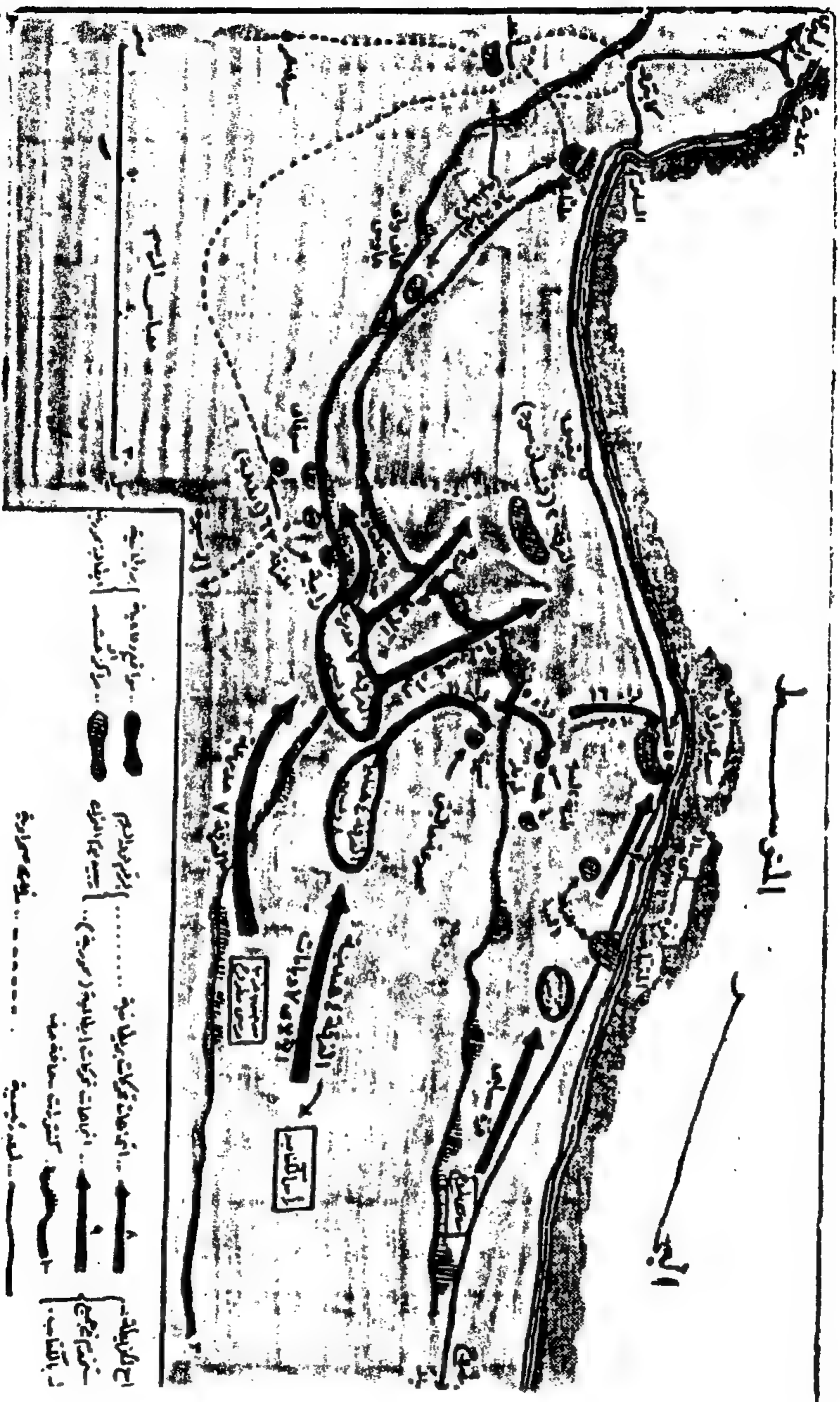
السرب	الموقف
السرب الاول	تم تزويد اوائل عام ١٩٤٥ بطائرات الهاريكن ٢ سي انكس عمله وتدريبه لنقص الطائرات الصالحة وقطع الفيار .
السرب الثاني	تم تسليمه بعدد ١٨ طائرة هاريكن ٢ سي في نهاية عام ١٩٤٢ توقف عن الطيران منذ ابريل عام ١٩٤٥ نتيجة استهلاك طائراته وتاكل ميكلها اثناء قيامه بحماية قوافل الحلفاء البحرية وتم تكهين طائراته في خريف ١٩٤٥ .
السرب الخامس	تم تكهين طائراته الجلايتور عام ١٩٤٥ وبقي قائما من الناحية النظرية فقط حتي يمكن اعتماد الميزانية اللازمة لطائراته وطياريه .
السرب السادس	وهو اخر ما تم تشكيلة من اسراب القتال تم تسليمه بطائرات سبتيير التي تسلمها سلاح الطيران في ٥ يونيو ١٩٤٥ .
السرب الرابع	تحولت مهمته الى الاستطلاع العام بدلا من ذلك القنابل بعد تزويده بست طائرات انسن خلال عام ١٩٤٥ .
السرب الثالث مواصلة	تم تزويده بثلاث طائرات انسن جديدة كما شكل فيه وف جديد من الطائرات المخصصة للملك بعد اعداده طائرتين احداهما انسن ١٢ من القوات الجوية الملكية البريطانية والثانية من طراز داكوتا اهداما له الوزير المفوض الامريكي .

الغرائط

- ١ - الحملة التركية على مصر .
- ٢ - معسكرات ومناطق تدريب القوات البريطانية وأهم الطرق (طبقا لمعاهدة ١٩٣٦) .
- ٣ - الهجوم البريطانى على القوات الإيطالية ٩ - ١١ ديسمبر ١٩٤٠ .
- ٤ - إستيلاء القوات البريطانية على برقة ٢١ - ٢٢ يناير ١٩٤١ .
- ٥ - هجوم روميل على برقة مارس - أبريل ١٩٤١ .
- ٦ - هجوم الحلفاء لإسترداد برقة ٨ نوفمبر - ٧ ديسمبر ١٩٤١ .
- ٧ - هجوم قوات المحور لإحتلال برقة - المرحلة الأولى ٢٦ - ٢٧ مايو ١٩٤٢ .
- ٨ - هجوم قوات المحور لإحتلال برقة والتقدم نحو مرسى مطروح . المرحلة الثانية - ١٥ يونيو ١٩٤٢ .
- ٩ - معركة مرسى مطروح ١٩٤٢ .
- ١٠ - هجوم قوات المحور والخطة الدفاعية لقوات الحلفاء فى منطقة العلمين (معركة علم حلفا) .
- ١١ - خطة الحلفاء للهجوم على قوات المحور فى منطقة العلمين (معركة العلمين) .

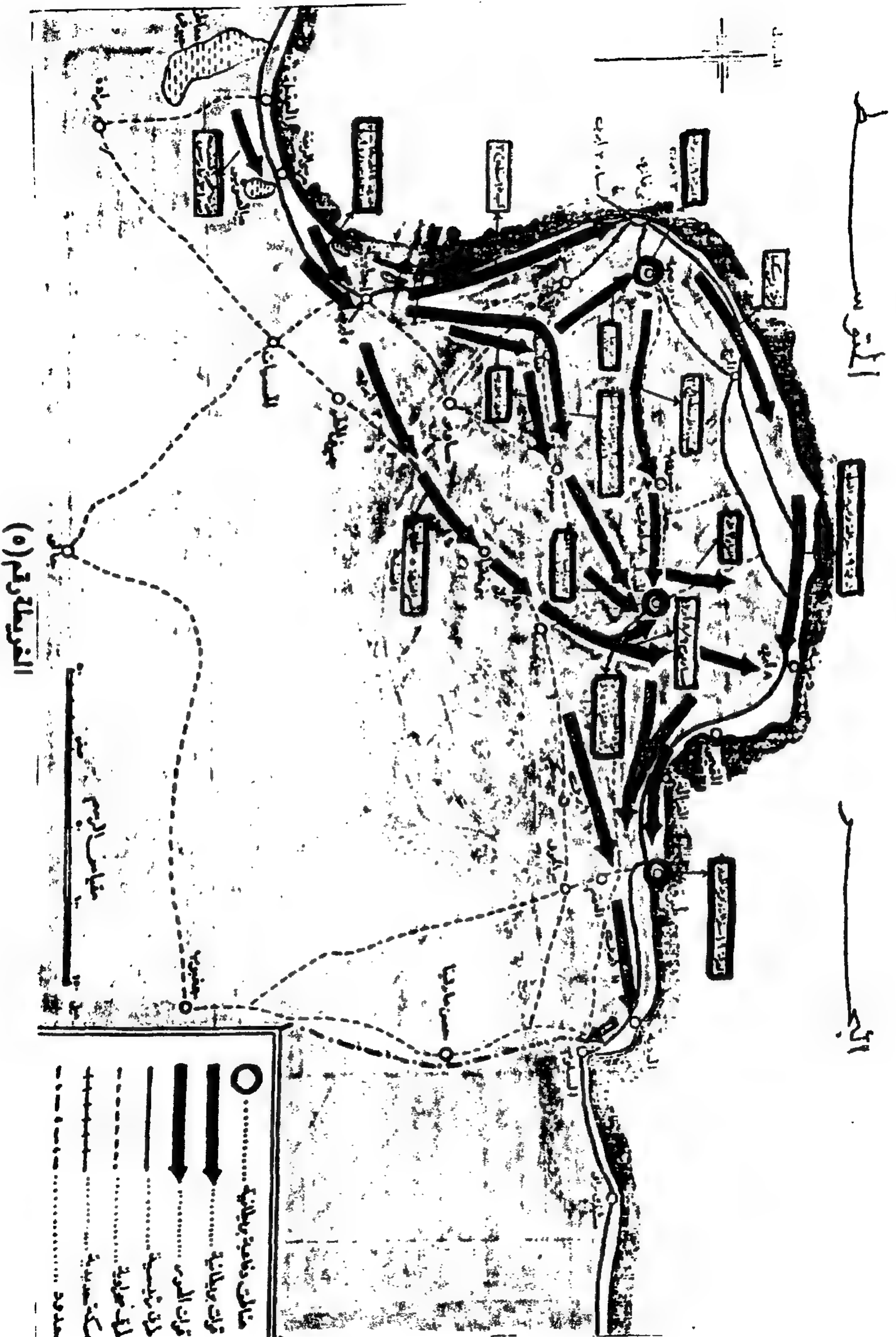


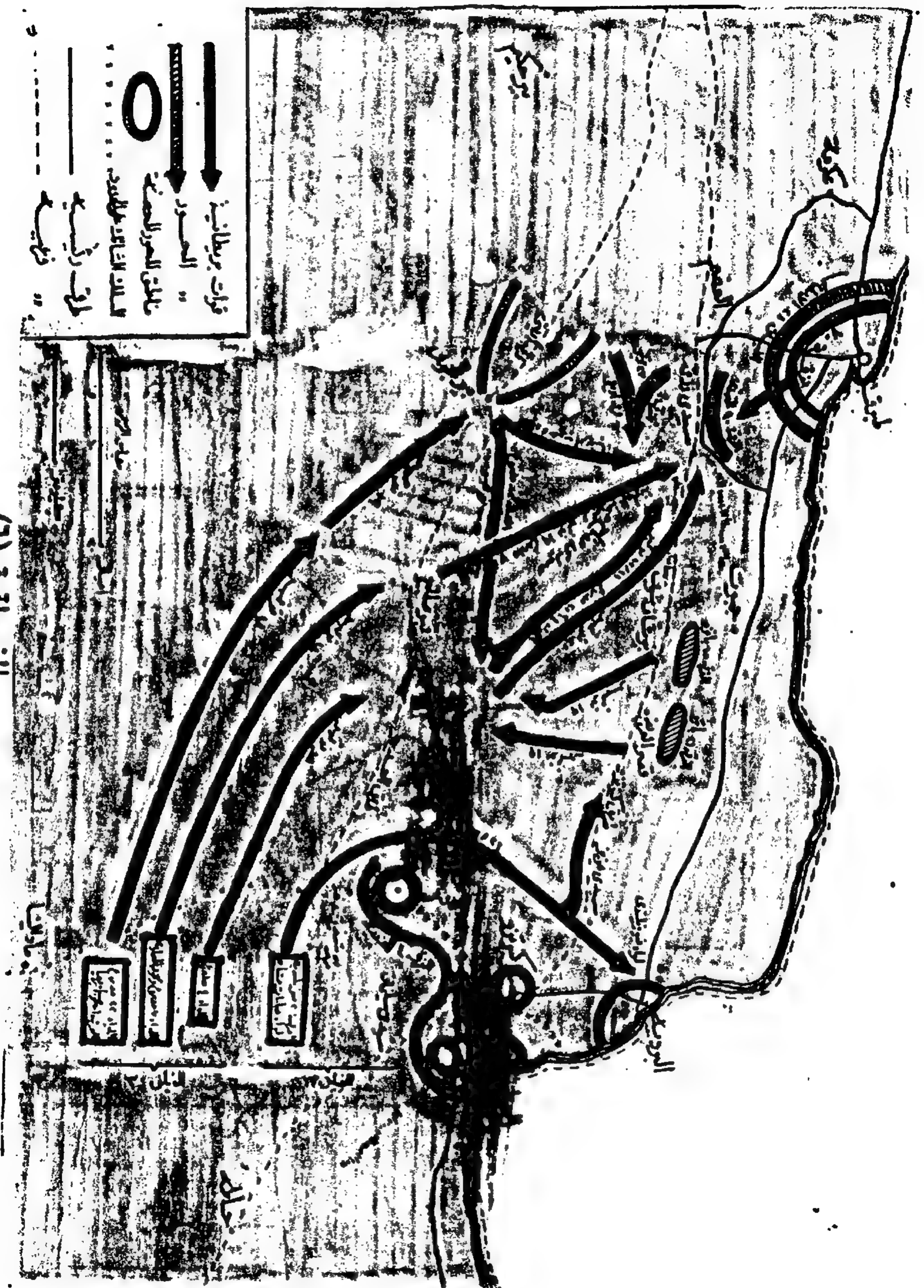
الخريطة رقم (١)
الحملة التركية على مصر



(۲) مکتبہ۔

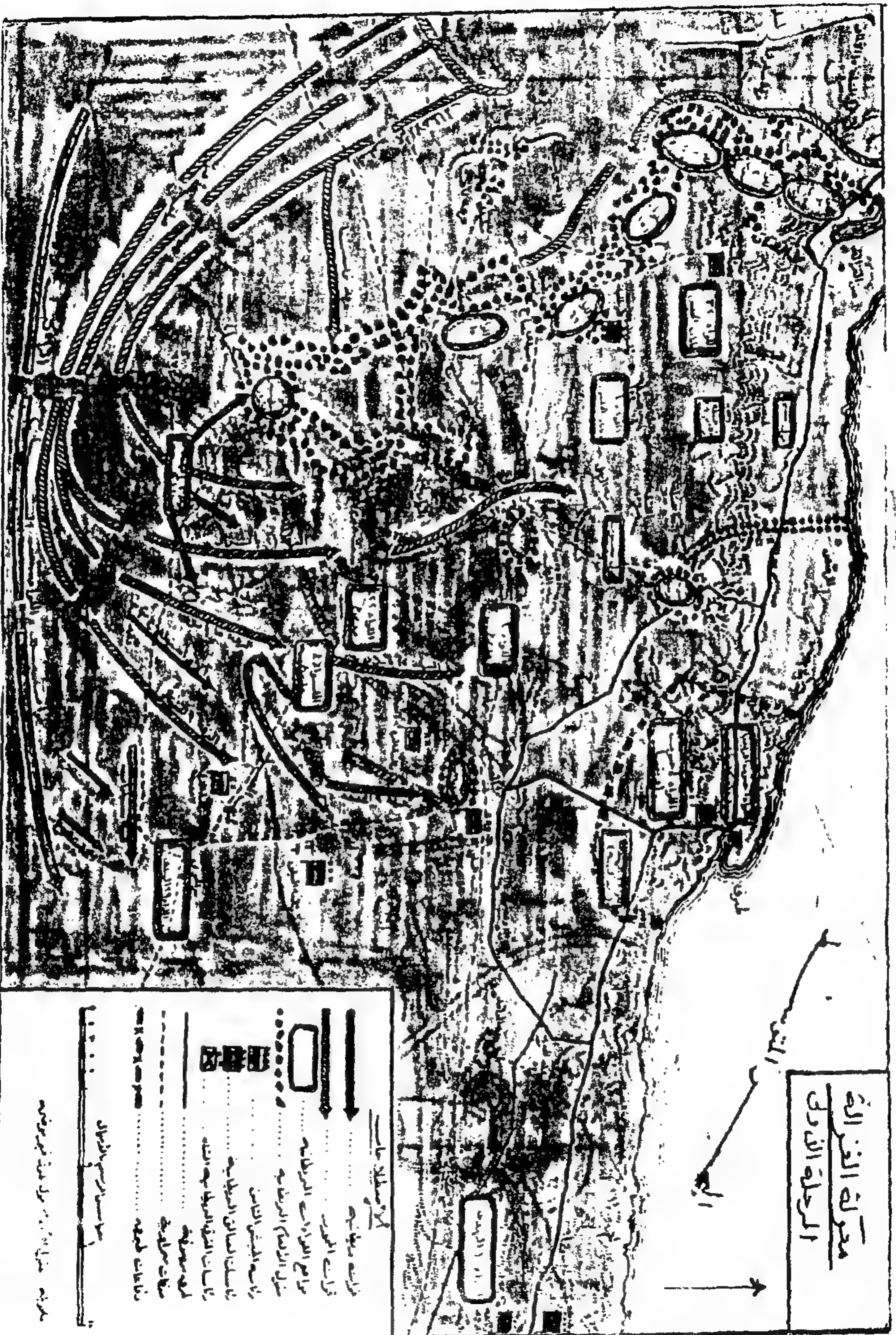
الهجوم البريطاني على القوات الإيطالية - ١١ ديسمبر ١٩٤٠





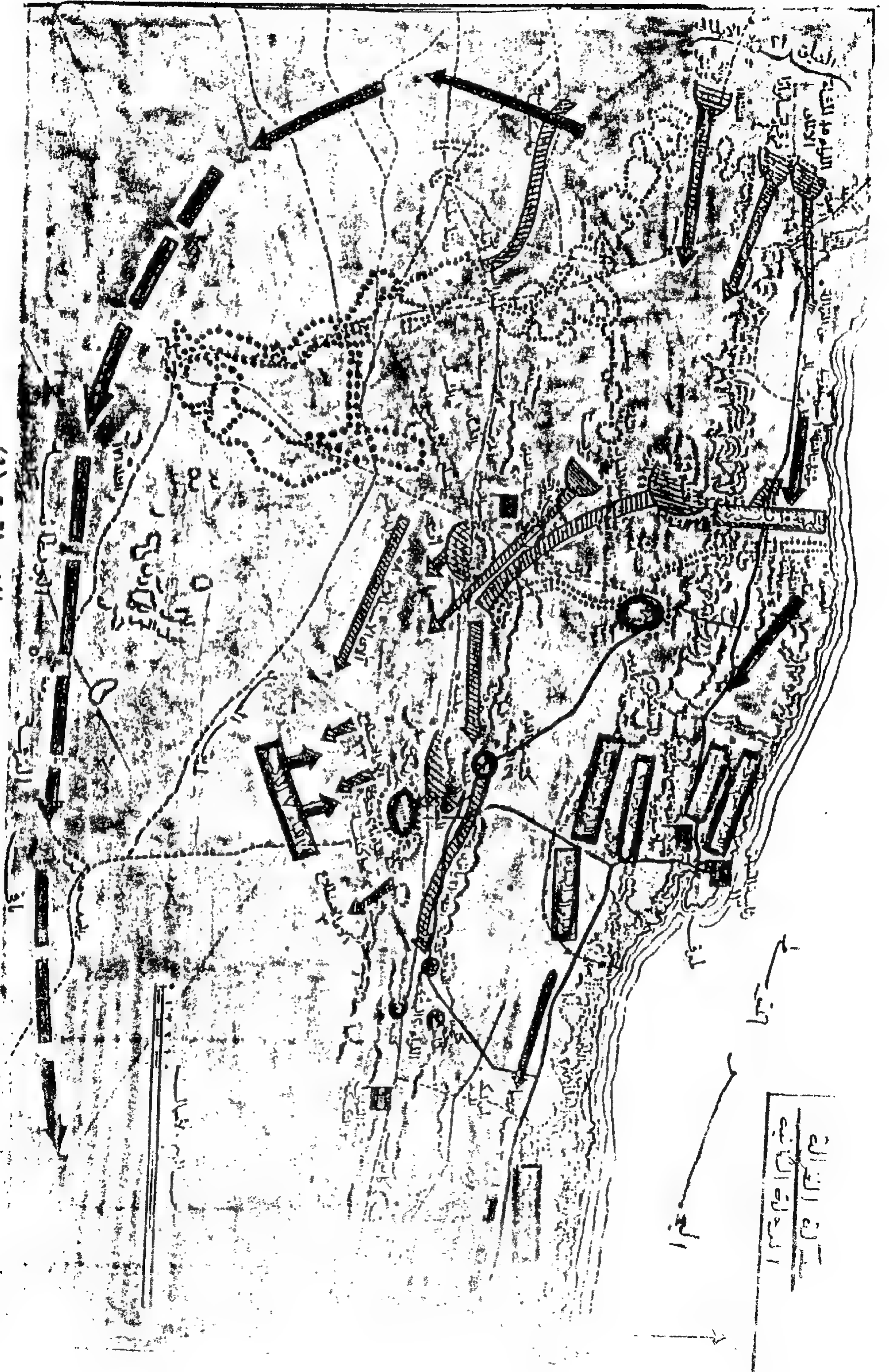
الفرقة رقم (٦)

مجمع الحنفية لإسترداد بركة ٨ نوفمبر - ٧ ديسمبر ١٩٤١



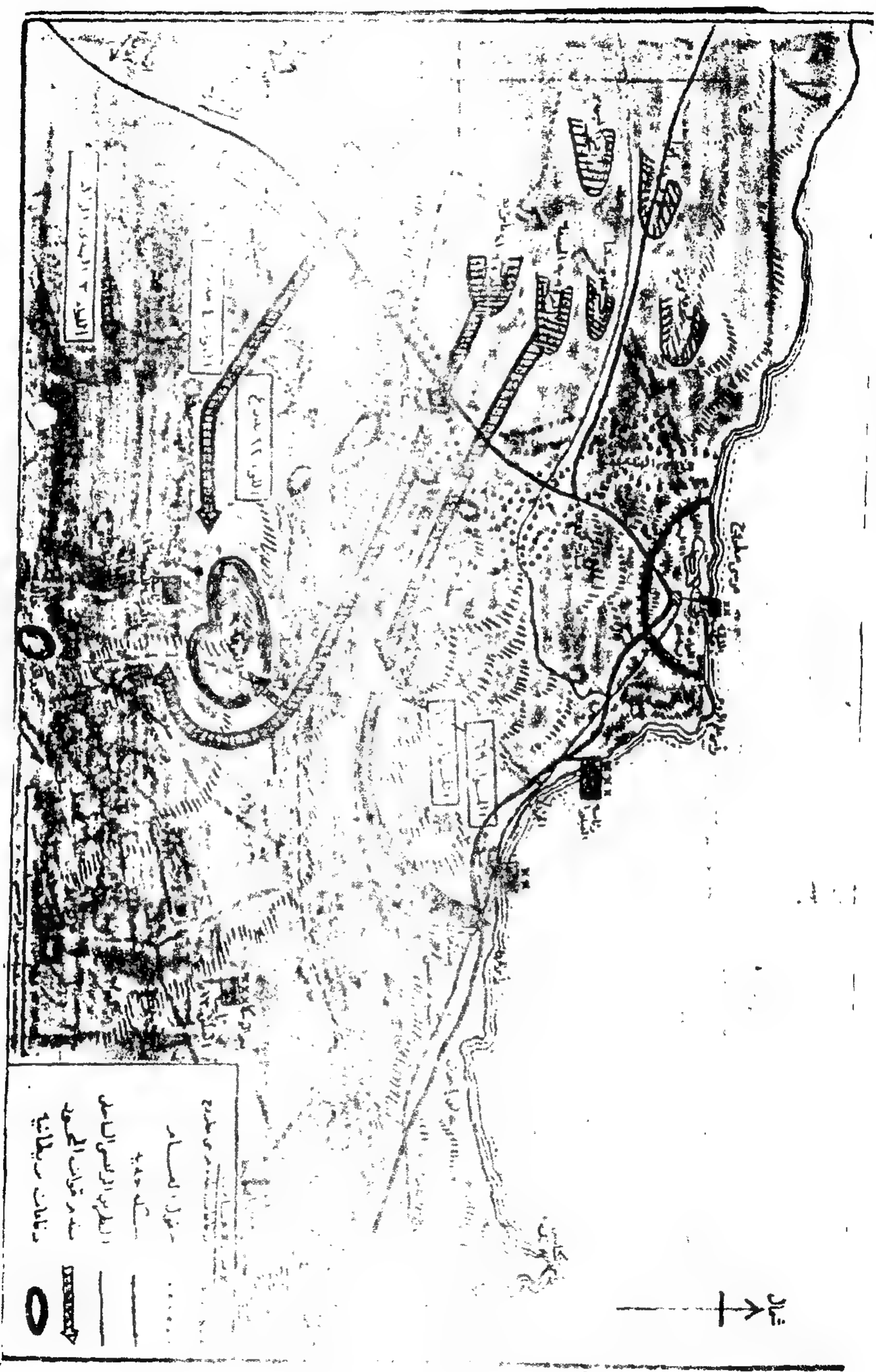
الخريطة رقم (٧)

مجموعات القوات المعبر لإحتلال برقة - المرحلة الأولى ٢٦ - ٢٧ مايو ١٩٤٢



موقعة مرسى مطروح (يونيه ١٩٤٢)

الخريطة رقم (١)



الخريطة رقم (٨)

مجوم قوات المحور لإحتلال بركة والتقدم نحو مرسى مطروح المرحلة الثانية (١٥ يونيو ١٩٤٢)

المراجع

بيان

"مجموعات الوثائق"

- ١ - مجموعات الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية .
- ٢ - وثائق مجلس النواب .
- ٣ - وثائق الخارجية المصرية .
- ٤ - مجموعة وثائق المحفوظات البريطانية .
- ٥ - مجموعة الوثائق السياسية بالمركز الدولي لمصر والسودان .
- ٦ - مجموعة الوثائق المحفوظة بالمتحف الحربى .

قائمة «مراجع الدراسة»

- ١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى :
تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، سعيد
رأفت ، د . ت .
- ٢ - أحمد شفيق :
مذكراتى فى نصف قرن ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٦ .
- ٣ - أحمد شفيق :
حوليات مصر السياسية ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٧ ، ج ١ .
- ٤ - أحمد حمروش :
قصة ثورة ٢٢ يوليو .
- ٥ - أنور السادات :
أسرار الثورة المصرية ، القاهرة ، دار الهلال ١٩٥٧ .
- ٦ - أحمد حسين :
موسوعة تاريخ مصر .
- ٧ - أحمد بك رفعت :
مذكرة من أعمال الجيش المصرى فى السودان و مأساة خروجه ، القاهرة ،
دار الوثائق القومية .
- ٨ - أحمد عبد الرحيم :
الصراع المسلح على الوحدة فى السودان .
- ٩ - جاد طه (د .) :
بريطانيا و الجيش المصرى .
- ١٠ - حامد أحمد صالح :
معركة مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١١ - جبر على جبر (لواء ا . ح) :
أثر السياسة المصرية الإسرائيلية فى بناء القوة الجوية

للطرفين القاهرة ، اكاديمية ناصر العسكرية ، د . ت .

١٢ - راشد البراسى (د .) :

وثائق القضية المصرية ، القاهرة ، المركز الدولى لمصر و السودان و

قناة السويس ، د . ت .

١٣ - عبد العظيم رمضان (د .) :

الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٩ ، القاهرة ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

١٤ - عبد الرحمن الرافعى :

فى أعقاب الثورة المصرية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

١٥ - عبد الوهاب بكر (د .) :

الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٥٢ .

١٦ - عبد الرحمن الرافعى :

ثورة ١٩١٩ .

١٧ - عبد الحميد البطريق (د .) :

التيارات السياسية المعاصرة .

١٨ - عبد الرحمن زكى :

قادة الجيش المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة .

١٩ - عبد الرحمن زكى :

الصحافة العسكرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٢٠ - عمر طوسون :

صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على (الجيش المصرى البرى و

البحرى)

٢١ - محمد جمال الدين المسرى (د .) :

مصر وبريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وفى أوائل

الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٢ - محمد التابعى :

أسرار الساسة والسياسة فى مصر قبل الثورة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢٢ - وينستون تشرشل :

مذكرات تشرشل ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د. ت

٢٤ - محمد إبراهيم (لواء) :

الجيش المصرى ومجهود مصر الحربى

٢٥ - محمود سليمان غنام :

المعاهدة العربية الإنجليزية

٢٧ - محمود أبو الفتوح :

مع الرمز المصرى

٢٧ - وزارة الدفاع :

المرجع السياسى والإستراتيجى لقناة السويس وأثره على العلاقات المصرية

البريطانية

٢٨ - وزارة الخارجية المصرية :

الحدود الغربية لمصر ، القاهرة ، ١٩٢٧

٢٩ - د. ل. فشر :

تاريخ أوروبا فى العصر الحديث

٣٠ - نقولا زيادة :

محاضرات فى تاريخ ليبيا

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية ١٩٩٢ / ٩٩٤٧

الترقيم الدولي 4 - 04 - 5407 - 977 - ISBN

طبع بمطابع الرنبر
الهيئة العامة للاستعلامات
(ج . م . ع)

طبع مطابع الربيع
الهيئة العامة للاستعلامات
(٥٠٠ م ٤٠)